



اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة
(اليونسكو)



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

استطلاعات ومسوح الراى العام وترشيد القرار إزاء القضايا المجتمعية

الدكتورة نجوى خليل

الدكتورة ناهد صالح

القاهرة

٢٠٠٣



اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة
(اليونسكو)



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

استطلاعات ومسوح الراى العام وترشيد القرار إزاء القضايا المجتمعية

الدكتورة نجوى خليل

الدكتورة ناهد صالح

القاهرة

٢٠٠٣

اهداءات ٢٠٠٤

د.م. / نجوي النوال

مدير مركز البحوث الاجتماعية و الجنائية

القاهرة

المحتويات

١ مقدمة

القسم الأول

استطلاعات الرأي العام وصنع القرار

(المدارس الفكرية والمحددات)

- ٥
- أولا : البدايات الأولى لطرح قضية استطلاعات الرأي العام ٥
في علاقتها بالسياسات
- ١١
- ثانيا : الاتجاهات السائدة في تحديد علاقة استطلاعات ١١
الرأي العام بالسياسات
- ٢٥
- ثالثا : تحقيق التفاعل بين السياسات واستطلاعات ٢٥
الرأي العام

القسم الثاني

استطلاعات الرأي العام وصنع القرار

(من تقديم المعلومات إلى تحقيق التفاعل)

- ٤٣
- أولا : استطلاع للرأي عن الجامعة المفتوحة ٤٣
- ٦٠
- ثانيا : استطلاع للرأي عن الأحزاب والممارسة الحزبية ٦٠
- ٧٤
- ثالثا : استطلاع رأي النخبة في قضية الحوار الوطني ٧٤
- ٧٩
- رابعا : استطلاع للرأي حول قانون بتعديل العلاقة ٧٩
الإيجارية في الأراضي الزراعية

٨٦ خامسا : استطلاع لرأى الجمهور فى مشروع تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى المساكن
٩١ سادسا : استطلاع رأى عينة عن النخبة فى مشروع قانون العمل الموحد
٩٧ سابعا : استطلاع للرأى بشأن تعديل قانون مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها
١١٦ خاتمة

مقدمة

تأتى قضية العلاقة بين البحث العلمى الاجتماعى والسياسات الاجتماعية فى مقدمة قضايا البحث العلمى الاجتماعى بعامة واستطلاعات ومسوح الرأى والرأى العام بخاصة ، وذلك على مستوى كل من الدول المتقدمة ، التى قطعت شوطا طويلا فى عملية الاستفادة من نتائج البحث العلمى فى ترشيد سياساتها واتخاذ قراراتها ، وأيضا على مستوى الدول النامية التى بدأت تخطو خطواتها الأولى فى هذا الطريق .

وقد أعطى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية اهتماما خاصا لهذه القضية منذ إنشائه وطوال مسيرته التى قاربت أن تكمل الخمسين عاما . وقد تجسد هذا الاهتمام بدءا من بناء الهيكل التنظيمى للمركز ، ومرورا بطبيعة القضايا والموضوعات التى يتصدى لبحثها ووضع توصياته بشأن مواجهتها ، وانتهاء باتخاذ خطوات إيجابية لتحقيق التفاعل بين المشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى وواضعى السياسات وصانعى القرار ، وذلك التزاما من جانبه بدوره فى تقديم المعلومات العلمية الموضوعية والدقيقة التى تساعد فى ترشيد عمليات وضع السياسات وصنع القرار .

وقد كان من الطبيعى أن يكون مجال استطلاعات الرأى العام من أولى المجالات التى عكست هذا الاهتمام ، والتى حققت التفاعل بين العمل العلمى والعمل السياسى . فاستطلاعات الرأى العام هى الوسيلة العلمية التى تقدم لصانع القرار صورة بقيقة عن أولويات مشكلات المواطنين وقضاياهم ، وعن

آرائهم ومواقفهم واتجاهاتهم ، وتطرح احتياجاتهم ومطالبهم وتطلعاتهم ، وتعكس رضاهم أو عدم رضائهم .

وفي الوقت ذاته ، فإن استطلاعات الرأي تسلط الضوء على آراء النخبة ، ونوى الخبرة والتخصص في القضايا التي يزعم وضع سياسة بشأنها ، أو اتخاذ قرار حيالها ، مما يوسع من مدى الخبرات المتخصصة ويزيد في عمق الرؤى المتنوعة المطروحة أمام واضعي السياسات وضائعي القرارات .

وقد رأينا أن تضم هذه الدراسة قسمين :

خصص القسم الأول لتناول علاقة استطلاعات الرأي العام بصنع القرار من خلال الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع ، وقد تتبعنا هذه العلاقة منذ البدايات الأولى لطرح قضية استطلاعات الرأي العام في علاقتها بالسياسات ، ثم تناولنا الاتجاهات السائدة إزاء تحديد علاقة استطلاعات الرأي العام بالسياسات ، والتي عكست عدة اتجاهات تتراوح ما بين الاستجابة الإيجابية التي تتحمس تماما لهذه العلاقة ، والاستجابة الحذرة تجاهها . ثم انتقلنا إلى تناول كيفية تحقيق التفاعل بين السياسات واستطلاعات الرأي العام ، مبرزين أهمية ديمقراطية النظام السياسي ، والدور الإيجابي الذي يجب على مؤسسات قياس الرأي العام القيام به ، ثم مسئولية وسائل الاتصال الجماهيري في دعم هذه العلاقة .

أما القسم الثاني من هذه الدراسة فقد خصصناه لعرض بعض من استطلاعات الرأي التي تناولت قضايا سياسية واجتماعية كانت مثار اهتمام على مستوى واضعي السياسات ، وعلى مستوى وسائل الاتصال الجماهيري ، ومن ثم على مستوى الجمهور العام ، سواء استطلاعات للرأي تناولت تشريعات وقوانين مزعم إصدارها ، أو استطلاعات للرأي عالجت قضايا سياسية كانت

مطروحة للنقاش ، ولاتزال تشكل اهتماما حتى اليوم مثل : قضية الحوار الوطني، وقضية الممارسة الحزبية ، وقضية العلاقة بين المالك والمستأجر ... إلخ .
وهي جميعها استطلاعات للرأى قدمت معلومات علمية دقيقة - استنادا إلى آراء الخبراء والمتخصصين فى القضية التى تناولها الاستطلاع ، أو إلى آراء الجمهور العام ، أو إلى آراء كل من المتخصصين والخبراء والجمهور العام - أثرت الحوار حول القضايا التى تناولها الاستطلاع ، وساعدت على ترشيد عملية صنع القرار .

وينتهى هذا القسم باستطلاع للرأى يمثل نموذجا للتفاعل بين استطلاعات الرأى وعملية صنع القرار منذ بدء هذه العملية وحتى اتخاذ القرار .
وقد جاءت خاتمة الدراسة معبرة عن تصورنا لكيفية تفعيل دور استطلاعات الرأى العام فى ترشيد عملية وضع السياسات وصنع القرار إزاء القضايا الاجتماعية . وقد راعينا أن يستند هذا التصور إلى كل من الخبرة المستمدة من الأدبيات التى تناولت علاقة استطلاعات الرأى العام بالسياسات ، والتجارب والخبرات التى مر بها قسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناثية فى هذا المجال .

نجوى خليل

رئيس قسم بحوث وقياسات الرأى العام

القسم الأول

استطلاعات الرأى العام وصنع القرار*

(المداخل الفكرية والمحدثات)

مقدمة

يستلزم التناول العلمى لقضية العلاقة بين استطلاعات الرأى العام وعملية صنع القرار أن نعود بها إلى البدايات الأولى لاستطلاعات وقياسات الرأى العام - الذى يعد النصف الثانى من ثلاثينيات القرن العشرين البداية العلمية لها - وأن نبحث هذه القضية فى إطار أكثر اتساعا وشمولا ، بحيث يحتويها فى بعدها السياسى ، وبالتحديد فى علاقة السلطة بالرأى العام ، هذه العلاقة التى تنطلق من مقولتين متضادتين : الأولى تذهب إلى أن "الرأى العام يقود ولا يقاد" ، والثانية ترى أن "الرأى العام يقاد ولا يقود" ، وبين هاتين المقولتين تتراوح كافة المواقف والرؤى التى تتناول قضية استطلاعات الرأى العام فى علاقتها بالديمقراطية بعامه ، ويعملية رسم السياسات وصنع القرار بخاصة .

أولا : البدايات الأولى لطرح قضية استطلاعات الرأى العام فى علاقتها بالسياسات .

يمكن الرجوع بالجنود الأولى لطرح هذه القضية إلى قرون عدة قبل ظهور

* كتبت هذا الجزء المكتورة ناهد صالح ، أستاذة علم الاجتماع ، قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناينة .

استطلاعات الرأى والرأى العام ، إلى الفلاسفة والمفكرين - خاصة منذ عصر التنوير - فى تصوراتهم لنظم الحكم ، وفى مفاهيمهم ووصفهم للحكم الديموقراطى ، وفى تأكيدهم لأهمية استناد الحكومات إلى الرأى العام ، فى رأى بعضهم ، وفى تحذير البعض الآخر من خطورة اعتماد الحكومات على الرأى العام ، بخصائصه المعروفة من تقلب وسطحية وعدم اتساق ، فضلا عن إمكانية التحكم فيه أو التلاعب به ... إلخ ، وتأثير ذلك على العملية الديمقراطية ، بما فى ذلك عملية صنع السياسات واتخاذ القرار .

استمر الجدل حول علاقة الرأى العام بنظم الحكم وبالديمقراطية - على وجه التحديد - من جانب الفلاسفة والمفكرين ورجال وعلماء السياسة ، طوال القرون الماضية ^(١) ، وما لبثت أن زادت حدته وتعددت أبعاده - منذ منتصف ثلاثينيات القرن العشرين - بعد أن نجحت استطلاعات الرأى العام فى أن تشق طريقها ، فى المجال العلمى وفى المجال السياسى معا ، كأداة علمية وكوسيلة سياسية لرصد الرأى العام ، تكشف عن مواقف واتجاهاته واحتياجاته وتفضيلاته وطموحاته ورغباته ، وتقدم هذه الأمور كلها كوقائع علمية ، لتحل محل الأفكار المجردة عن الرأى العام والتكهنات التى لا يمكن الركون إليها عن مواقفه واتجاهاته . وبهذا انتقل الجدل - منذ ذلك التاريخ - إلى مستوى أكثر تحديدا ، ليناقدش نظريا العلاقة بين استطلاعات الرأى العام والسياسات ، وليجربى عمليا العديد من البحوث التى تساعد على تحديد هذه العلاقة ، وتحديد مدى ونوع استجابة الديمقراطيات لنتائج استطلاعات الرأى العام .

جاءت البداية الحقبة لتفجير قضية العلاقة بين استطلاعات الرأى العام والديمقراطية من جانب جورج جالوب George Gallup فى عام ١٩٤٠ بالتحديد ، من خلال كتابه الذى اتخذ عنوانا له "نبض الديمقراطية : استطلاعات

الرأى العام وكيف تعمل". فالرأى العام هو نبض الديمقراطية ، هذا القول الذى اقتنع به ، ودافع عنه ، وروج له جورج جالوب طوال حياته فقياس الرأى العام هو بمثابة استفتاء مستمر عن سياسات الحكومة ، وهو تعبير صادق عن الإرادة الشعبية ، وهو الوسيلة التى تتيح للأغلبية الصامتة أن تعبر عن أرائها وأن تطرح أولوياتها . فقياس الرأى العام يتيح وصول آراء المواطنين العاديين إلى السلطة السياسية ، هذه الآراء التى طالما عملت التنظيمات الحزبية وجماعات المصالح والجماعات الضاغطة على حجبها ، وطالما تمسكت المؤسسات النيابية بدورها فى النيابة عن الشعب الذى انتخبها ، بتأكيد مسئوليتها عن مصالح الجماهير ، والتى تعجز - فى تصورها - استطلاعات الرأى العام عن الكشف عنها أو تحديدها^(٦) .

ولاشك أن موقف جالوب هذا جاء متأثرا بفكرة الديمقراطية المباشرة ، فهو يرى أن المشكلة التى تواجه الديمقراطية فى الديمقراطيات النيابية هى كيف تجعل ممثلى الشعب يستجيبون - بشكل سليم - لما يريده الجمهور ، وهو يرى أنه بدون التعبير المباشر للرأى العام فى الديمقراطيات النيابية فإن حكومات هذه الديمقراطيات تتحدر إلى حكومات تحكم بواسطة النخبة لا بواسطة الرأى العام .

وفى هذا يذهب جالوب إلى أن نتائج استطلاعات الرأى يمكن اعتبارها "تكليفا من الشعب" يجب أن ينفذه قادة الدولة ؛ لأن هذه النتائج تعبر عما يريده الناس : أى تشريع يفضلونه ، وأى الاتجاهات السياسية يرغبون فى أن تتبعها الدولة ، على حد قوله^(٧) .

وقد جاءت آراء جالوب متسقة مع نظرية الديمقراطية الشعبية أو الديمقراطية الشعبية populist democratic ، ومع إحدى المقولات التى تستند

إليها وهي "صوت لكل مواطن" ، أو "صوت واحد للشخص الواحد" "One Per-son One Vote" . فاستطلاعات الرأى حققت - فى رأيه - ما سبق أن دعا إليه جيمس بريس James Bryce عام ١٨٨٩ فى كتابه عن الكومنولث الأمريكى ، وهو ما أسماه الحكم بواسطة الرأى العام ، هذا الحكم الذى يتحقق متى أمكن معرفة إرادة الأغلبية ، والتحقق منها فى كافة الأوقات .

وإذا كان جيمس بريس - فى أواخر القرن التاسع عشر - قد رأى أن إبداع وسائل أو آليات لقياس الإرادة الشعبية أو إرادة الأغلبية يبدو أمرا من المستحيل تحقيقه ، فقد جاءت استطلاعات الرأى العام - بعدما يزيد على النصف قرن - لتقدم هذه الوسائل والآليات ، ولتتيح إمكانية الحكم بواسطة الرأى العام ، على حد قول جورج جالوب . فاستطلاعات الرأى العام - وفقا لرأى جالوب - تقدم أداة سريعة وفعالة للمشرعين والمربين والخبراء والمحربين وأيضا للمواطنين العاديين ، فى طول البلاد وعرضها ، يمكن أن يحصلوا من خلالها على مقاييس يعتمد عليها لقياس نبض الديمقراطية ^(٤) .

وإذ يربط جالوب بين الديمقراطية واستطلاعات الرأى العام ، يؤكد أنه مادامنا قد اخترنا أسلوبا للحياة يقوم على أخذ آراء عدد كبير من الناس عند وضع السياسات أو صياغتها ، فإنه يجب أن نستمع إلى ما يقوله هؤلاء الناس أنفسهم ، فالرأى العام يكون فى خدمة الديمقراطية ، فقط إذا أمكن سماعه ^(٥) .

وفى نفس اتجاه جالوب الذى يرى علاقة إيجابية بين الديمقراطية والاستجابة لاستطلاعات الرأى فى رسم السياسات واتخاذ القرار ، شهدت أربعينيات القرن العشرين العديد من المؤيدين لوجهة النظر هذه . فيذهب بول شيرنجنج Paul T. Cherington - فى مقال له نشر عام ١٩٤٠ بعنوان "استطلاعات الرأى كصوت للديمقراطية" - إلى تأكيد أهمية استطلاعات الرأى ،

التي تعبر عن الجمهور بقطاعاته وبقناته المتنوعة ، بالنسبة للديمقراطية ، والتي بفضلها لم يعد الأمر قاصرا على طرح رؤى أو وجهات نظر عدد محدود أو ضئيل من المواطنين^(٦).

وفى نفس العام أكد أيجن ميير Eugene Meyer أن استطلاعات الرأى تعد صانعى القرارات السياسية بمعلومات دقيقة عن تفضيلات المواطنين ، ومن ثم فإنها تساعد القادة السياسيين على مقاومة الضغوط التي تمارسها جماعات محدودة لتبني أجندتها الخاصة فى ادعائها أنها تعبر عن الجماهير العريضة^(٧) . كذلك نجد عالم الاجتماع الشهير صامويل ستوفر Samuel Stouffer يطن صراحة "أن استطلاعات الرأى تمثل أفيد أداة للديمقراطية تم ابتكارها حتى الآن"^(٨).

وفى مقابل هذا الاتجاه الذى يعلى من شأن استطلاعات الرأى ، على أساس أنها أداة موضوعية موثوق بها يمكن الركون إليها فى تحديد إرادة الناس، ومن ثم فهي أداة لا غنى عنها لرسم السياسات وصنع القرار واتخاذها ، نجد اتجاها معارضا قويا يتصدى له ، حيث شهدت نفس حقبة الأربعينيات معارضة قوية من جانب بعض علماء السياسة وعلماء الاجتماع لما طرحه جورج جالوب بشأن ما يجب أن تكون عليه علاقة استطلاعات الرأى العام بالسياسة ، وبعملية صنع القرار واتخاذها ، ورفضت تماما الدور المسيطر لهذه الاستطلاعات على القرار السياسى .

من أهم الكتابات الراضة لأراء جورج جالوب هذه كتابات عالم السياسة ليندسى روجرز Lindsay Rogers ، والتي ضمن أهمها فى كتابه الذى نشر عام ١٩٤٩ بعنوان "The Pollsters" ، وأيضا الكتابات العديدة لعالم الاجتماع هيربرت بلومر Herbert Blumer فى فترة الأربعينيات ، والتي خصصها لهذا الموضوع^(٩) .

ودون الدخول في مضامين الخلاف بين هذين الاتجاهين - حيث سنتناولها فيما بعد من خلال عرضنا للمدارس الفكرية التي تشكلت حول علاقة استطلاعات الرأي العام بالسياسة - فإن هذا الخلاف يخفى تحته خلافا أساسيا في القيم السياسية التي تعبر عن تصور محدد لدور الرأي العام في الديمقراطيات النيابية ، وخلافا جوهريا في مفاهيم الرأي العام ، وفي كيفية تشكله ، وفي نوعية القوى التي تتحكم فيه .

ففي حين نجد جالوب يؤمن بالحكمة الجماعية للناس العاديين ، ولا يثق كثيرا بالمتقنين والخبراء السياسيين ، ويرى أن المشكلة التي تواجه الديمقراطية في الديمقراطيات النيابية هي كيف نجعل ممثلي الشعب يستجيبون - بشكل سليم - لما يرغب فيه الجمهور أو يريده ، نجد روجرز يستند إلى تصور إدموند بيرك Edmund Burke في القرن الثامن عشر لدور الديمقراطيات النيابية ، فيؤكد أن ما نحتاجه هو قادة سياسيون قانرون على أن يرتفعوا فوق المصالح الخاصة الضيقة لممثليهم ، وتقلب وعواطف وجهل الجمهور بعامة ، فنحن نريد نوابا لا تحركهم مجرد رغبتهم في أن ينتخبهم الجمهور أو أن يعيد انتخابهم ، مؤكدا أن ما نطلبه من قادتنا السياسيين هو المسؤولية تجاه مصالح الجمهور "الحقة" لا الاستجابة الفورية التي تتم بدون تفكير للمصالح الضيقة للذين انتخبوهم ، فوضع السياسات العامة - وفقا لرؤيته - يجب أن يتم خلال عمليات متأنية وتشاور مع أصحاب الخبرة ، أما الاستناد إلى آراء جمهور ليست لديه معلومات ، أو جمهور غير مهتم ، لمعرفة أي السياسات يجب اتباعها فهي تعد ممارسة عبثية (١٠) .

ولم يقتصر الهجوم على الاتجاه الذي يمثله جالوب - والذي يدعو إلى سيطرة استطلاعات الرأي العام على عملية وضع السياسات واتخاذ القرار -

على علماء السياسة ، بل نجد الكثير من علماء علم الاجتماع يتصدون له ، ويأتى فى مقدمتهم هيربرت بلومر ، الذى يرفض بشكل قاطع فى مقاله عن : "الرأى العام واستطلاعات الرأى العام" مفهوم الرأى العام الذى تتبناه استطلاعات الرأى العام ، وبالتالي منهجية هذه الاستطلاعات ، ويحذر بشدة من اعتبار الرأى العام مرادفا لما تقيسه استطلاعات الرأى العام ، وي طرح تعريفا محددا لمكونات مفهوم الرأى العام ، وللعمليات التى يتم بمقتضاها تشكيله ^(١١) .

وعموما فقد حفلت حقبة الأربعينيات - على وجه الخصوص - بالعديد من الكتابات التى اجتهدت فى وضع علاقة استطلاعات الرأى العام بالسياسة وصنع القرار واتخاذها فى سياق أكثر اتساعا ، يتناول قضية الرأى العام والديمقراطية . وفى هذا السياق طرحت قضايا عدة تصب جميعها فى تحديد علاقة استطلاعات الرأى العام بالسياسات ، بدءا من الجدارة والكفاءة العلمية لاستطلاعات الرأى العام ، مروراً بخصائص الرأى العام وخطورة الاستناد إليه فى وضع السياسات وصنع القرار واتخاذها ، وانتهاء بالتحذير من عمليات تزيف الرأى العام ، والتلاعب أو التحكم فيه ، لخدمة مصالح لا تتفق أو تتوافق مع مصالح الجمهور العام .

ثانياً : الاتجاهات السائدة فى تحديد علاقة استطلاعات الرأى العام بالسياسات

رغم مرور ما يقرب من السبعة عقود على بدء ظهور استطلاعات الرأى العام العلمية ، وما صاحب بدء مسيرتها من زخم فى الكتابات والمناقشات والمجادلات النظرية التى تكاد تكون متبلورة حول طرفين متناقضين : طرف ينحاز انحيازاً سافراً لاستطلاعات الرأى العام ، ويرى فيها أداة لا غنى عنها لواضعى

السياسات ومتخذى القرار ، إن لم تكن هي الأداة الأساسية التي تجعل الحكم حكم ديمقراطى حقيقى ، وطرف يتعسف فى نظرتة إلى استطلاعات الرأى العام ويرفضها كأداة معبرة عن الرأى العام ، ويحذر الساسة ومتخذى القرار من الاعتماد عليها ، بل وينعتها بأنها أداة مدمرة للديمقراطية . ولا يزال الموقف اليوم على ما كان عليه من انقسام فى الآراء إزاء العلاقة بين استطلاعات الرأى العام ووضع السياسات وصنع القرار أو اتخاذه ، وإن كان قد تجاوز الاكتفاء بالرؤى النظرية إلى الاعتماد على البحوث العلمية فى دعم هذه الآراء أو تفنيدها . وبهذا ارتقت مناقشة هذه القضية من مستوى المناقشة النظرية التى لا تستند إلى أى حقائق علمية إلى تلك التى تدعم وجهة نظرها وموقفها بما أسفرت عنه نتائج البحوث العلمية التى تناولت استجابة السياسات لاستطلاعات الرأى العام . هذه البحوث التى انطلقت بدورها من الأنساق الفكرية التى شهدها عقد الأربعينيات حول مفهوم الديمقراطية ، وبالتالى علاقة الديمقراطية بالرأى العام ، والتى تمتد بجذورها إلى عصر التنوير ، بل وإلى الفلسفة اليونانية القديمة . وعموما ، فإنه يمكننا أن نميز بين ثلاث مدارس فكرية ، أو ثلاثة اتجاهات رئيسية ، تصب فيها اليوم كافة الآراء التى تتناول العلاقة بين استطلاعات الرأى العام وصنع القرار : اتجاه يرى أن هناك استجابة واسعة المدى من جانب السياسات لاستطلاعات الرأى العام ، واتجاه آخر يرى أن هذه الاستجابة استجابة ضئيلة أو محدودة ، واتجاه ثالث يرى أن مدى استجابة السياسات يتوقف على عدد معين من العوامل التى ترتبط بنوع القضية التى يزمع وضع سياسة أو اتخاذ قرار بشأن مواجهتها^(١٦) ، وستتناول هذه الاتجاهات بشئ من التفصيل .

١ - استجابة السياسات للرأى العام استجابة واسعة المدى

لا يكتفى هذا الاتجاه بالمرتكزات النظرية التى ترى أن استجابة السياسات لاحتياجات الجماهير ورغباتها وتفضيلاتها هى أحد المتطلبات الأساسية والجوهرية للنظم الديمقراطية ، ويأتالى فإن الاستجابة لنتائج استطلاعات الرأى العام من جانب صانعى السياسات ومتخذى القرار تعد أمرا ضروريا فى هذه النظم ، وإنما استند هذا الاتجاه فى تأييد وجهة نظره هذه إلى البحوث والدراسات التى حاولت الربط بين نتائج استطلاعات الرأى وبين المخرجات السياسية ، كذلك اهتم أصحاب هذا الاتجاه بالاستشهاد بتقليل استطلاعات الرأى العام فى كافة المؤسسات السياسية ، وفى الولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد . فعلى سبيل المثال ، هناك جهاز للرأى العام بالبيت الأبيض منوط به إجراء استطلاعات للرأى - سرية وخاصة - تحت السيطرة المباشرة والكاملة للبيت الأبيض ، وهناك استطلاعات الرأى التى تجرى لحساب الأحزاب السياسية ، وجماعات المصالح ، وأعضاء الكونجرس الأمريكى ، بجانب تلك التى تجريها وسائل الإعلام لحسابها أيضا ، بحيث أصبح من الصعب اليوم وجود أية قضية تخص الحياة السياسية الأمريكية لم تتناولها استطلاعات الرأى ، الأمر الذى يصعب بدوره من عدم استجابة القادة السياسيين لهذا الكم الهائل من المعلومات ، أو بالأحرى تجاهل مواقف الرأى العام واتجاهاته^(١٣) .

وقد اعتمد أصحاب هذا الاتجاه الذى يذهب إلى وجود علاقة إيجابية بين استطلاعات الرأى العام والسياسات على نتائج البحوث التى أسفرت نتائجها عن تأكيد هذه العلاقة .

فمن أهم البحوث التى أجريت بهدف معرفة إلى أى مدى تستجيب السياسات لنتائج استطلاعات الرأى العام البحوث التى أدخلت البعد التاريخى

للكشف عن هذه العلاقة من خلال تحليل السلاسل الزمنية time-series analyses ، أى تحليل العلاقة على مدى زمنى (بمعنى أنه إذا كان الرأى العام تم قياسه فى الزمن "ز" فإن علاقته بمخرجات السياسة تقاس فى الزمن "ز + ١") . وفى هذا الاتجاه جاءت الدراسات التى حاولت الربط بين المزاج العام public mood والسياسات ، والتى تنطلق من افتراض مفاده : أنه فى حين أن المواطنين قد لا تكون لديهم وجهة نظر مبنية على معلومات كافية فى الكثير من المسائل الخلافية الخاصة بالسياسات ، فإنه يوجد مع ذلك مزاج أيديولوجى ideological mood يتغير عبر الزمن ، هذا المزاج العام تدركه النخب السياسية تماما . لذلك فإنه عندما يتسم المزاج العام بأنه مزاج ليبرالى - وهو ما كان عليه الوضع فى الستينيات - نجد مخرجات السياسات تتجه وجهة ليبرالية ، والعكس صحيح ، فحيث اتسم المزاج العام فى بداية الثمانينيات بالمحافظة اتجهت مخرجات السياسات وجهة محافظة^(١٦) .

وفى هذا السياق ، ومن منظور أكثر تحديداً ، اهتمت بعض البحوث بتحديد مدى ارتباط نتائج استطلاعات الرأى العام بالسياسات ، بالنسبة للعديد من القضايا وعلى فترات زمنية ممتدة . من هذه البحوث البحث القيم الذى أجراه آلان مونرو Alan Monroe عن "الرأى العام والسياسة العامة : ١٩٨٠ - ١٩٩٣" والذى حاول من خلاله تحديد إلى أى مدى اتفقت قرارات الحكومة الأمريكية مع تفضيلات الجمهور . وقد اعتمد فى هذا البحث على نتائج المسوح القومية للرأى ، حيث قارن بين الرأى العام كما تكشف عنه مسح الرأى هذه ، وما انتهت إليه السياسات فعلاً ، فيما يزيد على خمسمائة قضية أو مسألة خاصة بالسياسات ، من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٣ . وقد أوضح هذا البحث اتفاق السياسات مع تفضيلات غالبية الرأى العام فى ٥٥٪ من القضايا ، وارتفعت

هذه النسبة إلى ٦٧٪ بالنسبة للموضوعات الخاصة بالسياسة الخارجية ، كما أوضح البحث أيضا أنه بالنسبة للقضايا التي يعتبرها الجمهور قضايا هامة يزداد التوافق بين الرأي العام - كما تكشف عنه استطلاعات الرأي العام إزاء هذه القضايا- والسياسات التي تصدت لها أو عالجتها ^(١٥) .

وبجانب البحوث التي اهتمت بالبعد التاريخي أو الزمني في دراسة تأثير استطلاعات الرأي العام على السياسات واتخاذ القرار ، والتي تتناول مجالات عدة لهذه السياسات ، أجريت بحوث اهتمت بتحليل عملية صنع السياسات بكافة تفاصيلها المعقدة ، في مجالات محدودة ، بالنسبة لعلاقتها باستطلاعات الرأي العام ، واعتمد فيها على أسلوب دراسة الحالة .

وقد استعرض بول بيرستين Paul Burstein عشرين دراسة حالة أجريت خلال العقدين الماضيين ، تناولت أثر استطلاعات الرأي العام على السياسات ، انتهى من دراستها إلى أن جميع الحالات - باستثناء حالة واحدة فقط - أكدت وجود علاقة قوية بين موقف الرأي العام ، كما أسفرت عنه استطلاعات الرأي ، بالنسبة لسياسة ما وبين مخرجات هذه السياسة ^(١٦) .

وقد حظى مجال السياسة الخارجية باهتمام كبير من جانب الدراسات والبحوث التي حاولت الكشف عن مدى تأثير استطلاعات الرأي العام ، بما تكشف عنه من مواقف الرأي العام واتجاهاته ، على السياسة الخارجية .

ومن أهم الدراسات في هذا المجال الدراسة التحليلية التي قام بها رونالد هينكلي Ronald Hinckley عن استطلاعات الرأي العام وقضايا الأمن القومي ، والتي اهتم فيها بتحليل التأثير المتبادل بين السياسة الخارجية والعسكرية والرأي العام ، معتمداً في ذلك على البحوث التي تناولت هذه العلاقة في عدة مجالات ، منها ما يتعلق بالاتحاد السوفيتي السابق ، وأمريكا الوسطى،

والإرهاب ، وأزمة الشرق الأوسط ، وغيرها من المجالات التي حظيت باهتمام
الرأى العام الأمريكى^(١٧) .

ويكاد يكون هناك إجماع بين البحوث والدراسات التي تناولت تأثير الرأى
العام فى السياسات الخارجية على أن مواقف الرأى العام لها تأثير قوى ومتزايد
على السياسة الخارجية ، وإن كان البعض يحذر من أن الاتفاق بين مواقف
الرأى العام وبين السياسات الخارجية قد يرجع إلى احتمال أن اتجاهات الرأى
العام قد تكون متفقة أصلا مع اتجاهات النخبة ومن ثم مع اتجاهات صانعى
السياسات الخارجية ، وبهذا يكون تأثير الرأى العام هنا على السياسات تأثيرا
غير حقيقى أو زائفا . كذلك أوضحت بعض الدراسات كيف تم توجيه الرأى
العام ، من جانب النخبة السياسية ، بل ومن جانب البيت الأبيض الأمريكى
بالتحديد ، والتحكم فيه بالنسبة للسياسة الأمريكية الخارجية^(١٨) .

وعموما ، فإن علاقة استطلاعات الرأى العام وتأثيرها الإيجابى على
السياسة الخارجية من جهة ، وتأثير واضعى السياسات ومتخذى القرار على
الرأى العام وصياغته وتوجيهه بالنسبة للقرار السياسى المتعلق بالسياسة
الخارجية والأمن القومى من جهة أخرى ، استحوذت على اهتمام كل من
السياسيين والمتخصصين فى الرأى العام ، واتخذت هذه العلاقة كنموذج تطرح
من خلاله كافة سلبيات وإيجابيات هذه العلاقة .

لم يقف أصحاب هذا الاتجاه الذى يرى ضرورة أن تكون هناك استجابة
إيجابية وواسعة المدى من السياسات لاستطلاعات الرأى العام عند حد
الاستشهاد بالبحوث العلمية التى تدعم وجهة نظرهم ، وإنما قام البعض منهم
باتخاذ خطوات فعلية فى تطوير منهجية استطلاعات الرأى ، من خلال برامج
بحثية صممت بحيث تحقق التفاعل بين متخذى القرار من جهة ، والقائمين

باستطلاعات الرأى العام من جهة أخرى ، ومن أهم هذه البرامج المشروع البحثى المعروف باسم The Public Interest Polling Project ، والذي يهدف إلى تحقيق المشاركة الفعلية للجمهور بالنسبة للسياسات والقضايا التى تتعلق بمصالحه ، وسنتناول هذا المشروع بشئ من التفصيل فيما بعد عند تناولنا للدور الذى يقوم به المتخصصون فى الرأى العام لدعم الصلة بين السياسات واستطلاعات الرأى العام^(١٩) .

٢ - استجابة السياسات للرأى العام استجابة ضعيفة

تستند المنطلقات الفكرية لهذا الاتجاه إلى عدة افتراضات : بعضها يتعلق بعملية صنع السياسات واتخاذ القرار ، ونظرة القادة السياسيين إلى أهمية الرأى العام ، والبعض الآخر يتعلق بخصائص الرأى العام ، أو بعملية تشكيل الرأى العام والتحكم فيه أو التلاعب به .

فعلى خلاف الاتجاه السابق الذى يرى أن استجابة السياسات لتفضيلات الرأى العام واحتياجاته ومطالبه ، كما تكشف عنها استطلاعات الرأى العام ، تشكل إحدى الدعائم الأساسية للنظم الديمقراطية ، بما فى ذلك الديمقراطيات النيابية ، وتكديدهم أن هناك ميلا من جانب المسؤولين نحو هذه الاستجابة ، أو على الأقل العمل على تضيق الفجوة بين ما تطرحه السياسات وما يفضله الجمهور العام ، حرصا من جانب هؤلاء على استمرار شعبيتهم أو على انتخابهم أو إعادة انتخابهم ، فإن أصحاب هذا الاتجاه - على العكس من ذلك تماما - يرون أنه لا يوجد التزام من جانب القادة السياسيين ، الذين تم انتخابهم فى الديمقراطيات ، تجاه الرأى العام ، فقد انتخبهم الجمهور ليمثلوه ، وهذا يعطيهم الحق فى صنع السياسات وفى اتخاذ القرار دون الرجوع إلى ناخبينهم ، فضلا عن ذلك ، فهم يرون أن القادة السياسيين لا يحفلون بالاستجابة لمطالب الرأى

العام بقدر خضوعهم لتأثير وضغوط جماعات المصالح والنشطاء ، ولمصالح الحزب والمنظمات ، فضلا عن سياساتهم وتفضيلاتهم الخاصة (٢٠) .

ويدعم أصحاب هذا الاتجاه موقفهم بما يشاع من أن التفضيلات السياسية لغالبية المواطنين تتميز بالسطحية ، حيث لا تستند إلى اتجاهات ، أو تبني على معرفة أو معلومات ، وهي غالبا ما تكون متناقضة وهشة وسريعة التقلب . وحذر أصحاب هذا الاتجاه من تضليل استطلاعات الرأى العام ، التى تتناول موضوعات لا يوجد رأى عام تجاهها ، بينما تعطى هذه الاستطلاعات انطبعا مخالفا لذلك ، كما قللوا من أهمية استطلاعات الرأى بعامه ، استنادا إلى أن هذه الاستطلاعات لا تعبر عن الرأى العام الحقيقى ، وأن ما تكشف عنه هو رأى عام زائف ، حيث تم التأثير عليه والتلاعب به والتحكم فيه وتوجيهه إلى قنوات معينة من جانب مؤسسات وقوى سياسية واقتصادية وجماعات مصالح ؛ بهدف مساندة سياساتها أو دعم أجندة أولوياتها (٢١) .

فالرأى العام - وفقا لوجهة النظر هذه - يحافظ على شكل الديمقراطية وإن كان يهدم جوهرها . وقد أولى العديد من أصحاب هذا الاتجاه هذه النقطة بالذات الكثير من اهتمامهم مؤكدين مقولة "إن الرأى العام يقاد ولا يقود" .

وكما استند أصحاب الاتجاه السابق - الذى يعلى من تأثير استطلاعات الرأى العام على السياسات وعمليات اتخاذ القرار - إلى البحوث والدراسات التى تدعم وجهة نظرهم هذه ، استشهد أصحاب الاتجاه الذى يهون من هذا التأثير بالعديد من البحوث والدراسات أيضا .

ومن هذه البحوث تلك التى أجريت على عينات من الساسة والمسؤولين عن وضع السياسات ؛ بهدف تحديد المصادر التى يعتمدون عليها فى رسم سياساتهم ، باعتبار أن هذه المصادر تعبر - من وجهة نظرهم - عن الرأى

العام . وقد أوضحت هذه البحوث أن استطلاعات الرأي العام ليست من بين هذه المصادر ، حيث شكك هؤلاء في نتائجها . ومن البحوث الحديثة ، والمتميزة في منهجيتها ، التي أكدت ضعف تأثير استطلاعات الرأي العام على السياسة العامة ، وبالتحديد على العملية التشريعية ، البحث الذي شارك في إجرائه بول بيرستين Paul Burstein وشون بولدرى Shawn Bauldry وبول فروس Paul Froese ، والذي يقوم أساسا على رصد تأثير نتائج استطلاعات الرأي العام على العملية التشريعية في الكونجرس الأمريكي ، وقد اعتمد في ذلك على عينة عشوائية منتظمة من المشروعات التي قدمت في دورة الكونجرس لعام ١٩٨٩-١٩٩٠ ، وبلغ حجم العينة ستين مشروعا . وقام الباحثون بتتبع دقيق لتأثير الرأي العام على كل مشروع من هذه المشروعات ، منذ بدء طرح المشروع حتى المرحلة الأخيرة له ، سواء بصدر القانون أو باستبعاد المشروع من أجندة الكونجرس . وأهم ما يبينه هذا البحث أن استجابة الكونجرس الأمريكي كانت دائما استجابة إيجابية في صالح المشروعات المطروحة ، سواء كان هناك رأي عام إزاءها أم لم يوجد ، فأعضاء الكونجرس كانوا يتصرفون بحرية وإيجابية تجاه المشروعات المطروحة بصفة عامة . ولكن البحث كشف أيضا أن الكونجرس نادرا ما تصرف بشكل مباشر بصورة لا تتفق مع الرأي العام ، وقد حدث ذلك في ٥٪ فقط من المشروعات الخاصة بالسياسات المطروحة إبان الفترة التي شملها البحث (٣٣) .

وفي هذا الإطار ، وبجانب البحوث التي حاولت الكشف عن مدى تأثير استطلاعات الرأي العام على السياسات ، والتي أوضحت ضعف هذا التأثير ، استشهد أصحاب هذا الاتجاه أيضا بالبحوث التي تؤكد تقلب الرأي العام ، ومنها البحوث التي اعتمدت على عينات دائمة ، حيث توجه نفس الأسئلة لنفس أفراد العينة على فترات زمنية متتالية ، وقد أوضحت هذه البحوث من تحليلها

لدى الاتساق فى إجابات أفراد العينة ، أن عدم الاتساق هو النمط السائد ،
والذى فسره البعض بأن هذه الآراء لا تستند إلى اتجاهات لدى الأفراد ، بينما
أرجعه البعض الآخر إلى عيوب فى عملية استطلاع الرأى فى حد ذاتها ، مثل
غموض الأسئلة المطروحة ، أو إلى الطبيعة المركبة للقضايا محل استطلاع
الرأى ، أو إلى تغير الآراء عبر الزمن^(٣٣) .

وعموما فأيا كانت الأسباب ، تظل حقيقة عدم اتساق الآراء وتقلبها سببا
جوهريا لدى أصحاب هذا الاتجاه لتبرير موقف واضعى السياسات ومتخذى
القرارات الذين يرفضون الانقياد للرأى العام ، أو لا يعطون الكثير من الاهتمام
لما تكشف عنه استطلاعات الرأى العام .

٣ - استجابة السياسات للرأى العام استجابة مشروطة

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من ميخل توافقى يستند إلى دراسة العلاقة بين
الرأى العام والسياسة فى إطار التباينات المؤسسية والتاريخية المقارنة . فاهتمام
السياسات بما تكشف عنه استطلاعات الرأى العام ، أو عدم اهتمامها به ،
يتوقف على عدد من العوامل الخاصة بكل قضية سياسية أو قضية خلافية على
حدة .

وقد استند أصحاب هذا الاتجاه - فى تدعيم وجهة نظرهم - إلى ما أسفر
عنه العديد من البحوث ، فمثلا أكدت نتائج استطلاع الرأى أجرى على عينة من
أعضاء الكونجرس الأمريكى أن مدى تأثيرهم فى سياساتهم وآرائهم بالرأى العام
يتوقف على ماهية القضية محل اتخاذ القرار^(٣٤) .

وأوضحت دراسات أخرى أن الاستجابة للرأى العام تكون استجابة
محدودة بالنسبة للسياسات التى تساندها جماعات مصالح قوية ، أو السياسات
التي اكتسبت قدرا من الاستقرار على المدى الزمنى الطويل ، أو السياسات التى

يصعب تغييرها ، أو تلك التى تترتب على الاستجابة لرغبات الرأى العام أو تفضيلاته تكلفة مالية عالية ، فضلا عن السياسات أو القرارات التى ينقسم الرأى العام إزاءها . وعلى العكس من ذلك فإن استجابة السياسات للرأى العام تكون أكبر فى المجالات ، أو بالنسبة للقضايا ، التى لها أهميتها لدى الجمهور العام ، وأيضاً بالنسبة للسياسات المستحدثة والأقل استقراراً والتى لا يمثل الأخذ بها تكلفة مالية مرتفعة . كذلك تكون فرص استجابة واضعى السياسات ومتخذى القرار للرأى العام أكبر متى كان الجمهور الذى تم استطلاع رأيه جمهوراً واعياً بالنسبة للقضية محل اتخاذ القرار ، أو إذا كانت تساند حركات اجتماعية شعبية تمثل ضغطاً على الحكومات فى مجال لا يشكل أهمية بالنسبة لجماعات المصالح والجماعات المضاعطة ^(٢٥) .

وإذا كان من المسلم به أن الاستجابة الإيجابية للرأى العام ترتبط بالنظم الديمقراطية ، فإن طبيعة النظام الديمقراطى ، وطبيعة الثقافة السياسية السائدة فيه ، تؤثر بدورها على مدى وعمق استجابة السياسات للرأى العام ، ومدى الأهمية التى تحظى بها استطلاعات الرأى العام كأداة لرصد مواقف الرأى العام واتجاهاته . وفى هذا السياق أجريت بحوث حديثة ، يأتى فى مقدمتها البحث القيم الذى أجراه ستيوارت سوروكا Stuart Soroka وكريستوفر ولزين Christopher Wlezien ، وقد اهتم هذا البحث ببحث ديناميات علاقة الرأى العام بالسياسة من خلال المقارنة بين الإنفاق العام فى المملكة المتحدة فى أربعة مجالات هى : الدفاع ، والصحة ، والتعليم ، والمواصلات ، على مدى زمنى يمتد من عام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٩٥ ، بموقف الرأى العام من الإنفاق على هذه المجالات ، وأيضاً مقارنة نتائج البحوث التى أجريت عن نفس هذا الموضوع فى الولايات المتحدة الأمريكية ، بما توصل إليه الباحثان من بحثهما هذا ، واللذان

هدفا من وراء إجرائه إلى معرفة ما إذا كانت طبيعة العلاقة بين الرأى العام والسياسات - سواء من حيث مدى استجابة السياسات للرأى العام أو مدى استجابة الرأى العام للسياسات - تتنوع بتنوع النظام السياسى الديمقراطى ، ويتنوع الثقافة السياسية . وقد انتهى هذا البحث إلى تأكيد ذلك ، حيث كانت استجابة السياسات للرأى العام أقل وضوحا وأكثر عمومية بالنسبة لموضوع الإنفاق العام على السياسات الاجتماعية فى المملكة المتحدة البريطانية منها فى الولايات المتحدة الأمريكية ^(٣) .

هذه الاتجاهات الثلاثة التى يعبر كل منها عن وجهة نظر معينة تجاه علاقة الرأى العام بصنع السياسات واتخاذ القرار ، التى اجتهدت بتدعيم وجهة نظرها بما أسفرت عنه نتائج البحوث والدراسات ، انبثقت منها مدارس فكرية اهتمت ببحث ما وراء التوافق الظاهرى بين السياسات والرأى العام .

تأتى فى مقدمة هذه المدارس الفكرية المدرسة التى سماها البعض باسم مدرسة الاتفاق الزائف the counterfeit consensus school of thought ، والتى ترى أن الاتفاق بين الرأى العام والسياسات اتفاق زائف ، حيث لا ينبثق هذا الاتفاق عن رأى عام حر أو مستقل استقلالا حقيقيا ، وإنما هو نتاج لعملية التحكم والتلاعب بالرأى العام the manipulation process ، وأصحاب هذه المدرسة يذهبون إلى أنه فى الدول الأنجلوأمريكية يعد الرأى العام - إلى حد كبير - من صنع النخب الحاكمة التى تسيطر على وسائل وأساليب تشكيل الرأى العام وصياغته .

وفى مقابل هذه المدرسة الفكرية التى تعطى صورة محبطة عن علاقة الرأى العام بالسياسات ، وتقلل من قيمة الرأى العام ، وبالتالى تشكك فى إحدى آليات العملية الديمقراطية ، تأتى مدرسة فكرية ثانية مؤكدة ما تطلق عليه الصلة

الديمقراطية بين الرأى العام والسياسات ، والتي سماها البعض باسم the democratic linkage school of thought ، وهى على خلاف المدرسة الفكرية السابقة ، ترفض تماما وجهة النظر التى تقول بسيطرة النخبة على صياغة الرأى العام . وتقوم هذه المدرسة على أساس رؤية تعددية لتوزيع القوى السياسية فى السياسات الأنجلوأمريكية ، وتنظر إلى الرأى العام باعتباره مستقلا وقادرا فى الوقت ذاته على أن يتأثر بالسياسات ويؤثر فيها ، عن طريق الصلات المتعددة بين الرأى العام وصانعى السياسات المتفتحين والمستعدين لتلقى آراء الجماهير ، ونتيجة لهذا ، فإنه يحدث الاتفاق بين الرأى العام والسياسات فى الكثير من الحالات ، ويفسر ذلك على أنه دليل على المدخلات الديمقراطية فى عملية صنع السياسات واتخاذ القرار (٣٧) .

وفى مقابل هاتين المدرستين الفكريتين اللتين تفسر كل منهما التوافق بين الرأى العام والسياسات تفسيراً مختلفاً تماماً : الأولى تحط من خصائص الرأى العام بحيث يسهل تشكيله وتوجيهه والتحكم فيه أو التلاعب به ، والثانية تولى من الرأى العام فتراه قادرا على الحكم على السياسات وعلى تحديد اختياراته ، تأتى مدرسة فكرية ثالثة تقع فى موقع متوسط بين هاتين المدرستين ، فبينما تعترف بتأثير نخبة رجال الأعمال على عملية صنع السياسات الأنجلو أمريكية ، فهى تنظر إلى الرأى العام الجماهيرى كمزيج معقد يعكس تنوعا للقوى والمؤسسات السياسية والاقتصادية ، وكنتيجة لهذا ، فإن تفضيلات الجماهير قد تختلف ، وعادة ما تختلف ، عما ترغب فيه النخبة المسيطرة بالنسبة للعديد من القضايا ، ومن ثم فهم يرون أنه فى إطار سيطرة النخبة على النظام السياسى فإن السياسة العامة قد تظل تسير فى اتجاه معارض لما يرغب فيه الجمهور العام فى غالبية الحالات ، فالرأى العام ، أو الرأى الجماهيرى ، عندما يختلف عن رأى

النخبة فهو عادة لا يحصل من السياسات على اختياراته السياسية ، وبهذا يفترض أصحاب هذه المدرسة وجود عدم اتساق جوهرى بين الرأى العام والسياسات ، وهذا الوضع يمثل فى رأيهم إحباطا للعملية الديمقراطية ، ولهذا أطلق البعض على هذه المدرسة الفكرية اسم *the democratic frustration school of thought* ^(٢٨) .

وقد تم اختبار الأفكار التى تمثلها كل مدرسة فكرية من هذه المدارس بالبحوث العلمية التى اجتهدت فى بحث العلاقة بين الرأى العام والسياسة ، وتحديد موقع الدولة على متصل الديمقراطية والنخبوية بناء على هذه العلاقة. ومن أول وأهم البحوث التى اهتمت باختبار ما تذهب إليه كل مدرسة فكرية من هذه المدارس بشأن هذه العلاقة - على مستوى يتجاوز حدود الولايات المتحدة الأمريكية ، ليشمل بجانبها كلا من كندا والمملكة المتحدة - البحث الذى أجراه چول بروكس Joel Brooks ، والذى بحث فيه العلاقة بين الرأى العام والسياسة العامة من حيث مدى عدم الاتساق بينهما ، فى إطار عدة متغيرات منها : مدى مركزية السلطة ، ونوع القضية ، والنسبة التى تمثلها أغلبية الرأى العام ، هل هى أغلبية ضعيفة أم أغلبية ساحقة ... إلخ . وعموما فقد انتهى هذا البحث إلى أنه فى النظم السياسية الأنجلوأمريكية تخذل السياسات الرأى العام فى غالبية الحالات ، وفسر وجود اتفاق عال بين السياسات والرأى العام فى بعض الحالات بأنه يرجع إلى الجهود الناجمة من جانب النخب الحاكمة ، وغير الحاكمة ، لبناء رأى جماهيرى يتفق وتفضيلاتها ، والنتيجة هى اتفاق زائف بين السياسات والرأى العام . كما أن عدم الاتفاق - فى الكثير من الحالات التى تم تحليلها فى هذه الدراسة - يقدم الدليل على الفشل فى قبولية الرأى العام بحيث تصبح له نفس توجهات أو قيم النخبة . وإذا كانت هذه الدراسة قد أوضحت فشل أفكار

المدرستين الفكريتين الأولى والثانية في تفسير علاقة السياسات بالرأى العام ، فقد رجحت التصورات الفكرية للمدرسة الثالثة التي ترى أن هذه العلاقة تمثل إحباطا بالنسبة لتصور العلاقة بين السياسات والرأى العام فى النظم الديمقراطية . ومع ذلك فإن نتائج هذه الدراسة - على حد قول بروكس - تظل فى حاجة إلى اختبارها بالمزيد من البحوث العلمية التى تمتد لتشمل عدة دول ، ولا تقتصر على الدول الأنجلوأمريكية ، والتى لاشك ستكشف عن مدى تأثير المحددات الأساسية لعلاقة السياسات واتخاذ القرار باستطلاعات الرأى العام ، وكيفية تحقيق التفاعل بينهما ، بحيث تسهم استطلاعات الرأى العام - بشكل إيجابى - فى عملية وضع السياسات واتخاذ القرار ، وبالتالي - تخدم بشكل مباشر - العملية الديمقراطية ^(٢٩) .

ثالثا ، تحقيق التفاعل بين السياسات واستطلاعات الرأى العام

أيا كانت اختلافات المدارس الفكرية فى تصورها لطبيعة ومدى علاقة استطلاعات الرأى العام بصنع السياسات واتخاذ القرار ، تظل حقيقة أن استطلاعات الرأى العام أصبحت أحد معالم الحياة السياسية الديمقراطية ، وأحد مصادر المعلومات التى تعتمد عليها النظم الديمقراطية فى صنع سياساتها واتخاذ قراراتها . وتظل أيضا مسألة كيفية الاستفادة من استطلاعات الرأى العام محكومة بأمور عدة ، بعضها يرجع إلى طبيعة النظام السياسى ومدى رسوخ قيم الديمقراطية فى مؤسساته ، وخاصة مؤسساته السياسية ، ومن ثم المكانة التى يشغلها الرأى العام ، أو الاهتمام الذى يحظى به من القادة السياسيين ، والبعض الآخر يتعلق بخصائص الرأى العام وبعمليات قياسه ، وبإمكانية تطوير هذه القياسات بحيث تفيد صانعى السياسات ومتخذى القرار ، والبعض الأخير يختص بالدور الفاعل

الذى تقوم به وسائل الاتصال الجماهيرى ، أو يمكن أن تقوم به ، سواء بالنسبة لإثارة الجدل حول القضايا التى تهم الجمهور العام ، والسياسات التى يزمع وضعها ، والقرارات التى ستتخذ أو اتخذت بشأنها ، أو بالنسبة لمواقف الجمهور العام واحتياجاته ومطالبه بشأن هذه السياسات - كما تكشف عنها استطلاعات الرأى والرأى العام - ووضعها فى بؤرة الجدل العام ، بحيث يمكن القول إن تحقيق التفاعل بين السياسات واستطلاعات الرأى العام ، بما يحدث نوعا من التناغم بين اتجاهات ومواقف الرأى العام ، والاستجابة الإيجابية من جانب السياسات لهذه الاتجاهات والمواقف ، يتوقف على محددات ثلاثة : مدى ديمقراطية النظام السياسى ، ومدى إيجابية مؤسسات قياس الرأى العام وكفائتها ، ومدى فاعلية وسائل الاتصال الجماهيرى فى قيامها بمسئوليتها ، وسنتناول فيما يلى كلا من هذه النقاط .

١- ديمقراطية النظام السياسى

استطلاعات الرأى العام هى نتاج النظام الديمقراطى ، فقد نشأت استطلاعات الرأى العام ، وتطورت ، وانتشرت ، ووضعت منهجياتها ، وتحددت المبادئ الأخلاقية المنظمة لها ، ونجحت فى أن تثبت وجودها كأحد معالم النظام الديمقراطى ، وكواحدة من أهم دعائمه فى الدول الديمقراطية .

وفى إطار حرص النظام السياسى الديمقراطى على الديمقراطية ، يأتى حرصه على الاستفادة مما تكشف عنه نتائج استطلاعات الرأى العام فى وضع سياساته واتخاذ قراراته ، سواء استفاد منها بشكل مباشر ، بحيث تأتى هذه السياسات والقرارات ملبية لاحتياجات ولرغبات ولطالب الرأى العام ، أو استفاد منها بشكل غير مباشر ، حيث يعمد إلى تغيير أو تعديل اتجاهات ومواقف الرأى العام والتأثير عليه بحيث يصبح مؤيدا لسياساته ولقراراته ، وكلا الموقفين يعكس

إدراك النظام الديمقراطي لأهمية مساندة الرأى العام لسياساته وقراراته ،
بصرف النظر عن اختلاف توجهات كل منهما .

أما فى حالة الدول ذات النظم السياسية الشمولية أو التسلطية ، فإن
طبيعة هذه النظم لاتوجد البيئة السياسية التى ترحب بوجود رأى عام ، وبالتالي
بوجود استطلاعات للرأى العام . وهذه الدول تكتفى - عادة - بأجهزتها
الاستخبارية لمعرفة اتجاهات الرأى العام ، وهى أجهزة لا تعتمد فى ذلك على
الأساليب العلمية لقياس الرأى العام . ومن هنا فإنه يمكن القول إنه فى ظل
النظم الشمولية أو التسلطية - حيث لا توجد مؤسسات علمية لقياس الرأى
العام - تصبح قضية العلاقة بين السياسات واتخاذ القرار واستطلاعات الرأى
العام قضية غائبة تماما^(٣٠) .

إذا كنا قد ذهبنا إلى أنه فى ظل النظام السياسى الديمقراطى تحظى
استطلاعات الرأى العام باهتمام واضع السياسات صانعى القرار ؛ لما تكشفه
هذه الاستطلاعات من مواقف الرأى العام المؤيدة لهذه السياسات أو الراضية
لها ، أو غير المهتمة بها ، وأنه فى النظم التسلطية والشمولية ، حيث تغيب عن
الساحة السياسية استطلاعات الرأى العام ، تغيب بالتالى قضية العلاقة بين
السياسات واتخاذ القرار ، واستطلاعات الرأى العام ، فإنه فى الدول التى تقع
على المتصل بين القطب الذى تمثله النظم الديمقراطية والقطب الآخر الذى تمثله
النظم التسلطية - وغالبيتها من الدول النامية - نجد أنه كلما ابتعد النظام
السياسى فى هذه الدول عن قطب النظم الشمولية أو النظم التسلطية ، واقترب
من قطب النظم الديمقراطية أو اتجه إليه ، زاد اهتمامه بالرأى العام ، وبالتالي
باستطلاعات الرأى العام ، وبالإستفادة بنتائجها ، خاصة تلك التى تدعم
سياساته ومواقفه وقراراته^(٣١) .

إلا أنه يلاحظ أن غالبية هذه الدول لا تمثل قيم الديمقراطية فيما راسخة في مؤسساتها الاجتماعية والسياسية ، ومن هنا فهي لا تأخذ نتائج استطلاعات الرأى العام التى تعبر عن مواقف الجمهور العام واتجاهاته بالجدية التى تؤخذ بها هذه النتائج فى الدول الديمقراطية ، ولا أدل على ذلك من اعتماد الكثير من هذه الدول على الأجهزة الاستخبارية وأجهزة المعلومات متى أرادت معرفة مواقف الرأى العام أو اتجاهاته إزاء سياساتها أو قراراتها ، وندرة مؤسسات قياس الرأى العام بها ، بحيث يمكننا القول إن وجود مؤسسات علمية لاستطلاعات الرأى العام فى الدولة النامية يعد أحد المؤشرات التى يعتد بها للدلالة على اهتمام النظام السياسى بمعرفة مواقف الرأى العام واتجاهاته ، كما تعد الاستجابة لهذه المواقف والاتجاهات بما ينعكس على السياسات والقرارات بحيث تتوافق معها مؤشرا آخر يعبر عن مدى الوعى بالدور الذى تقوم به استطلاعات الرأى العام فى دعم العملية الديمقراطية^(٣٦).

هنا لابد من أن نحذر من أن استجابة الدولة النامية - التى سارت خطوات ، أو بدأت خطواتها فى طريق الديمقراطية ، لاستطلاعات الرأى العام فى رسم سياساتها واتخاذ قراراتها- لا تعد ضمانا فى حد ذاتها لوصف سياساتها أو قراراتها بالديمقراطية ، حيث إن طبيعة المناخ الثقافى السياسى ، والمستوى العلمى لمؤسسات قياس الرأى العام ، وللقائمين باستطلاعات الرأى العام وقياساته ، وحرصهم على الموضوعية وعدم التحيز أو الانحياز لفكر سياسى أو مصالح خاصة ، تظل من أهم المسائل الحاسمة فى تدعيم استطلاعات الرأى العام ومساهمتها فى الممارسة الديمقراطية أو فى تهديد هذه الممارسة أو تشويهها ، وهذا ينقلنا إلى إلقاء الضوء على دور مؤسسات قياس الرأى العام فى تحقيق التفاعل بين السياسات والرأى العام .

٢ - الدور الإيجابي لمؤسسات قياس الرأى العام

رغم مضى ما يزيد على النصف قرن على نشأة مؤسسات قياس الرأى العام فى الدول الديمقراطية ، فلا تزال قضية كفاءة المشتغلين باستطلاعات الرأى العام ، وكفاءة أساليبهم المنهجية فى قياسه ، تشغل حيزا هاما فى الأدبيات التى تتناول استطلاعات الرأى العام فى هذه النول .

وقد تزايد الاهتمام بهذه القضية فى إطار تصاعد الجدل والنقاش - منذ تسعينيات القرن العشرين - حول علاقة استطلاعات الرأى العام بالسياسات واتخاذ القرار ، واتجاه العديد من البحوث نحو تحديد هذه العلاقة بالكشف عن مدى وطبيعة استجابة واضعى السياسات ومتخذى القرار لنتائج استطلاعات الرأى العام ، وتفسير العوامل المساعدة أو المعوقة ، أو يقول أدق ، المحددة لهذه الاستجابة .

وفى هذا السياق طرحت مسألة قدرة الجمهور العام على إبداء الرأى وطرح البدائل والاختيار بين السياسات من جهة ، وكفاءة ومسئولية العاملين فى مجال استطلاعات الرأى العام وكفاءة أساليبهم المنهجية ومصداقيتها فى قياس الرأى العام من جهة أخرى .

وقد استحوذت مسألة معرفة الجمهور واهتمامه بالقضايا التى تتناولها السياسات ، ومن ثم مدى قدرته على الاختيار بين البدائل المطروحة ، على اهتمام كل من الداعين لضرورة اعتماد السياسات على استطلاعات الرأى العام ، أو على الأقل وضعها فى حساباتها ، والرافضين لذلك تماما ، بل والمحذرين فى الوقت ذاته من خطورة الاعتماد عليها ، حيث يمثل ذلك تهديدا للعملية الديمقراطية بدلا من تعزيزها على حد قولهم^(٣٣) .

وما يعنينا بالنسبة لهذه المسألة التى طرحت منذ بدء استطلاعات الرأى

العام العلمية - فى منتصف ثلاثينيات القرن العشرين - ولا تزال تطرح حتى اليوم ، ونحن فى بدايات القرن الحادى والعشرين هى الجهود التى بذلها المتخصصون فى استطلاعات الرأى العام ، والمقتنعون تماما بدورها الإيجابى فى رسم السياسات واتخاذ القرار ، فى تطوير الأساليب المنهجية لاستطلاعات الرأى العام ، بحيث تعمل هذه الأساليب نفسها على توفير المعلومات الكافية التى تساعد الجمهور على تكوين رأى يساعد على الاختيار بين بدائل السياسات .

ولعل من أهم الأساليب المنهجية التى وجهت لتحقيق هذه الغاية هو نوع استطلاعات الرأى التى عرفت باسم Deliberative Polls ، وهى استطلاعات الرأى التى تجمع بين مسح الرأى وبين أسلوب المناقشة الجماعية ، بحيث تتبع هذه الاستطلاعات أن يأتى رأى الجمهور المستطلع رأيه مستندا إلى معلومات وبناء على تروى فى إبدائه .

وهذا النوع من استطلاعات الرأى يعد أسلوبا بحثيا استفاد بطريقة مبتكرة من ميزات كل من الأساليب الكيفية مثل المناقشة الجماعية ، والأساليب الكمية التى تعتمد عليها المسوح ومسوح الرأى واستطلاعاته، وبالطبع فإن هذا الأسلوب المبتكر فى استطلاعات الرأى وجد المتحمسين له والمعارضين لاستخدامه . ولكن نظرا لحدائث استخدامه فلا تزال محاولات تقييمه منهجيا فى بداياتها الأولى^(٣٤) .

وفى نفس هذا الاتجاه الذى يجتهد فى إبداع أو تطوير أو إدخال تعديلات على الأساليب التقليدية لاستطلاعات الرأى العام ، بحيث تصبح أداة يعتمد عليها فى وضع السياسات واتخاذ القرار ، جاءت استطلاعات الرأى التى عرفت باسم Public Interest Polling (PIP) ، وهى نوع من استطلاعات الرأى السياسية التى ظهرت حديثا منذ عام ١٩٩٨ فقط ، ويعرف هذا النوع من

استطلاعات الرأى بأنه "بحث مسحى يستخدم أفضل الأساليب لتحديد ما يريده الجمهور لأجل الحكم الرشيد . فهي استطلاعات تتناول الاهتمامات العامة لدى الجمهور ، أو اهتمامات الجمهور العام التى تحظى بالأغلبية ، بالنسبة للسياسات ولاتخاذ قرار بشأنها على وجه التحديد"^(٣٥) .

وقد جاء إبداع هذا النوع من استطلاعات الرأى نتيجة لجهد علمى متميز ، لمدة عشر سنوات ، فى مشروع بحثى أشرف عليه ألان كاي Alan F. Kay عرف باسم "القضايا التى يتكلم فيها الأمريكيون" (ATI) "Americans Talk Issues" ، والذى اكتشف من خلاله أسباب عدم ثقة الشعب فى الحكومات ، والانفصال بين الجمهور من جهة والقادة ووسائل الاتصال الإخبارية من جهة أخرى ، وبناء على خبرة ألان كاي فى هذا المشروع استطاع أن يطور فى الأسلوب التقليدى لاستطلاع الرأى بهدف التغلب على أسباب عدم الثقة والانفصال هذه ، ولحقق المساهمة الفاعلة للجمهور العام فى السياسات ، بحيث لا تصبح هذه السياسات تعبيرا عن المصلحة الخاصة أو الاهتمام الخاص special interest . ويرى كاي ضرورة أن يحل هذا النوع من الاستطلاعات السياسية محل النوع السائد من استطلاعات الرأى حاليا ، ويطلق عليه special interest polling ، والذى سيؤدى استمراره إلى تهديد النظام من الداخل ، بينما ستدعم استطلاعات الرأى المبنية على اهتمام الجمهور العام ، النظام الديمقراطي على حد قوله^(٣٦) .

ولعل أهم ما يميز منهجية هذا النوع المطروح حديثا لاستطلاعات الرأى هو الاستفادة من معلومات وخبرة من فى يدهم وضع السياسات واتخاذ القرار ، وأصحاب المواقف المعارضة فى المراحل الهامة من استطلاع الرأى ، وإبخال تكتيكات أو أساليب طرح الأسئلة المتفاعلة Interactive questioning

techniques ، والاهتمام بالأسئلة التي تحت المستجيب probing questions على الاستمرار فى الإجابة ؛ للحد من الإجابات "بلا أعرف" ، وأهم من ذلك اتباع الأساليب التي تتيح للمستجيب إمكانية تعديل إجاباته السابقة نتيجة لزيادة معلوماته بتقديم الاستبصار ، وإطلاعه على النتائج المترتبة على اختياراته بالاستعانة ببرامج تسجيل الإجابات ، مع إتاحة خلفية وافية ومحايدة من المعلومات مع الأسئلة المطروحة عليه ؛ حتى تأتي الإجابات مستندة إلى معلومات كافية (٣٧) .

وكان من الطبيعي مع إدراك ارتباط هذا النوع من استطلاعات الرأى بالسياسات مباشرة ، أن يولى اهتمام خاص لموضوعية وأمانة علمية وأخلاقيات القائمين بها ، وبأهمية الالتزام بمعايير وقواعد معينة عند استخدام استطلاعات الرأى هذه (٣٨) .

ما نود أن نؤكد - بناء على ما سبق - أن جهودا إيجابية بذلها ويذللها المتخصصون فى قياس الرأى العام لتحقيق التفاعل ، أو على الأقل التواصل بين استطلاعات الرأى العام والسياسات ، هذه الجهود لم تقتصر على الكتابات والتحليلات النظرية التي تناولت هذا الموضوع ، ولكن تجاوزت ذلك إلى القيام بإبداع أنواع معينة من استطلاعات الرأى ، تتميز بأساليب منهجية تساعد على أن تأتي اختيارات الجمهور العام بين بدائل السياسات مستندة إلى معلومات موضوعية وكافية ، فى الوقت ذاته تكون معبرة تماما عن الاهتمامات والمصالح الحقيقية للجمهور العام .

هذا ولم يقف اهتمام المتخصصين فى الرأى العام عند حد التطوير فى منهجية استطلاعات الرأى العام ، بحيث يمكن الركون إليها كأحد المدخلات الأساسية فى عملية صنع السياسات ، بل خطوا خطوة أخرى للتأكد من الموضوعية والدقة فى استشهاد النخب السياسية بنتائج هذه الاستطلاعات فى

مناقشاتهم ومداولاتهم الخاصة بالسياسات أو بالتشريعات ، وهو اهتمام حديث ، رغم أن النخب السياسية في الدول الديمقراطية رجحت على الاستشهاد بنتائج استطلاعات الرأي العام لعدة عقود متى أرادت تدعيم وجهة نظرها ، أو بحض وجهة النظر الأخرى . وسنكتفى بأن نشير هنا إلى البحث الرائد في هذا الموضوع ، والذي قام به مجموعة من المهتمين بتفعيل علاقة استطلاعات الرأي العام بالسياسات ، حيث قاموا باستخدام تحليل المضمون لرصد كيفية استشهاد النخب السياسية - ممثلة في البيت الأبيض والكونجرس الأمريكي - بنتائج استطلاعات الرأي العام ، عند مداولاتهم ومناقشاتهم وفي جلسات الاستماع أيضا بشأن إحدى السياسات وهي سياسة الضمان الاجتماعي ، وذلك لفترة زمنية امتدت لسبع سنوات (١٩٩٣-١٩٩٩) . وقد كشف البحث - بشكل عام - عن عدم الدقة وعدم الموضوعية التي اتسم بها الاستشهاد بنتائج استطلاعات الرأي في كثير من الأحوال ، الأمر الذي دعا إلى تأكيد مسؤولية المتخصصين في الرأي العام عن متابعة كيفية استشهاد النخب السياسية بنتائج استطلاعات الرأي العام في مناقشاتهم ، بل أكثر من ذلك إلى ضرورة المشاركة بخبراتهم العلمية للتأثير في هذا النقاش^(٣٩) .

وكما أدرك المتخصصون في قياس الرأي العام مسئوليتهم عن إساءة استخدام المؤسسات السياسية لنتائج استطلاعات الرأي العام ، أدركوا أيضا أهمية الدور الذي تقوم به وسائل الاتصال الجماهيري في تحقيق التفاعل بين السياسات واستطلاعات الرأي العام ، وأهمية أن تصبح هذه الوسائل معبرة عن المصالح والاهتمامات العامة ، أو بقول آخر المصالح والاهتمامات التي عبر عنها غالبية الجمهور العام ، وخطورة اهتمامها فقط بالتعبير عن المصالح والاهتمامات الخاصة ، أو مصالح النخبة . وفي هذا الإطار ظهر مفهوم Public interest

journalism ، أى الصحافة المعنية بمصالح الجمهور العام ، فى مقابل مفهوم Private interest journalism ، أى الصحافة المهتمة بمصالح الخاصة^(١٠) . وهذا ينقلنا إلى تناول مسئولية وسائل الاتصال الجماهيرى بعماءة فى تحقيق الصلة والتفاعل بين السياسات واستطلاعات الرأى العام ، ودور المتخصصين فى قياس الرأى العام فى متابعة وتقييم ودعم دورها فى هذا الخصوص .

٣- مسئولية وسائل الاتصال الجماهيرى

تقوم وسائل الاتصال الجماهيرى بدور أساسى فى تحقيق الصلة بين استطلاعات الرأى العام والسياسات ، وتهيئة مجال التفاعل بينهما ، ومن هنا يمكن اعتبارها المحدد الثالث فى علاقة استطلاعات الرأى العام بالسياسات . ويتحدد الدور الأساسى لوسائل الاتصال الجماهيرى فى إطار دورها فى صياغة الرأى العام ومسئوليتها عن التعبير عنه من جهة ، وفى حدود متطلبات وضعها كسلطة رابعة تأتى متابعة السياسات وإبداء الرأى فيها وإثارة النقاش والجدل بشأنها ضمن أولويات اهتماماتها من جهة أخرى .

فوسائل الاتصال الجماهيرى تقوم بدورها فى التعبير عن اهتمامات الرأى العام ، والمساهمة فى بلورته وصياغته ، فضلا عن إيصال صوت الأغلبية الصامتة إلى صانعى السياسات ومتخذى القرار ، وذلك بدءا من تحديد أولويات القضايا التى يهتم بها الجمهور العام ، ومرورا بطرح القضايا للنقاش والجدل العام public debate ، وانتهاء بنشر استطلاعات الرأى العام التى توضح موقف الرأى العام من القضية التى يزمع وضع سياسة أو اتخاذ قرار بشأنها ، بما يتيح لواضعى السياسات ومتخذى القرار معرفة فى ماذا يفكر الجمهور العام ، وماذا يهتم ، وماذا يريد ، وماهى اختياراته ، وماذا يريد من حكومته ، وماهى استجاباته لسياساتها وقراراتها^(١١) .

ولعل من أهم أدوار وسائل الاتصال الجماهيرى هذه فى تفعيل العلاقة بين الرأى العام والسياسات هو دورها الأساسى فى خلق أو إيجاد الجمهور الذى لديه معلومات informed public ، بل أكثر من ذلك تقوم بدور أساسى فى خلق أو إيجاد الجمهور المهتم attentive public ، وبهذا تسهم فى لحض أهم حجة يستند إليها لإغفال واضعى السياسات ومتخذى القرار لما يريده الرأى العام ، سواء بقولهم إنه لا يوجد رأى عام بالنسبة للقضية أو السياسة المطروحة أو القرار الذى سيتخذ بشأنها ، أو بأن الجمهور العام غير مهتم ، أو ليست لديه حتى المعلومات الكافية التى تمكنه من إبداء رأيه ، فضلا عن تفضيلاته واختياراته بين البدائل المطروحة^(٤٦) .

وفى إطار إدراك المتخصصين فى الرأى العام لأهمية الأدوار التى تقوم بها وسائل الاتصال الجماهيرى وتأثيراتها على الرأى العام ، وفى ضوء ما كشفت عنه بحوثهم ويحوت المتخصصين فى وسائل الاتصال الجماهيرى أيضا عن هذا التأثير ، جاء الكثير من الكتابات التى تنبه إلى خطورة التحيز فى أداء هذه الأدوار على العملية الديمقراطية ، بدءا من فرض أجندة أولويات لا تعبر عن أولويات الجمهور العام ، ومرورا بالتحيز لوجهات نظر معينة دون الأخرى عند طرح القضية أو السياسة للنقاش أو الجدل العام ، وانتهاء بنشر أو إذاعة نتائج استطلاعات الرأى العام بشكل مبتسر أو منقوص دون التزام بالقواعد الأخلاقية المنظمة لنشر وسائل الاتصال الجماهيرى لاستطلاعات الرأى العام ، بحيث لم يكن إيرفينج كرسبى Irving Crespi مغاليا عندما اعتبر دور وسائل الاتصال الجماهيرى فى عملية استطلاعات الرأى العام ، وفى تبني الجدل العام ، ودور حاسم وفعال ، إما أن يؤدى إلى إسهام استطلاعات الرأى العام فى تحقيق ديمقراطية الحكم ، وإما أن يؤدى إلى الإساءة إلى استطلاعات الرأى العام

باعتبارها ضارة بحكم طبيعتها، ويكونها تقوض الديمقراطية بدلا من أن تعززها^(٤٣).

وقد أدى الوعي بخطورة الدور الذي تلعبه وسائل الاتصال الجماهيرى هذا والضرر الذى قد يترتب عليه ، وأيضا بدورها الحيوى فى تحقيق الصلة والتفاعل بين السياسات والرأى العام ، إلى أن يولى المتخصصون فى بحوث الاتصال الجماهيرى والمتخصصون فى الرأى العام اهتمامهم بتدعيم ومتابعة هذا الدور ، ظهر ذلك فى كتاباتهم وبحوثهم بشكل جاد منذ دعا فيليب مير Philip Meyer فى عام ١٩٧٣ إلى ما أسماه بالصحافة الدقيقة Percision Journalism^(٤٤) ، وهى الصحافة التى تعتمد على استطلاعات الرأى العام ، كما ظهر أيضا فى دعوة أعرق وأكبر رابطة علمية لبحوث الرأى العام ، وهى الرابطة الأمريكية لبحوث الرأى العام (AAPOR) ، إلى الاهتمام برصد وتقييم ما تنشره الصحافة من استطلاعات للرأى العام فيما يتعلق بالقضايا الخاصة بالسياسات ، وفى هذا الصدد طرحت الدعوة إلى أن تبدأ الرابطة عملية رصد منتظم لاستخدام وسائل الاتصال الجماهيرى لاستطلاعات الرأى ولبائانات ولنتائج هذه الاستطلاعات فى الجدل العام بشأن السياسات العامة القومية والتشريعات ، ومتابعة جودة أو نوعية هذه الاستطلاعات من الناحية المنهجية ، إدراكا من الرابطة الأمريكية لبحوث الرأى العام لخطورة الاستشهاد باستطلاعات رأى عام معيبة أو متحيزة ، فى مناقشات تتناول عملية صنع السياسات واتخاذ القرار ، وتأتى هذه الدعوة متفقة تماما مع أهم الأغراض التى أنشئت الرابطة من أجلها ، وهو "تعزيز الاستخدام السليم لبحوث الرأى العام كأداة فاعلة لوضع سياسة ديمقراطية"^(٤٥).

ومن هنا أيضا جاء الحرص من جانب الروابط العلمية لبحوث الرأى العام على الاهتمام بعقد برامج تدريبية للمشغلين بالعمل الصحفى على وجه

الخصوص ، ليصبحوا أكثر دراية وقدرة على التمييز بين استطلاعات الرأى العام الجيدة واستطلاعات الرأى العام الرديئة ، أى تنمية الرؤية النقدية لديهم استنادا إلى أسس علمية وأخلاقية ، فضلا عن تدريبهم على كيفية الاستفادة من نتائج استطلاعات الرأى ، فى إثارة الجدل العام حول القضايا القومية ، التى يزعم وضع سياسات أو اتخاذ قرارات بشأنها⁽⁴⁹⁾ .

الخلاصة

تبين لنا من العرض السابق أن نشأة استطلاعات الرأى العام جاءت فى سياق نظم ديمقراطية رأت فى استطلاعات الرأى العام أداة فاعلة فى المساعدة على تحقيق التوافق بين السياسات والرأى العام ، وفى جعل الحكومات أكثر استجابة لما يريده الرأى العام ، هذه الاستجابة تأخذ عادة أحد منحنيين : إما الاستجابة المباشرة بحيث يحدث تقارب بين السياسات وبين ما يريده الرأى العام بشأنها ، وإما استجابة غير مباشرة تعمل على تشكيل أو تغيير مواقف الرأى العام بما يتفق مع السياسات والقرارات التى تعلن الحكومات أنها تحقق الصالح العام . ومع الاختلاف الواضح فى توجهات كل من هذين المنحنيين ، فإن كليهما يعترف صراحة بأهمية الرأى العام فى دعم السياسات والتشريعات والقرارات ، وأن استطلاعات الرأى العام أداة لا غنى عنها فى النظم الديمقراطية .

ومن هنا كان من الطبيعى أن يكون الاتجاه الغالب فى هذه النظم هو تأكيد أهمية أن تصبح استطلاعات الرأى العام أحد المداخل الرئيسية لوضع السياسات ، وهذا ما عززته أيضا نتائج غالبية البحوث التى درست العلاقة بين الرأى العام - كما تكشف عنه استطلاعات الرأى العام - والسياسات واتخاذ القرار .

وسواء في الدول الديمقراطية أو في الدول النامية ، فإن تحقيق هذه العلاقة بشكل فعال يتوقف على ثلاثة عوامل : الأول مدى ديمقراطية النظام السياسي ، والثاني مدى فاعلية مؤسسات قياس الرأي العام في جعل استطلاعات الرأي العام منخلاً أساسياً من مدخلات عملية وضع السياسات ، والعامل الأخير هو مدى وعي وسائل الاتصال الجماهيري بأهمية وبكيفية الاستفادة من استطلاعات الرأي العام في ممارسة دورها في التعبير عن الرأي العام ، وفي تفعيل وضعها كسلطة رابعة تحرص على استجابة السياسات للرأي العام أو على تحقيق التقارب بينهما .

ولعل في تناولنا لبعض استطلاعات الرأي التي أجراها قسم بحوث وقياسات الرأي العام بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ما يوضح كيف أدى تفاعل هذه العوامل الثلاثة إلى الاستفادة من استطلاعات الرأي العام في عملية وضع السياسات ، أو إدخال التعديلات على الجانب التشريعي في هذه السياسات على وجه التحديد .

المراجع والمواش

- ١ - صالح ، ناهد . (٢٠٠٢) . "الديمقراطية جوهر مفهوم الرأي العام : نظرة تاريخية" . *المجلة الاجتماعية القومية* ، ٣٩ ، ص ٧٧-١٠٨ .

Worcester, Robert. (1993). "Reflections on Public Opinion and Public Policy". Paper presented at WAPOR Conference, September 1993; 1-24.

- ٢ - Gallup, George, and Rae, Saul Forbes. (1940). *The Pulse of Democracy: The Public Opinion Polls and How it Works*. New York: Simon and Shuster.

Gallup, George. (1966). "Polls and the Political Process: Past, Present, and Future". *Public Opinion Quarterly*, 29: 544-549.

- ٣ - Gallup, George, and Rae, Saul Forbes, op. cit., p. 18.

- Crespi, Irving. (1989). *Public Opinion Polls and Democracy*. Boulder: Westview Press. p. 3.
- Gallup, George, and Saul Forbes, op.cit., p. 30. - ٤
- Ibid., p. 14. - ٥
- Manza, Jeff, and, Cook, Fay Lomax. (2001). "Policy Responsiveness to Public Opinion: The State of the Debate". <http://www.northwestern.edu/iprt/html/publications/papers/wpo106.pdf>: 1-43. - ٦
- Ibid. - ٧
- Ibid. - ٨
- Blumer, Herbert. (1953) "The Mass, The Public, and Public Opinion." In Bernard Berelson, and Morris Janowitz (eds.) *Reader in Public Opinion and Communication*. Illinois: The Free Press. pp: 43-49. - ٩
- Blumer, Herbert. (1953) , "Public Opinion and Public Opinion Polling". In Bernard Berelson and Morris Janowitz (eds.) .op.cit.: 494-602.
- ١٠ - تشير هنا إلى الخطاب الشهير الذي ألقاه إدموند بيرك Edmund Burke على الناخبين في بريستول في ٢ نوفمبر ١٧٧٤ ، والذي أكد فيه أن على النائب أن يعتمد على أحكامه لا على آراء من انتخبوه ، بل ويذهب إلى أن الناخب الذي يضع بأحكامه أو بحكمته في مقابل الأخذ بآراء الناخبين لا يخدمهم ولكنه يفرطهم .
- Bogart, Leo . (1972). *Silent Politics: Polls and the Awareness of Public Opinion*. New York : Wiley-Interscience. p. 47.
- Crespi, Irving. op. cit., p. 4.
- Blumer, Herbert. (1953). "Public Opinion and Public Opinion Polling. op. cit. - ١١
- Manza, Jeff, and Cook Fay lomax., op. cit. - ١٢
- ١٣ - لمزيد من التفصيل انظر المؤلف القيم لديفيد مور David W. Moore الذي تناول فيه دور مستطلعي الرأي الذين أسماهم Super Pollsters ، حيث كان لنتائج استطلاعات الرأي التي أجروها دور كبير في التأثير على صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد تناول دورهم هذا في البيت الأبيض بالنسبة لرؤساء الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي الأحزاب السياسية ، خاصة الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري ، دون إغفال لدورهم في الصحافة .
- Moore, David W.(1992). *The Super Pollsters: How They Measure and Manipulate Public Opinion in America*. New York: Four Walls Eight Windows.
- Manza, Jeff, and Cook, Fay Lomax., op. cit.
- Ibid. - ١٤

- Monro, Alan D.(1998). "Public Opinion and Public Policy 1980-1993". *Public Opinion Quarterly*, 62. 6-28. - ١٥
- Manza, Jeff, and Cook, Fay Lomax, op.cit. - ١٦
- Hinckley, Ronald H. (1992). *People, Polls, and Policy Makers: American Public Opinion and National Security*. New York: Maxwell Macmillan International. - ١٧
- Manza, Jeff, and Cook, Fay Lomax., op.cit. - ١٨
- Kay, Alan F. (1998). *Locating Consensus for Democracy: A Ten Year U.S. Experiment* St. Augustine, Florida: Americans Talk Issues. pp.132-150. - ١٩
- Crespi, Irving. op.cit., pp.3-5. - ٢٠
- Lanza, Jeff, and Cook, Fray Lomax, op.cit.
- ٢١ - يعد كتاب بنجامين جينسبرج Benjamin Ginsberg من أهم المؤلفات التي عالجت هذه النقطة برؤية تاريخية وعلمية ، ولا يزال يعد من أهم المراجع رغم مضي سبعة عشر عاما على صدوره .
- Ginsberg, Benjamin. (1986). *The Captive Public: How Mass Opinion Promotes State Power*. New York : Basic Books.
- ٢٢ - من أهم البحوث التي أكدت ضعف العلاقة بين السياسات والرأي العام البحث الذي أجراه جويل بروكس Joel Brooks في ألمانيا حيث قام بدراسة ١٥٠ حالة خاصة بالسياسات ، خلال فترة زمنية تمتد لعشر سنوات ، والتي انتهت منها إلى عدم الاتساق بين الرأي العام والسياسة العامة في الكثير من الحالات . انظر :
- Joel E. Brooks. (1990). The Opinion-Policy Nexus in Germany. *Public Opinion Quarterly*, 54: 508- 529.
- Burstein, Paul, Bauldry, Shawn, and Froese Paul. (2000). "Public Opinion and Congressional Support for Policy Change." Paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, San Francisco, August 2000: 1-31.
- Manza, Jeff, and Cook, Fay Lomax. op. cit.
- ٢٣ - لمزيد من التفصيل عن النقد الموجه إلى مداخل التطبيق Congruence approach بين استطلاعات الرأي العام والسياسات ، والذي يرفضه أصحاب هذا الاتجاه ، ومدخل الاتساق Consistency Approach انظر:
- Monroe, Alan D., op. cit.
- Manza, Jeff, and Cook, Fay Lomax. op. cit. - ٢٤
- ٢٥ - أوضح أحد البحوث الذي أجري في ألمانيا الاتحادية عن مدى استجابة المجلس التشريعي Bundestag للرأي العام في الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٩٠ ، بالاعتماد على سلسلة زمنية من استطلاعات الرأي (٩٤ استطلاعا للرأي) وأكثر من ثلاثة آلاف وثيقة ، أن الاستجابة من

المجلس للرأى العام تكون أقوى بالنسبة للسياسات التى تدعم الوضع القائم ، وعلى العكس من ذلك تكون استجابة المجلس التشريعى أقل إذا كان الرأى العام يطالب بتغيير السياسات .

انظر :

Brettschneider, Frank. (1996). "Public Opinion and Parliamentary Action: Responsiveness of the German Bundestag in Comparative Perspective", *International Journal of Public Opinion Research*. 8.3: 292-311.

Soroka, Stuart N., and Wlezien Christopher. (2002). "Opinion- Policy Dynamics: Public Preferences and Public Expenditure in the United Kingdom": Paper Presented at the *Elections, Public Opinion and Parties Annual Conference*. Salford, UK: September 13 -15, 2002: 1-31.

Brooks, Joel E. (1985). Democratic Frustration in the Anglo-American Politics: A Quantification of Inconsistency Between Mass Public Opinion and Public Policy. *Western Political Quarterly*. 38:250-261.

Ibid. - ٢٨

Ibid. - ٢٩

٢٠ - صالح ، ناهد . (١٩٩٢) . قياس الرأى العام . الماضى والحاضر والمستقبل . القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ص ٢٠٣- ٢٠٧ .

٢١ - المرجع السابق ، انظر الجزء الثانى من الكتاب الذى خصص لتناول تاريخ قياس الرأى العام فى الاتحاد السوفييتى السابق ، منذ الثورة البلشفية وحتى ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتى ، ص ١٠٥- ٢٠٠ .

Rohme, Nils. (1993). "The State of the Art of Public Opinion Polling Worldwide: Some Main Findings From a Study Conducted in 1992". Paper Presented at ESOMAR/ WAPOR Day, Copenhagen September 16 th 1993 .

انظر أيضا صالح ، ناهد . قياس الرأى العام : الماضى والحاضر والمستقبل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٥- ٢٠٠ .

Weissberg, Robert. (2001). "Why Policymakers Should Ignore Public Opinion Polls;" *Policy Analysts*. No. 402. May 29: 1-16 .

Merkle, M. Daniel. (1996). "The National Issues Convention Deliberative Poll". *Public Opinion Quarterly*. 60. 4: 588-619.

Kay, Alan F.(1998). *Locating Consensus for Democracy*. op. cit., p. 8. - ٣٥

Ibid., pp. 10-12. - ٣٦

٣٧ - لمزيد من التفصيل عن منهجية هذا النوع من استطلاعات الرأى العام ، انظر الفصل الثانى من المرجع السابق وعنوان الفصل Launching the Games Pollsters Play .

Ibid., pp. 375-379. - ٣٨

- Cook, Fay Loma, Barabas, Jason, and Page, Benjamin. (2002). Invoking Public Opinion Policy: Elites and Social Security. *Public Opinion Quarterly*. 66. 235-264. - ٣٩
- Kay, Alan F., op.cit. p.379. - ٤٠
- ٤١ - صالح ، ناهد ، "الصحافة وقياس الرأي العام : الديمقراطية - الأخلاقيات" . (٢٠٠٢) .
المجلة الاجتماعية القومية . ٣٩ ، ١ ، من ٩١-١١٨ .
- Carey, James W. (1995). "The Press, Public Opinion and the Public Discourse". In Theodore L. Glasser, and Charles T. Salmen (eds). *Public Opinion and the Communication of Consent*. New York : The Guilford Press: 373-402.
- Worcester, Robert. op.cit. - ٤٢
- Crespi, Irving. op.cit. p.93. - ٤٣
- Meyer, Philip.(1973). *Precision Journalism*. Bloomington: Indiana University Press. - ٤٤
- Colasto, Diane.(1997). "A Proposal for a New Role and New Voice for AAP-OR" *Public Opinion Quarterly*. 61: 523-530. - ٤٥
- ٤٦ - صالح ، ناهد . (٢٠٠٢) "الصحافة وقياس الرأي العام : الديمقراطية - الأخلاقيات" ، مرجع سبق ذكره .
- Traugott, Michael.(2000). "Improving the Reporting of Polls". Paper Presented at WAPOR Seminar on Quality Criteria in Survey Research, Cadanabbia, Italy. June 29; July1: 1-27.
- Traugott, Michael.(2000). "Polling in the Publics Interest". *Public Opinion Quarterly* , 64: 374-384. - ٤٧

القسم الثاني

استطلاعات الرأي العام وصنع القرار * (من تقديم المعلومات إلى تحقيق التفاعل)

يتناول هذا الجزء من الدراسة بعض الأمثلة البارزة لاستفادة واضعي السياسات ومنتخذي القرار والمشرعين من استطلاعات الرأي التي أجراها قسم بحوث وقياسات الرأي العام بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية . وهي كلها تجارب يجب وضعها في الحسبان عند تناول الوضع الراهن لقياسات الرأي العام في مصر . فقد نجح بعضها في تقديم المعلومات العلمية التي تساعد صانع القرار في اتخاذ قراره . ونجح بعضها الآخر في تحقيق التفاعل بين البحث العلمي الاجتماعي وصانع القرار منذ أول خطوة حتى صدور القرار ، وخاصة بالنسبة للسياسات التشريعية .

ومن هنا يتحقق الهدف الأساسي من دراستنا في عرض وتحليل هذه النماذج ، ثم استخلاص الآليات التي يمكن بناء عليها تحقيق أفضل استفادة من استطلاعات الرأي العام في ترشيد عملية صنع القرار التي تتناول القضايا المجتمعية .

* كتبت هذا القسم الدكتورة نجوى خليل ، أستاذ الإعلام ، ورئيس قسم بحوث وقياسات الرأي العام ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

أولاً : استطلاع للرأى عن الجامعة المفتوحة

اهتم قسم بحوث وقياسات الرأى العام بإجراء سلسلة من الاستطلاعات فى إطار المشروع المتكامل لدراسة التعليم المفتوح الذى تبنته السياسة التعليمية كمنحى جديد لتطوير التعليم الجامعى فى مصر .

وقبل التطبيق الفعلى للتعليم الجامعى المفتوح ، قدر فريق الاستطلاع أهمية اللقاء بوزير التعليم ، بحضور أعضاء الاستطلاع من الباحثين والمجلس العلمى لقسم بحوث وقياسات الرأى العام . وقد أثر فى هذا اللقاء تساؤلات شتى ، تضمنت :

مبررات إنشاء جامعة مفتوحة فى مصر وأهدافها ، وتصور وزير التعليم للجامعة المفتوحة ، والمناخ الذى نشأت فيه الفكرة ، والأوضاع التى ينبغى توافرها قبل البدء فى إنشائها ، والخطوات التنفيذية التى اتبعت فى طريق إنشائها .

وتبين أن هناك ضرورة لمواكبة مصر للتغيرات التكنولوجية الحديثة ، وأن وسيلة من وسائل الاتصال الجماهيرى - كالتليفزيون - تعد وسيلة غير مستغلة فى مجتمعنا . وقد طلب وزير التعليم الاهتمام بموضوع البرامج التعليمية فى التليفزيون وتقييمها ، قبل دراسة فكرة إنشاء جامعة مفتوحة فى مصر .

وفى هذا الإطار قمنا باستطلاعين للرأى : أولهما ، وهو استطلاع رأى طلاب الشهادة الثانوية (العامة والفنية) ومدرسيها حول البرامج التعليمية فى التليفزيون .

وثانيهما ، وهو استطلاع رأى الدارسين فى برنامج تأهيل معلمى مرحلة التعليم الابتدائى نحو البرنامج .

الاستطلاع الأول : الجامعة المفتوحة . التقرير الأول . استطلاع للرأى حول البرامج التعليمية فى التلفزيون*

١- اختيار موضوع الاستطلاع وأهميته والهدف منه

تقديرا لأهمية الدراسة التقييمية للبرامج التعليمية فى التلفزيون بحكم أنها من الوسائل المهمة والمعتمد عليها فى "التعليم المفتوح" و "التعليم عن بعد"، يأتى اهتمامنا باستطلاع رأى طلبة الشهادة الثانوية العامة والفنية ومدرسيها حول البرامج التعليمية المقدمة لهم فى التلفزيون .

ومن ثم ، يمكن تحديد مدى فاعلية التلفزيون كواحد من الوسائل الأساسية فى نقل المواد التعليمية المتعلقة بالتعليم النظامى المدرسى ، وتحديد مؤشرات أساسية ينبغى أن يسلط الضوء عليها عند البدء فى الاعتماد على التلفزيون كوسيلة من وسائل التعليم المفتوح .

ويهدف هذا الاستطلاع إلى التعرف على مدى فاعلية التلفزيون كوسيلة أساسية فى نقل المواد التعليمية من وجهة نظر الطالب والمدرس . فمن ناحية ، يعنى الاستطلاع بقياس مدى إقبال الطلاب على هذه البرامج ومدى اعتمادهم عليها إلى جانب التعليم المدرسى ، والمصادر المختلفة التى يعتمدون عليها للحصول على المعارف التعليمية المدرسية ، والمقترحات التى يطرحونها لتطوير هذه البرامج التعليمية . ومن ناحية أخرى ، يعنى الاستطلاع بكشف آراء عينة من المدرسين فى مختلف التخصصات حول الدروس التى يعرضها التلفزيون لطلاب الشهادة الثانوية (العامة والفنية) ومدى رضائهم عن مستوى هذه البرامج، وتحديد الاحتياجات التى يراها المربى لاكتمال دور هذه البرامج التعليمية .

* خليل ، نجوى حسين (١٩٩٠) ، الجامعة المفتوحة ، التقرير الأول . استطلاع للرأى حول البرامج التعليمية فى التلفزيون ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

٢ - العينة (حجمها وشتاتها وأسلوب اختيارها)

اكتفى الاستطلاع بالقاهرة الكبرى (القاهرة ، الجيزة ، والقليوبية) كمجال لاختيار عينته ، على أساس أنها تتضمن جميع أنواع مدارس التعليم الثانوى العام والفنى .

واعتمادا على الحصر للمناطق التعليمية بالقاهرة الكبرى ، وهى : شمال القاهرة ، وشبرا ، وشرق القاهرة ، والوايلى ، والزيتون ، ومصر الجديدة ، ووسط القاهرة ، وعابدين ، وغرب القاهرة ، وجنوب القاهرة ، ومصر القديمة ، وحلوان ، والجيزة ، والقليوبية .

بالإضافة إلى الاعتماد على بيان من وزارة التعليم بأعداد طلاب السنة النهائية من مدارس التعليم الثانوى العام والفنى بأنواعه (العام/علمى علوم ورياضة وأبى ، والفنى/التجارى والصناعى والزراعى) فى هذه المناطق التعليمية. تم إعداد قائمة بأعداد الطلاب (بنسبة ٢٪) فى مختلف الإدارات والمناطق التعليمية ، متبعين فى ذلك أسلوب العينة الحصصية ، مع مراعاة الأعداد المطلوبة من حيث تمثيل المدارس الحكومية ، والخاصة ، واللغات ، ونوع الانتظام الدراسى (نظامى ومنازل) ، ونوع المبحوث (ذكور ، وإناث) . وقد بلغ حجم العينة الفعلية للاستطلاع (١٠٦٦) طالبا وطالبة .

أما فيما يتعلق بعينة المدرسين ، فقد تم مراعاة أن تمثل مدرسى جميع المواد الدراسية فى الثانوية العامة (علمى علوم ورياضة ، وأبى) وفى الثانوية التجارية والصناعية والزراعية . وأن يكون المدرسون المطبق عليهم الاستخبار يدرسون فى المدارس نفسها التى اختيرت كعينة لاستطلاع رأى الطلاب . مع تسليم قائمة بتصنيفات المواد المقررة للباحثين الميدانيين بهدف التطبيق على مدرسى مختلف المواد فى المدارس نفسها التى تم التطبيق الميدانى على طلابها

فى القاهرة الكبرى ، وقد بلغ حجم العينة الفعلية ٢٢٢ مدرسا .

٣ - نتائج الاستطلاع

يمكن - على ضوء نتائج هذا الاستطلاع - التعميم والوصول إلى دلالات عامة فى إطار توجه السياسة التعليمية فى نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين ، نحو استخدام التليفزيون ووسائل "الاتصال عن بعد" فى مجال "التعليم المفتوح" فى مصر .

علما بأنه حتى ولو اختلفت طبيعة المواد الدراسية والجمهور المستهدف إلا أن الوسيلة متماثلة ، وهى التليفزيون وبرنامج لتوصيل المعلومات الدراسية لجمهورها .

- تم التحقق من فعالية استخدام التليفزيون وبرنامج التعليم التى ترتبط بمقررات التعليم المدرسى النظامى ولا تتعرض للمقرر الدراسى بأكمله . فقد ثبتت إيجابيته على مستوى العديد من المحاور ، منها : اهتمام الطلاب بمشاهدة هذه البرامج ، ومتابعة بعض المواد عبر التليفزيون باستمرار ، وذلك على مستوى طلاب شهادة الثانوية العامة والتجارية والزراعية ، وبقدر أقل بالنسبة لطلاب شهادة الثانوية الصناعية . إلى جانب حرصهم على مشاهدتها فى الغالب ثلاث مرات أسبوعيا (الثانوية العامة والتجارية) ، وأربع مرات (الثانوية الزراعية) ، وأقل من ثلاث مرات (الثانوية الصناعية). ومتابعتهم إياها منذ بدء العام الدراسى أساسا . وأيضا حرص مدرسى المواد المختلفة بأنواع الشهادات الثانوية المتعددة على مشاهدة البرامج المتعلقة بالمواد التى يقومون بتدريسها فى المدارس التى شملتها الدراسة . وأن المدرسين يرون البرامج التعليمية مفيدة للطلاب وينصحونهم بمشاهدتها ، ويرون أيضا أن الطلاب الذين يتابعون البرامج هم أفضل من غير المتابعين من حيث تفاعلهم

وتجاوبهم مع مدرس الفصل .

وأظهرت نتائج الاستطلاع أيضا أن أسباب الإقبال على برامج التلفزيون التعليمية ترجع إلى ميزات تتعلق ببرامج التلفزيون التعليمية أساسا كوسيلة تعليمية مثل : إتاحة فرصة للمراجعة ، وتوقع أسئلة تأتي مثيلاتها في الامتحان، والشرح الوافي وطريقة العرض الجيدة والاعتماد على وسائل للإيضاح مما من شأنه أن يثبت المعلومات لدى الطلاب .

أما أسباب عدم مشاهدتهم لهذه البرامج ، فهي ترجع أساسا للظروف المحيطة بالطلاب ، أي أنها أسباب خارجة عن البرامج التعليمية.

كما أبرزت النتائج أن الطلاب الذين يشاهدون هذه البرامج يقومون بمناقشة مضمونها أساسا مع زملاء الدراسة ومدرسي المادة في المدرسة، مما من شأنه أن يزيد من التفاعل التعليمي بين الطلاب والمدرسة وهذا بدوره يعكس أهمية الاعتماد على وسائل التعليم عن بعد كالتلفزيون ، ولكن في إطار توافر لقاءات للدارسين مع أطراف المجتمع المدرسي من زملاء ومدرسين . وبالتالي يكون الطالب أكثر فهما لدروسه وإثراء لمعلوماته ، وليس مجرد الأتدر حفظا وتلقينا .

تمثلت نواحي النقص في برامج التلفزيون التعليمية ، والتي تحد من فعالية استخدامه وقيمه وبوره التعليمي في : عدم تخصيص برامج لمواد أساسية ومهمة في التعليم الفني أساسا، وأن الشرح غير مكتمل لجوانب المقرر التعليمي للمادة الواحدة ، وعدم وجود ترجمة للغات الأجنبية في كافة أنواع التعليم . أما المدرسون ، فقد حدوهم في عدم وجود تفاعل بين الطلاب ومدرسي التلفزيون ، وأن هذه البرامج التعليمية لا تشرح المواد التي يدرسونها في الفصل المدرسي شرحا ملائما .

إن الطلاب يلجئون إلى وسائل وطرق تعليمية متعددة لاكتساب وتثبيت المعلومات الدراسية واجتياز الامتحان بدرجات مرتفعة ، منها وسائل تعتمد على الاتصال المباشر (الطالب والمدرس في مكان واحد) ، وأخرى تعتمد على الاتصال عن بعد . وهذا يتفق مع السبل الحديثة لتطوير التعليم ومواجهة مشكلاته المتزايدة كما وكيفا . فمن حيث الكم ، يتيح استخدام وسائل الاتصال الجماهيرى فى مجال التعليم إلى جانب التعليم المدرسى فرصة نشر التعليم على أوسع نطاق. ومن حيث الكيف ، تساهم أساليب التكنولوجيا الحديثة فى تبسيط المعلومات للطلاب ، باستخدام وسائل وأشكال وطرق إيضاحية مرئية ومسموعة .

تبين أن كل ما يهيم الطلاب عند الاستعانة بوسيلة تعليمية دون الأخرى هو : الشرح المختصر والمفيد والمنظم ، وتوافر الوسيلة فى كل وقت يحتاجها الطالب فيه ، وتضمنها أسئلة وتطبيقات وتمارين وأمثلة لأسئلة الامتحانات، والمراجعة بفرض فهم المادة وتثبيت المعلومات . وهذا يدعو إلى المناداة بأهمية تكثيف البرامج التعليمية فى التلفزيون ، وزيادة وقتها ، واختيار الأكفاء من مدرسى التلفزيون ، كجزء من خطة محاربة الدروس الخصوصية والكتب الخارجية .

أظهرت نتائج الاستطلاع أن الطلاب يرون أن كافة المواد التعليمية المقدمة بالتلفزيون تستلزم التفاعل المباشر بين الطالب والمدرس ، وفى مقدمتها المواد الدراسية التى تتضمن عمليات رياضية أو حججا ميتافيزيقية أو موضوعات عملية ، مما يستلزم الإقناع والإيضاح والمناقشة وتبادل الفكر والحوار بين شخصين متفاعلين تفاعلا مباشرا ، كالمواد الرياضية والطبيعية والفلسفية والمحاسبة والرياضة المالية والمحاسبة الحكومية والمقاييسات ووقاية النبات . وهذه النتيجة أظهرت أهمية إعطاء دور لوسائل التعليم عن بعد ودور آخر للاتصال المباشر فى مجال التعليم . وبخاصة أن التلفزيون فى مصر يصعب عليه فى هذا

الوقت استخدام التقدم التكنولوجى الذى يمكن الطالب من الحوار المباشر مع المدرس التلفزيونى .

تفضيل غالبية المدرسين للبرامج التعليمية على الدروس الخصوصية أساسا ؛ وذلك يرجع فى رأيهم إلى أن البرامج التعليمية بالتلفزيون أوفر للطالب اقتصاديا من الدروس الخصوصية ، إلى جانب أسباب أخرى فى رأى المدرسين تعكس ميزات البرامج ، ومنها: العرض الجيد والمفيد ، والوقت المناسب ، وكفاءة المدرس التلفزيونى . أما الأقلية من المدرسين - التى فضلت الدروس الخصوصية على البرامج التعليمية بالتلفزيون - فقد أرجعت رأيها هذا على أساس توافر التفاعل المباشر بين الطالب والمدرس الخصوصى ، وافتقاد التلفزيون لهذه الميزة .

تم تحديد احتياجات جماهير البرامج التعليمية (الطلاب والمدرسين) ورغباتهم . وهذا بدوره يساعد - فى حالة مراعاتها- على اكتمال هذه الوسيلة التعليمية المهمة ، وبخاصة مع ازدياد المشكلات التى تواجه التعليم كليا وكيفيا . تمثل الاحتياج الأول فى ضرورة زيادة مساحة البرامج التعليمية فى خريطة برامج التلفزيون ، ذلك لتخصيص برامج للمواد الأساسية بالتعليم التجارى والصناعى والزراعى ، ولزيادة وقت كافة برامج المواد التعليمية بالتعليم العام والفنى .

مع عدم إغفال مقترحات أخرى تعتبر مهمة ويسهل تحقيقها بالتنسيق بين المسؤولين بوزارتى الإعلام والتعليم وبين الفنانين بالتلفزيون والمتخصصين فى مجال التعليم ، وهى : إيجاد وسيلة اتصال بين الطلاب والتلفزيون لتحقيق مزايا الاتصال المباشر ، وحسن اختيار مدرس التلفزيون ، وترجمة اللغات الأجنبية ، والالتزام بمقرر الوزارة ، وحسن جدولة البرامج ، وتحسين وسائل الإيضاح

وطريقة العرض .

أما المقترحات التي ذكرها المدرسون ، فقد تمثلت فى : ضرورة عرض البرامج فى وقت مناسب ، وزيادة مدة البرامج التعليمية ، وتحسين طريقة العرض، وإيجاد طرق للتفاعل بين الطالب والمدرس بالتليفزيون ، والاعتماد على وسائل إيضاح شيقة وحديثة وعملية ومبسطة .

وقد أوصى فريق الاستطلاع بأهمية المزاوجة بين استخدام تكنولوجيا التليفزيون كأداة مساعدة للتعليم المدرسى النظامى مع تحديد دوره ، والاتصال المباشر فى المدارس بين الطالب والمدرس فى الفصل ، مع حصره فى المناقشة والتوضيح والحوار فيما يقمض على الطلاب من مقررات .

ولعل هذا التنسيق يساعد على تجاوز فترة الانتقال من الاتجاه التقليدى فى التعليم المعتمد على أن يحاضر المدرس ويستمع الطلاب ، أى التلقين والحفظ، إلى الاتجاه الحديث المعتمد على الفهم والتشارك بين الطلاب والمدرس .

٤ - كيفية إتاحة المعلومات العلمية لواقعى السياسات ومتخذى القرار

يمكننا القول إن تحرى رغبات جماهير المتلقين واحتياجاتهم ، مع أخذها فى الاعتبار عند وضع السياسة التى تسيّر عليها وسيلة الإعلام ، يجعل البرامج أكثر فاعلية فى إحداث التأثير المطلوب . لذا فقد حرصنا على تقديم موجز لتقرير الاستطلاع ونشره فى المجلة الاجتماعية القومية التى يصدرها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناثية ، وكذلك نشره فى مطبوعات المركز كتقرير نهائى للاستطلاع قبل البدء فى إنشاء جامعة مفتوحة فى مصر ، علما بأن البرامج التعليمية التى ركز عليها الاستطلاع ليست هى برامج الجامعة المفتوحة ، وأن الجمهور المستهدف للاستطلاع ليس هو ذاته جمهور الجامعة المفتوحة . إلا أن نتائج الاستطلاع قد طرحت مؤشرات أساسية يمكن أن تفيد فى مجال التعليم

المفتوح . ومن ثم يتبين فوائد وعيوب هذه الصورة التعليمية الحديثة ،
وجدوى التدريس عن طريق التليفزيون . وبالتالي اختبار إمكانات وسيلة
جماهيرية - كالتليفزيون - للاعتماد الأساسى عليها فى بث برامج الجامعة
المفتوحة . علما بأن الجامعة المفتوحة تعتمد على البرامج التليفزيونية كوسيط
أساسى مع وسائط أخرى ، كما اتضح من تقرير اللجنة التى شكلها المجلس
الأعلى للجامعات فى مايو عام ١٩٨٧ ، بغرض دراسة إمكانية إنشاء جامعة
مفتوحة فى مصر والدراسات والآراء التى أثيرت حول الفكرة . وقد قدم هذا
التقرير فى دراسة إلى المؤتمر القومى لتطوير التعليم فى يوليو من العام نفسه .

الاستطلاع الثانى : الجامعة المفتوحة ، استطلاع رأى الدارسين فى برنامج تأهيل معلمى مرحلة التعليم الابتدائى نحو البرنامج *

أدرك فريق استطلاع رأى الخاص بالجامعة المفتوحة بالقسم أهمية تقييم صورة أخرى من صور التعليم عن بعد وتجربة مصغرة للتعليم الجامعى المفتوح ، وهى برنامج تأهيل معلمى مرحلة التعليم الابتدائى للمستوى الجامعى .

١ - اختيار موضوع الاستطلاع وأهميته والهدف منه

تمثلت رؤية واضحة لدى القيادات التعليمية والتربوية تعكس أهمية الاعتماد فى نشر التعليم على أساليب التعليم عن بعد ، وضرورة إنماء القدرة على التعليم الذاتى ومواصلة التعليم والتدريب مدى الحياة . ترجمت هذه الرؤية عن نفسها فى الإصرار على بدء تطبيق نظام التعليم الجامعى المفتوح فى مصر منذ إعلانها ضمن السياسة التعليمية المتبناة لتطوير نظام التعليم فى مصر فى الثمانينيات ، مستندة فى دعواها إلى أن هناك نماذج مختلفة من التعليم المفتوح عرفتها مصر ، هى : نظام الانتساب حيث لا ينتظم الدارس فى الجامعة ، والبرامج التعليمية فى التلفزيون والراديو كنوع من أنواع التعليم عن بعد ، وبرنامج تأهيل معلمى مرحلة التعليم الابتدائى الذى اعتبر جامعة مفتوحة مصغرة دون تعليم دراسى منتظم ، حيث يعتمد فى وسائل التدريس على المطبوعات والبث التلفزيونى والإذاعى واللقاءات بمراكز التجمع بين الدارسين والأساتذة . وهى الوسائل نفسها التى يعتمد عليها مشروع الجامعة المفتوحة المقترح .

ورأى أصحاب هذا رأى أن هذا البرنامج من شأنه تأهيل أكثر من مائة وخمسين ألف معلم دون حاجة إلى تفرغ أو ترك مواقع العمل . وأن أول دافعات

* خليل ، نجوى ، وطه ، هند (١٩٩١) ، الجامعة المفتوحة ، التقرير الثانى . استطلاع رأى الدارسين فى برنامج تأهيل معلمى مرحلة التعليم الابتدائى نحو البرنامج ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

هذا البرنامج قد تخرجت في عام ١٩٨٧، وحصلت على البكالوريوس في التعليم الابتدائي من كلية التربية بجامعة عين شمس . وأقرها المجلس الأعلى للجامعات في العام نفسه . وصار هذا البرنامج يغطي كليات التربية في القاهرة والإسكندرية والأقاليم ، وازدادت أعداد الدارسين الملتحقين به ، وفتح فرصة التعليم المفتوح لمجموعات من المدرسين وتدريبهم وتأهيلهم ، إلى جانب الإسهام في الارتقاء بالمكانة الاجتماعية لمعلمي المرحلة الابتدائية.

وفي الوقت نفسه ، برزت رؤية أخرى تعكس عيوب هذا البرنامج من حيث عدم وجود معيار سليم للتقويم ، أو لسير الامتحانات ، حيث تشيع حالات الغش وحالات تكرار الامتحانات . وأن فلسفة التعليم الذاتي مفقودة ، حيث غلب على اللقاءات العلمية بين الدارسين والأساتذة قدر من التعليم المباشر بأسلوب المحاضرة . وأن المادة العلمية المطبوعة لم تراعى أن الدارس يعتمد على ذاته في استيعابها .

وفي إطار الرأي والرأي الآخر ، وفي إطار الاهتمام بدراسة كافة جوانب التعليم المفتوح بأشكاله وتطبيقاته ، رأى قسم بحوث وقياسات الرأي العام أهمية استطلاع رأى الدارسين في برنامج تأهيل معلمي مرحلة التعليم الابتدائي لتقييم صورة من صور التعليم عن بعد ، وتحديد مزاياه وعيوبه من أجل رفع فاعليته . وتمثل أغراض هذا الاستطلاع في النقاط التالية :

- تحديد رؤية الجماعة المستهدفة من المشروع الأساسي إزاء البرنامج من حيث إيجابياته وسلبياته وكيفية تطويره .
- معرفة أولويات الوسائل التعليمية المستخدمة في البرنامج من حيث مدى اعتماد الدارس عليها وفعاليتها في توصيل المواد العلمية للدارسين .
- كشف أهداف الدارس نفسه من الالتحاق بهذا البرنامج ووعيه بالأهداف

العامة التى وضع من أجلها البرنامج .

— مدى استفادة الدارس من البرنامج فى أدائه لعمله فعليا من وجهة نظر الدارسين أنفسهم .

٢ - العينة (حجمها وثباتها واسلوب اختيارها)

على الرغم من أن برنامج تأهيل معلمى مرحلة التعليم الابتدائى يغطى كليات التربية فى جامعات : عين شمس ، وحلوان ، والإسكندرية ، والمنصورة ، والزقازيق ، وبمياط ، وطنطا ، وأسيوط ، وقنا ، وأسوان . فإن فريق الاستطلاع قد وقع اختياره على عينة من الدارسين المسجلين فى كلية التربية بجامعة عين شمس والمنصورة . ويرجع هذا الاختيار إلى أن جامعة عين شمس هى الجامعة الأولى فى تطبيق برنامج التأهيل لمعلمى مرحلة التعليم الابتدائى ، وتخرجت منها دفعات حصلت بموجبه على بكالوريوس الدراسات التربوية منذ عام ١٩٨٧ ، وبلغ عدد المراكز التابعة لها ١٧ مركزا . كما أن كلية التربية بجامعة المنصورة واحدة من أقدم الكليات التربوية على مستوى الأقاليم التى بدأت فى تطبيق برنامج التأهيل منذ العام الجامعى ١٩٨٤-١٩٨٥ ، وتتعدد بها المراكز أيضا .

ومن واقع البيانات الرسمية لعدد الدارسين المسجلين ببرنامج التأهيل فى جامعتى عين شمس والمنصورة ، استخدم فريق الاستطلاع أسلوب العينة متعددة المراحل ، حيث يقسم المجتمع فى المرحلة الأولى إلى طبقات هى : المستوى الأول ، والمستوى الثانى ، والمستوى الثالث ، والمستوى الرابع . ثم تنقسم كل طبقة إلى مراكز تمثل المدارس التى يلتقى بها الدارسون مع الأساتذة ، ثم طبقة أخرى تنقسم إلى : عام ، وأببى ، وعلمى . ثم تحديد نسبة كل فئة من فئات مجتمع الدراسة تبعا للمراحل والطبقات المذكورة ، بحيث يبلغ حجم العينة المطلوبة ١٠٪ ،

أى ١٣٩٢ دارسا من إجمالي عدد الدارسين المسجلين فى البرنامج بجامعة عين شمس والذي يبلغ ١٣٩١٩ دارسا. بينما يبلغ حجم العينة المطلوبة للدارسين المسجلين فى البرنامج بجامعة المنصورة ٢٠٪ من حجم العينة الكلية أى ٥٥٤ دارسا من إجمالي الدارسين والذي يبلغ ٢٧٦٦ دارسا . على أن يكون الاختيار فى المرحلة الأخيرة بطريقة عمدية كى تتوافر فى العينة إناث وذكور ، نظرا لصعوبة الحصول على عدد الإناث والذكور المسجلين فى البيانات الرسمية .

وقد بلغت العينة الفعلية التى تم التطبيق عليها ١٢٣٢ دارسا بجامعة عين شمس ، و ٥٥٤ دارسا بجامعة المنصورة . ونفيد هنا بأن التمثيل على مستوى إجمالي المستويات قد جاء بأعداد تتقارب مع الأعداد المطلوبة للدارسين . إلا أن التمثيل على مستوى المراكز قد تفاوت ؛ وذلك يرجع إلى الصعوبات العملية فى الميدان .

٣- نتائج الاستطلاع

- من واقع استطلاع رأى الدارسين فى برنامج تأهيل معلمى مرحلة التعليم الابتدائى نحو البرنامج ، يتضح عدد من الاتجاهات العامة التى تفيد فى مجال تقويم برامج التأهيل للمعلمين من ناحية ، وفى مجال النظر إلى مستقبل التعليم المفتوح فى مصر من ناحية أخرى ، وهو ما تبينه النقاط التالية :
- إدراك معظم الدارسين حقيقة الأهداف التى وضع من أجلها البرنامج ، وخاصة من يتابع منهم البرنامج بجامعة عين شمس . كما تبين أن هناك تشابها كبيرا بين إدراك الدارسين لمعظم أهداف البرنامج وبين الأهداف الشخصية التى كانوا يرغبون فى تحقيقها عندما التحقوا بهذا البرنامج .
 - إن الغالبية العظمى من الدارسين يعتقدون أن هناك جوانب إيجابية فى

البرنامج ، أهمها :

رفع المستوى الثقافى ، ورفع المستوى المهنى للمعلم ، والحصول على مؤهل جامعى ، وإتاحة الفرصة لتبادل المعلومات والخبرات بين الدارسين ، وارتفاع مستوى المواد التعليمية التى تدرس . وجدير بالذكر أن هذه الإيجابيات تمثل بالفعل أهم الأهداف الرئيسية التى وضع من أجلها البرنامج .

- إن البرنامج به بعض الجوانب السلبية ، وإن كانت بنسبة أقل من اعتقاد الدارسين بتوافر الجوانب الإيجابية فى البرنامج . وأهم هذه السلبيات هى: ارتفاع المصروفات بالنسبة لدخل المدرس ، وعدم الحصول على نفع مادى أو وظيفى بعد اجتياز البرنامج بنجاح ، والتعارض بين وقت البرنامج والتدريس فى المدرسة ، ويعد مراكز اللقاءات عن أماكن العمل ، وعدم انتظام الأساتذة والدارسين فى حضور اللقاءات . وهذه السلبيات ترتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للمعلمين ، وعدم تفرغ الدارسين للبرنامج .

- أهم الصعوبات التى يواجهها الدارسون تمثلت فى : ارتفاع مصروفات الالتحاق فى البرنامج ، والتعارض بين وقت البرنامج والتدريس فى المدرسة ، ويعد مراكز اللقاءات عن أماكن العمل .

- إن الوسائل التعليمية المستخدمة فى البرنامج والتى يعتمد عليها الدارسون أساسا هى :

الكتب ، ثم برنامج التأهيل بالتليفزيون ، والمناقشات مع الزملاء واللقاءات العلمية فى المراكز ، ثم برنامج التأهيل الإذاعى والندوات ووسائل الإيضاح.

- إن معظم الدارسين يشاهدون برنامج التأهيل فى التليفزيون . وقد ازدادت نسبة الدارسين الذين يشاهدونه فى عينة المنصورة عنها فى عينة عين شمس . وتبين أن الغالبية من الدارسين يرون أن مدة البرنامج بالتليفزيون لاتلائمهم،

وكذا توقيت البث ، وبخاصة فى عينة عين شمس . بينما ارتفعت نسبة الذين أفادوا بأن مضمون البرنامج فى التلفزيون يلائمهم .

وقد أظهرت نتائج الاستطلاع أن أكثر من نصف العينة الكلية لا يعرفون أن برنامج التأهيل يذاع عبر الإذاعة . وأن غالبية من يعرفون لا يستمعون إليه ؛ لأن المدة الزمنية للبرنامج وتوقيت البث غير ملائم لهم . وظهر أيضا أن الغالبية العظمى من الدارسين ترى أنه لا يوجد انتظام عام فى حضور اللقاءات . أما بالنسبة لأهم وسيلة تعليمية يعتمد عليها الدارس فهى الكتب ، وذلك أرجعه الدارسون إلى أن مضمون الكتب المقررة يلائمهم وأن أسلوب العرض جيد ، إلا أن عدد الكتب كثير ، كما يتم استلامها فى وقت متأخر .

- تبين أن لبرنامج التأهيل فاعلية فى رفع مستوى أداء الدارسين فى عملهم كمعلمين بمرحلة التعليم الابتدائى .

- على الرغم من ارتفاع نسبة الدارسين فى البرنامج الذين يعرفون باقتراح إنشاء جامعة مفتوحة فى مصر ، فإن نسبة الذين لم يسمعوا عنها ليست منخفضة أيضا ، مما يستوجب الإعلام الكافى عنها قبل إنشائها .

- اتضح توافر مقترحات لدى الدارسين فى البرنامج بهدف تطوير البرنامج ، وهى :

خفض المصروفات ، والحصول على نفع مادى ومعنوى ، وعدم معارضة مواعيد البرنامج لوقت العمل ، وتوافر الكتب مبكرا ، وتوزيع المراكز على الإدارات التعليمية ، ثم التفرغ الدراسى ، وحذف المواد غير الضرورية ، وانتظام الأساتذة فى حضور اللقاءات ، وزيادة عدد ساعات الإرسال عبر التلفزيون ، ثم انتظام الدارسين فى حضور اللقاءات ، والاهتمام بالكتب وأسلوب العرض فيها ، وتوافر أساتذة أكفاء ، وتطوير وسائل التدريس ،

وزيادة عدد ساعات الإرسال الإذاعي ، وتغيير نظام الامتحانات .

٤ - كيفية إتاحة المعلومات العلمية لوضع السياسات ومتخذى القرار

إن تأمل نتائج هذا الاستطلاع يعكس لوضع السياسات ومتخذى القرار متطلبات ينبغي أن توضع في الحسبان بهدف تحقيق ناتج فعال يمثل خريجو هذا الشكل التعليمي الحديث ، بما يضمن فاعلية مستقبل التعليم المفتوح في مصر قبل التوجه بخطوات واسعة في تنفيذه . فقد بدا واضحا ضرورة إنماء القدرة على التعليم الذاتى .

كما تتضح ضرورة وضع برامج التعليم المفتوح في مجالات يمكن أن تفيد الدارسين والمجتمع ، إلى جانب ضرورة الاتفاق على مفهوم التعليم المفتوح قبل تحقيقه ، وأهمية الإعلام عنه للحد من الخلط الشائع بين التعليم المفتوح وغيره من أنواع التعليم المطروحة في مصر في المرحلة الأخيرة ، من الثمانينيات وبداية التسعينيات . وقد تم توزيع التقرير النهائى وموجز بالنتائج للجهات المعنية بموضوع الاستطلاع بعامة والجامعة المفتوحة بخاصة .

ثانياً : استطلاع للرأى عن الأحزاب والممارسة الحزبية

اهتم قسم بحوث وقياسات الرأى بإجراء أكثر من استطلاع للرأى فى القضايا السياسية التى تهتم المجتمع المصرى ، ومن أكثر القضايا السياسية التى تصاعد الاهتمام بها فى بدء حقبة التسعينيات من القرن العشرين هى قضية الديمقراطية ومستقبلها فى مصر ، سواء ما تعلق بالحريات الأساسية ، أو الممارسة الحزبية ، أو المشاركة السياسية . وقد لوحظ أن هناك ندرة شديدة فى البحوث الميدانية التى تسعى لتقويم الممارسة الحزبية بأبعادها المختلفة . لذا فقد اهتم فريق البحث بإجراء استطلاعين فى هذا السياق :

أولهما : استطلاع رأى عينة من النخبة فى الأحزاب والممارسة الحزبية .

ثانيهما : استطلاع رأى عينة من الجمهور فى الأحزاب والممارسة الحزبية .

الاستطلاع الأول : استطلاع رأى عينة من النخبة فى الأحزاب والممارسة الحزبية*

١- اختيار موضوع الاستطلاع وأهميته والهدف منه

يمثل هذا الاستطلاع الجزء الأول من استطلاع الرأى الذى يجريه القسم عن الأحزاب والممارسة الحزبية . ويكتسب موضوع هذا الاستطلاع أهميته لعدة اعتبارات :

- إنه اختير بعد مرور فترة خمسة عشر عاما على تطبيق التعددية الحزبية .
- إن التحول نحو التعددية السياسية لم يرتبط بزيادة المشاركة السياسية ، رغم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى شهدتها المجتمع المصرى . ويدفع ذلك إلى التساؤل عن الأسباب التى تفسر هذه الظاهرة .

* قنديل ، أمانى (١٩٩١) ، استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية ، التقرير الأول ، استطلاع رأى عينة من النخبة ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناينة .

- إن حقبة التسعينيات قد شهدت مناقشات متصاعدة لتقييم الإنجاز الديمقراطي .

وهي كلها اعتبارات تعطى أهمية خاصة لاستطلاع الرأى فى الأحزاب والممارسة الحزبية . ويسعى هذا الاستطلاع إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية :
أولها : التعرف على واقع المشاركة السياسية ، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى ترتبط بالمشاركة من وجهة نظر عينة النخبة المختارة .

ثانيها : تقويم هذه العينة المختارة للأحزاب السياسية من حيث : برامجها والقضايا التى تتبناها ، والآليات التى تستند إليها ، ومدى اتفاق الممارسات الحزبية مع الديمقراطية ، وعلاقة الأحزاب بأجهزة الدولة من جانب والإطار الدستوري والقانوني الذى يحدد نشاطها من جانب آخر .

ثالثها : رؤية عينة النخبة لمستقبل الحياة فى مصر ، وتتضمن إمكانية وصول الأحزاب المعارضة للحكم ، وإجراء بعض التغييرات الدستورية والقانونية (خاصة قانون الأحزاب) ، ونسبة تمثيل العمال والفلاحين فى مجلس الشعب ، وتبنى الأحزاب لمجموعة من الآليات التى تحقق لها مزيداً من الفاعلية .

٢ - العينة (حجمها وثباتها واسلوب اختيارها)

توجه هذا الاستطلاع إلى عينة من النخبة المختارة من المهتمين بالعمل السياسى والنقابى ، وأساتذة الجامعات ورجال الدين ، وقيادات إعلامية بالصحافة والإذاعة والتليفزيون ، وأجهزة الثقافة . وهم بحكم ارتفاع مستوى تعليمهم والمواقع القيادية التى يشغلونها يفترض تكامل رؤيتهم للقضية المثارة مع إمكانية تأثيرهم

المباشر وغير المباشر على العملية السياسية .

بلغ حجم العينة الكلية ٤٨٨ فردا موزعين على الفئات التالية : رجال الدين ٢٧ فردا ، وأساتذة الجامعات ٩٦ فردا ، وقيادات بلجهزة الثقافة والإعلام ٦٥ فردا ، وأعضاء مراكز بحثية قومية ٤٤ فردا ، وصحفيون وكتاب فى الصحف القومية ٨٢ فردا ، صحفيون وكتاب فى الصحف الحزبية ٤٨ فردا ، وأعضاء نقابات مهنية ٨٢ فردا ، وقيادات فى الأحزاب السياسية ٤٤ فردا .

وقامت هيئة الاستطلاع بوضع مواصفات معينة يتم الاختيار على ضوءها بطريقة عمدية ، وفى حالات معينة حددت أسماء شخصيات معينة لاستطلاع رأيها ، أخذين فى الاعتبار تمثيل المرأة - بقدر الإمكان - ضمن الفئات المختارة ، وتمثيل المسيحيين استنادا إلى أن المشاركة السياسية وتقييم السياسات الحزبية قد يستند إلى اعتبارات دينية ، وقد تم التطبيق الميدانى للاستطلاع فى شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٩٩٠ .

٣- نتائج الاستطلاع

تمثل نتائج الاستطلاع خطوة مهمة فى سلسلة الدراسات الميدانية التى تهتم بالمشاركة السياسية وتقييم الحياة الحزبية فى مصر . ويمكن إيجاز النتائج الرئيسية لاستطلاع الرأى فى النقاط الآتية :

- إن غالبية النخبة (٨٠.٣٪) ترى أن المواطن المصرى لا يهتم بمتابعة الحياة الحزبية ، وتبرر موقفه بانشغاله بهوموم الاقتصادى والاجتماعى ، وضعف فاعلية الأحزاب ، وفقدان المواطن للثقة فى قيادات العمل السياسى ، وهى نفسها تبريرات نخبة الاستطلاع لموقفها السلبى من العمل الحزبى ، فغالبية العينة (٧٦٪) لا تنتمى إلى أى حزب سياسى .
- ما يقرب من (٤٥٪) من العينة لم يسبق لها أن شاركت بالتصويت فى

الانتخابات النيابية . وتبرر هذا بعدة مبررات ، منها : ضعف الثقة في نزاهة العملية الانتخابية ، وعدم الاهتمام باستخراج بطاقة انتخابية ، وإدراكا لمحدودية تأثيرها .

- حوالى ٨٪ فقط من أفراد العينة سبق لهم الترشيح في مجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية ، مما يعكس محدودية المشاركة الإيجابية وضعف الميل في العمل السياسى .

كما تبين أن جانبا من هؤلاء الذين رشحوا أنفسهم يتكرر ظهورهم في المجالس ، مما يعكش انخفاض فرص ظهور قيادات سياسية جديدة . إلى جانب انخفاض نسبة مشاركة المرأة ، فحوالى ٢٦٪ فقط من الإناث ضمن العينة قد سبق لهن التصويت (تبلغ نسبة تصويت الذكور الضعف) . ولم تزد نسبة مشاركتها بالترشيح على ٤١٪ .

- كشف النتائج عن درجة أكبر من الإيجابية بالنسبة للمشاركة في العمل النقابى ، فحوالى ٣١٪ من العينة سبق لهم الترشيح في الانتخابات النقابية ، وبلغت نسبة المشاركة بالتصويت حوالى ٦٢٪ من إجمالى العينة . كما أظهرت النتائج ، ازدياد عضوية الأحزاب تدريجيا كلما انتقلنا من فئة عمرية أقل إلى فئة عمرية أكبر . كما أبرزت النتائج أن هناك علاقة بين العضوية الحزبية والنشاط النقابى ، بالإضافة إلى محدودية مشاركة أعضاء الأحزاب في عملية صنع القرار داخل الأحزاب التى ينتمون إليها .

- ركزت العينة في استجاباتهم على أهمية أسلوب حل الخلافات داخل كل حزب عن طريق ديمقراطى (٦١٪) ، بينما اتجه حوالى ٥٩٪ إلى إعطاء الحوار الديمقراطى بين الأحزاب بعضها البعض المكانة الأولى ، وذكر ٥٣٪ أن يكون اتخاذ القرار بالأغلبية .

- إن الغالبية العظمى من العينة (٨٧٪) رأيت أن تغيير قانون الأحزاب ضرورى لفتح باب المشاركة لكل القوى والتيارات السياسية . وأشار نصف العينة إلى أن أية قوى أو جماعة تطرح برنامجا قوميا ينبغى أن تتاح لها حرية التمثيل .
- أكثر من نصف العينة يقرأ الصحف الحزبية بانتظام (٥٥٪) وأوضحت نتائج الاستطلاع أن جريدة الوفد ثم الأمالى ثم الشعب تمثل المراتب الثلاثة الأولى فى الاتساق بين مبادئ وأفكار الحزب من جانب ، وما تنشره صحفها الحزبية من جانب آخر .
- رفضت نسبة مرتفعة من عينة النخبة (٦٨٪) قرار مقاطعة معظم أحزاب المعارضة لانتخابات ١٩٩٠ . والمثير للاهتمام أن غالبية فئة القيادات الحزبية وأعضاء الأحزاب الممثلين بالعينة (٦٠٪ منهم) رفضوا المقاطعة . وأرجعوا ذلك لغياب الممارسة الديمقراطية داخل معظم الأحزاب وطبيعة السلطة الفوقية لقيادة الأحزاب . بينما وافق أكثر من نصف أعضاء النقابات المهنية (٥٢٪) على قرار المقاطعة .
- أشارت نتائج هذا الاستطلاع إلى واقعية البرامج الحزبية وقابليتها للتنفيذ ، وتفاعل القيادات الحزبية مع مشاكل الجماهير .
- تمثلت اقتراحات العينة فى إطار رفع مستوى المشاركة بالتصويت فى الانتخابات النيابية فى : تحقيق إشراف القضاء على الانتخابات ، والعمل على زيادة وعى المواطن بهدف مشاركة أكبر فى الحياة السياسية .
- ١١ - رأى معظم أفراد العينة (٧٢٪) أنه ليس هناك إمكانية لوصول أحزاب المعارضة للحكم . وطرحوا مبررات اتجهت نحو الإطار الدستورى والقانونى للحياة الحزبية فى مصر ، والقيود المفروضة على أحزاب

المعارضة ، وانتقاد علاقة الحزب الوطنى بالأجهزة الإدارية للدولة التى تكسبه مزيدا من السلطة والتفوذ ، وطبيعة المعارضة ذاتها التى لا تعبر عن القاعدة العريضة من الجماهير .

- وجاءت نتائج الاستطلاع مؤكدة اتجاه الغالبية العظمى (٨٩٦٪) من العينة الكلية نحو المطالبة بتعديل الدستور ؛ لكى يتفق مع ما يفرضه نظام تعدد الأحزاب .

- تأييد غالبية العينة للنظام الفردى (٧٧٩٪) كنظام انتخابى أفضل .

- كشفت النتائج عن معارضة غالبية أفراد عينة النخبة (٧١٥٪) لمبدأ تمثيل العمال والفلاحين بخمسين فى المائة .

- اتسمت النتائج - بشكل عام - بقدر كبير من الاتساق والاستجابات الواضحة وغير المتناقضة . وبرز قدر كبير من الحرص على دعم مسار الديمقراطية ، والحفاظ على الإنجاز الذى تحققه .

٤- التاحة للمعلومات العلمية لواقضى السياسات ومتفنى القرار

أدركت هيئة الاستطلاع أن قياسات الرأى العام لا تقدم فقط رسدا للمعالم لحظة زمنية محددة ، وإنما هى إحدى قنوات المشاركة فى المجتمعات الديمقراطية ، وأن صانع القرار ينبغي أن يضع نتائجها فى حسبانته . وقد أشاروا فى التقرير الأول إلى أن توجيه الاستطلاع إلى عينة من الجمهور العام ، بجانب عينة النخبة، من شأنه إتاحة الفرصة للتعرف على موقف الجمهور العام من الأحزاب والممارسة الحزبية ، المزيد من الآراء ، ومن ثم إضافة إمكانية أكبر لإثراء النتائج .

وقد سعى قسم بحوث وقياسات الرأى العام إلى تقديم عدد من نسخ التقرير النهائى لهذا الاستطلاع إلى أعضاء مجلس الشعب ، وتم إيذا ع عدد منها

فى مكتبة مجلس الشعب لإتاحة فرصة الإطلاع عليه لأكبر عدد يهتم بهذه القضية .

الاستطلاع الثانى : استطلاع رأى عينة من الجمهور العام فى الأحزاب والممارسة الحزبية *

يمثل هذا الاستطلاع الجزء الثانى من استطلاع رأى الذى أجراه قسم بحوث وقياسات رأى العام عن الأحزاب والممارسة الحزبية . ويهتم هذا الاستطلاع بقياس رأى عينة من الجمهور ، بحيث يكمل الجزأين الأول والثانى دورهما فى إطار الاستكشاف العام للقضايا والمسائل المرتبطة بالموضوع . وبالرغم من وحدة الموضوع فى كلا الاستطلاعين ، فإن تناوله تم بصورة مختلفة . وذلك يرجع إلى أن الاستطلاع الأول طبق على النخبة ، التى تهتم بالقضية المثارة ، وتعى أبعادها الدستورية والقانونية ، وتتعرض بصورة كبيرة لوسائل الإعلام المختلفة . وبالتالى فإن القضايا التى تناولها الاستطلاع الخاص بها كانت أكثر شمولاً وعمقا بالنسبة لكافة جوانب موضوع الأحزاب والممارسة الحزبية . وهو ما لا يتسنى بالقدر نفسه للجمهور العام الذى تستغرقه القضايا اليومية الحياتية ، بالإضافة إلى أن الغالبية منه تقع فى إसार الأمية ، مما قد يجعله غير متابع أو متفهم لبعض جوانب الموضوع .

* العامرى ، سلى (١٩٩٣) ، استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية ، التقرير الثانى ، استطلاع رأى عينة من الجمهور العام ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

١ - اختيار موضوع الاستطلاع وأهميته والهدف منه

يسعى هذا الاستطلاع إلى التعرف على رأى المواطن العادى وموقفه من نظام التعدد الحزبى ، مراعى الأخذ فى الاعتبار ثلاثة أبعاد أساسية :

البعد الأول : هو بعد المعرفة ، ويقصد به استكشاف معلومات المواطن وحجمها فيما يتعلق بموضوع الأحزاب والممارسة الحزبية . على سبيل المثال ، معرفته بأسماء الأحزاب ، والصحف الصادرة عنها ، ومصادر معلوماته .

البعد الثانى : ويتعلق بالمشاركة السياسية للمواطن ، وذلك من خلال أربعة مستويات ، لعل أولها مجرد الاهتمام بالحياة السياسية ، ثم المشاركة بالتصويت فى الانتخابات ، فالمشاركة من خلال الترشيح للعضوية فى أية انتخابات ، وأخيرا المشاركة من خلال عضوية الأحزاب والمجالس النيابية .

البعد الثالث : خاص بتقييم فاعلية الأحزاب من حيث ما تقدمه للغالبية ، وما يجب عليها أن تقوم به ، والمشاكل التى يجب أن تسعى لحلها ، وأيضا تقييم دور مجلسى الشعب والشورى ، وذلك من جهة نظر المواطن المصرى .

وإن كان هذا الاستطلاع ، لم يتناول كل المسائل المرتبطة بالأحزاب والممارسة الحزبية ، إلا أنه يلقى الضوء على جانب منها ، ويساهم فى طرحها طرحا أفضل . ولعل ما يضاعف من أهمية هذا الاستطلاع هو أنه الأول الذى يتوجه بالدراسة الميدانية لعينة من الجمهور العام فى كل من الريف والحضر ، ومن الإناث والذكور ، ومن المتعلمين والأميين ، ليستطلع رأيهم فى القضايا المثارة حول الأحزاب والمشاركة السياسية .

٢ - العينة (حجمها وفئاتها واسلوب اختيارها)

اختيرت العينة بحيث تكون ممثلة للمواطنين المصريين . وقد اعتمد فى ذلك على

العينة الأم التي قام بإعدادها الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، وتم تحديث بياناتها فى عام ١٩٨٩ .

- واعتمادا على هذه العينة ، تم سحب العينة المستخدمة على عدة مراحل :
- أ - تحديد المحافظات المختارة من إجمالى محافظات الجمهورية ، وقد تم اختيارها على أساس جغرافى ، وهى : محافظتا القاهرة والإسكندرية (مدن حضرية) ، ومحافظة الغربية (حضر وريف من الوجه البحرى) ، والجيزة ، وبنى سويف (حضر وريف الوجه القبلى) .
- ب - تحديد الشياخات والقرى داخل المحافظات محل الدراسة . وروعى فى اختيارها أن تمثل نسبة التعليم المستويات الثلاثة (تعليم مرتفع ، ومتوسط ، ومنخفض) . وتم اختيار ٢٢ شياخة من المدن و١٢ قرية من الريف . واختيرت ٤ قرى من كل محافظة : اثنتان منها تقعان بالقرب من العمران، تبعا لقربها أو بعدها عن خطوط السكك الحديدية.
- ج - تحديد وحدة المعاينة النهائية بالأسرة المعيشية ، وقد تم اختيار ٤٠ أسرة معيشية داخل كل شياخة أو قرية مختارة ، وذلك باستخدام الطريقة العشوائية المنتظمة فى اختيار الأسر من بيانات العينة الأم .
- د - اختيار مفردات العينة من داخل الأسرة المعيشية ممن تزيد أعمارهم على ١٨ سنة .

وقد بلغ حجم العينة التى تم تطبيق استطلاع الرأى عليها ١٣٧٨ فردا ، وبلغت نسبة سكان الريف منهم ٤٠.٣٪ ، وتتراوح أعمارهم بين ١٨ سنة إلى ما بعد السبعين ، و٦٨.٩٪ من هؤلاء فى الرحلة العمرية من ٢٠ سنة حتى أقل من ٥٠ سنة . ويشكل الذكور نسبة ٥٤.٨٪ فى مقابل الإناث ٤٥.٢٪ ، والمسلمون ٩٤٪ فى مقابل ٦٪ من المسيحيين .

أما مستواهم التعليمي فهو منخفض ، حيث تصل نسبة الأمية بينهم إلى ٤١,٥ ٪ ، ونسبة من يقرأ ويكتب إلى ٧,٣ ٪ ، بينما لا تتعدى نسبة الجامعيين ١٤,٩ ٪ .

كما أن نصف العينة يقع خارج دائرة العمل ، فهو يتكون من ربات بيوت وطلبة وعاطلين بلا عمل وعلى المعاش ، والنصف الآخر يمثل سائر المهن الموجودة في المجتمع بدرجات متفاوتة .

٣- نتائج الاستطلاع

نتج عن هذا الاستطلاع رصد لواقع الحياة الحزبية والممارسة السياسية كما يدركها المواطن ، وهي في سياق معلومات الجمهور عن الأحزاب :

- إن ٢٣ ٪ من أفراد العينة لا يعرفون ماهى الأحزاب ، وتتشكل معظم هذه النسبة من الأميين والمتعلمين تعليما بسيطا . كما أن نسبة الإناث ممن لا يعرفون بوجود أحزاب تزيد كثيرا عن نسبة الذكور ، ونسبة من يعلمون بوجود أحزاب من عينة المحافظات الحضرية تفوق كثيرا نظرائهم من المحافظات الأخرى .

- جاء على رأس الأحزاب التي يعرفها الجمهور : الحزب الوطني (٩٥ ٪) ، ثم حزب الوفد (٧٨,٧ ٪) ، ثم حزب العمل (٥٣ ٪) ، فحزب التجمع (٣٧,٤ ٪) ، والأحرار (٢٣,٤ ٪) . أما أحزاب : الأمة ، والخضر ، ومصر الفتاة ، والاتحادى فلا يعرفها سوى أعداد قليلة من الجمهور .

- اقتصرت معرف الجمهور ببرامج الأحزاب على ٤٠ ٪ فقط ممن يعرفون أساسا بوجود أحزاب (ونسبتهم ٦٧ ٪ من العينة الكلية) .

- ارتفاع نسبة من يعرفون بأن الأحزاب تصدر صحفا خاصة بها ، فبلغت

٨٢٪، وقد احتلت صحيفة الوفد المركز الأول (٥٢٧٪)، والفارق بينها وبين الصحف التالية في الترتيب كبير للغاية. وبصفة عامة وضح أن انتشار قراءة الصحف الحزبية جميعها - عدا جريدة الوفد - ضعيف للغاية .

- تبين أيضا أن ربع أفراد العينة (٢٥٧٪) لا يعلمون ماهو مجلس الشورى ولم يسمعوا به . كما ظهر انخفاض مستوى معلومات الجمهور في مجال الأحزاب بصفة عامة ، حيث لا يخلو سؤال تقريبا من أسئلة الاستبان من ارتفاع نسبة الإجابة عليه "بلا أعرف" . وهذا بدوره يشير إلى الجهل بالموضوع أو عدم الحسم فيه بالموافقة أو المعارضة .

وبالتالى تشير النتائج إلى قصور في مستوى معلومات الجمهور العام وإلى تفشى الأمية السياسية والامية الأبجدية أيضا . وقد أوصى تقرير الاستطلاع بضرورة قيام وسائل الإعلام - وبخاصة التلفزيون - بإثارة وعى الجمهور وتعريفه بالأمور السياسية للبلاد بأسلوب مبسط يلائم النسبة الغالبة في المجتمع، وإعادة النظر في محتوى برامج التعليم الرسمى .

وخلص التقرير في سياق معلومات الجمهور عن الأحزاب ولا الممارسة الحزبية إلى استنتاج مؤداه غياب الأحزاب كفاعل في الساحة السياسية . فلا يكاد الجمهور يشعر بوجودها ، ولا يتأثر بها .

- أما فيما يتعلق بالنتائج الخاصة بالمشاركة السياسية ، فقد أبرز الاستطلاع اعتقاد أقل من نصف أفراد العينة (٤٤٨٪) أن الناس في مصر بصفة عامة يهتمون بالسياسة . أما أسباب عزوف الناس عن الاهتمام بها فذلك ينحصر - بصفة أساسية - فى الانشغال بكسب العيش ، وعدم وجود وقت فراغ لأمور ترفيهية . كما ارتفعت نسبة الذين أجابوا بأنهم لا يتابعون أخبار الأحزاب ، فبلغت ٦٤٨٪ . وأسبابا ذلك هى الأسباب السابقة نفسها . وهذا

يعكس عدم الاهتمام وعدم الفهم وفقدان الشعور بالجدوى ، وكلها مفاهيم تفسر وتدعم السلوك السياسى غير المشارك .

- أظهرت نتائج هذا الاستطلاع أن أقل من ثلث العينة هو الذى لديه بطاقة انتخابية ، وأنه لا توجد فروق واضحة بين استخراج بطاقة انتخابية وبين بعض المتغيرات كالسن والتعليم . أما بالنسبة لمتغير النوع ، فقد اتضح قلة نسبة الإناث ممن لديهن بطاقة مقارنة بالذكور . وتبين أيضا أن الأسباب التى حالت دون استخراج بطاقة انتخاب قد أرجعها أفراد العينة إلى : عدم الصدق فى نزاهة الانتخابات ، وعدم جدوى العملية الانتخابية ككل .

واتضح أن نسبة التصويت فى أية انتخابات سابقة وليس فى الانتخابات العامة فقط تزداد لدى كبار السن . كما لوحظ أن من بين أعلى نسب المشاركة بالتصويت كانت بين الأميين وهى نتيجة تتعارض مع المقولة السائدة بأن المشاركة ، فى الانتخابات ترتبط بارتفاع مستوى التعليم . كما أظهرت النتائج انخفاض نسبة من سبق لهم ترشيح أنفسهم فى أية انتخابات سابقة .

- ورغم أن النتائج - بصفة عامة - تشير إلى ضعف المشاركة من خلال عضوية الأحزاب والمجالس النيابية ، فإن ما ذكره بالنسبة للمشاركة من خلال الترشيح بخصوص ضرورة توافر مقومات مادية وشخصية للفرد ينطبق أيضا على هذا المستوى من المشاركة . وتعكس نتائج الاستطلاع أن العملية السياسية حكر على فئة محدود أو نخبة من المثقفين ومحترفى السياسة . وهذا يوجب ضرورة إعادة النظر فى بعض السياسات ، كتعديل قانون الأحزاب - مثلا - حتى لا يحد ولا يقيد من المشاركة . وأيضا الاهتمام بالتنشئة السياسية والسياسات التعليمية . وكل هذا يشكل مناخ الثقافة السياسية السائدة .

وقد استخلص الاستطلاع نتيجة مؤداها أن التعليم يؤدي إلى رفع مستوى المعلومات والوعى السياسى ، ولكنه لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم المشاركة السياسية فى المجتمع المصرى .

- أما فيما يتعلق بالنتائج الخاصة بتقييم الجمهور لفاعلية الأحزاب ، فقد رأى نصف أفراد العينة تقريبا (٤٦٪) أن ماتقدمه الأحزاب إيجابيا . بينما أجاب (٤٩٪) منهم أنه غير إيجابى . وظهر أن أبرز ماتقدمه الأحزاب هو : حل مشكلات الناس ، ومساعدة الناس على التعرف على حقوقهم وواجباتهم ، والمشف عن الفساد . أما وجهة النظر التى لاتعتقد فى فاعلية الأحزاب ، فقد كان أهم سبب فى عدم الفاعلية هذه هو أن الأحزاب لاتقدم حلولاً لمشكلات الناس ، وأنها لا تهتم إلا بتقديم مكاسب شخصية لأعضائها .

- لم يعتقد سوى ٢٤٪ بأن نواب مجلس الشعب يساهمون فى حل المشاكل . أما تقييم عينة الجمهور لمجلس الشورى فقد كان إيجابيا فى مجمله ، وإن وضع وجود شئ من عدم الفهم الصحيح لوظائف مجلس الشورى ، حيث أجاب البعض منهم بأن مجلس الشورى يعد القوانين ، ولكن إعداد القوانين ليس من اختصاص مجلس الشورى .

- وعلى الرغم من أن الغالبية من الجمهور العام ترى ضرورة الإبقاء على نسبة تمثيل العمال والفلاحين باعتبار أنهم أقدر على تمثيل الشعب ومصالحه ، فإن الواقع العملى لايدل على ذلك . وقد يكون هذا ناجما عن انخفاض مستوى الوعى والتعليم لدى هذه الفئة ، حيث إن القانون لايشترط فى المرشح سوى معرفة لقراءة والكتابة .

وقد خلاص التقرير النهائى للاستطلاع إلى أن وجود نوع من الانفصال بين الجمهور وبين التنظيمات الحزبية السياسية يرجع إلى أمرين :

الأول : انخفاض مستوى الوعي بالموضوع .

الثاني : استغراق الجمهور في المشاكل التي لا تحل بالنسبة له .
وقد انعكس كل ماسبق من نتائج الاستطلاع على النتيجة العامة المستخلصة ، وهي عدم فاعلية الأحزاب والتنظيمات السياسية بصفة عامة من وجهة نظر عينة الجمهور العام ، بل وعدم جدوى وجودها أساسا .

٤- إنتاج المعلومات العلمية لوضع السياسات ومتخذي القرار

نظرا لأهمية موضوع الأحزاب ، وأهمية معرفة معلومات ومدى وعي الجمهور العام بجدوى التعددية السياسية وديور الأحزاب في تحقيق الديمقراطية ، تم توزيع تقرير الاستطلاع على الأحزاب السياسية ، وعلى المشتغلين بالعمل السياسي بعامه ، وتوزيعه أيضا على أعضاء مجلسي الشعب والشورى ، ونشر موجز له في صحف قومية وحزبية ، فضلا عن عرض أهم نتائجه في المؤتمرات والندوات .

ثالثاً : استطلاع رأى النخبة فى قضية الحوار الوطنى *

قام بهذا الاستطلاع فريق من قسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز ، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام .

١- اختيار موضوع الاستطلاع وأهميته والهدف منه

يمثل هذا الاستطلاع نموذجاً للتعاون البحثى بين المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

وقد تم اختيار موضوع هذا الاستطلاع إدراكاً من فريق العمل البحثى لأهمية استطلاعات الرأى فى الارتفاع بمستوى الأداء السياسى والاقتصادى ، والوصول إلى تقارب وطنى يحدد أولويات القضايا الملحة .

وهو من الاستطلاعات العلمية المفيدة لمتخذى القرار ، فقد أجرى فى ذروة احتدام الخلاف حول السياسات المتبعة والسياسات البديلة .

اهتم الاستطلاع بالتعرف على رأى عينة من النخبة فى موضوع الحوار الوطنى ، من حيث أهميته وأهدافه وبيداته وإجراءاته والمشاركين فيه . والتعرف على رؤيتهم للقضايا الأساسية التى يلزم أن يتعرض لها الحوار مثل : قضايا الإصلاح السياسى والاقتصادى ، والمشكلات الاجتماعية ، والتعرف أيضاً على مختلف التصورات فى النتائج التى يمكن أن يسفر عنها الحوار .

٢ - العينة (حجمها وفئاتها واسلوب اختيارها)

شملت عينة الاستطلاع ٩١٢ فرداً من أعضاء مجلسى الشعب والشورى ، والإعلاميين ، وقيادات الأحزاب السياسية ، وقيادات النقابات المهنية ، والهيئات البحثية ، وجمعيات رجال الأعمال ، ونوادى هيئات التدريس ، وممثلى القوى

* خليل ، نجوى (١٩٩٥) ، الحوار الوطنى . استطلاع لرأى عينة من النخبة ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المحجوبة عن الشرعية ، وعلماء الدين الإسلامى ورجال الدين المسيحى ، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ، واتحادات الطلبة بالجامعات المصرية . وقد اختيرت العينة باستخدام الأسلوب العشوائى المنتظم فى بعضها ، وأسلوب الحصر الشامل فى بعضها الآخر .

٣ - نتائج الاستطلاع

نكتفى بإبراز النتائج الأساسية المحورية المتفق عليها من الغالبية فى فئات عينة الاستطلاع :

- أهمية إجراء الحوار الوطنى فى مصر (عام ١٩٩٤) .
- أسباب هذه الأهمية ترجع إلى : إتاحة الفرصة لكل القوى السياسية لإبداء رأى بشأن القضايا المختلفة ، وتحديد كيفية مواجهة تفاقم المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر ، وتضييق الفجوة بين رؤى كافة القوى وتحقيق الإجماع القومى ، وحفظ الأمن والاستقرار الداخلى ، وزيادة المشاركة الشعبية والخروج عن السلبية وعدم الانتماء ، ووضع استراتيجية قومية شاملة ، والتخطيط المستقبلى ، وضرورة مشاركة أطراف أخرى مع الحكومة لحل مشكلات الأمة ، ومواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية .
- إن الهدف الرئيسى من الحوار الوطنى هو الوصول إلى حد أدنى من الإجماع الوطنى حول تشخيص المشكلات وطرق حلها . وطرح أهداف أخرى انخفض ورودها فى إجابات أفراد العينة ، منها : الاتفاق على طرق التعاون بين الحزب الحاكم والأحزاب والقوى السياسية ، وكسب الجماهير وتشجيع المشاركة الشعبية ، والاتفاق على إجراء إصلاح سياسى واقتصادى ، ووضع أهداف استراتيجية ، ومقاومة الإرهاب .

- اتفاق الرأى على اشتراك قوى سياسية مع الأحزاب السياسية فى الحوار . وكانت القوى الأكثر ورودا فى إجابات أفراد العينة هى : التيار الإسلامى والشيعى ، ثم النقابات المهنية والعمالية ، ثم الجامعات ومراكز البحوث ، ثم الشخصيات العامة من مفكرين ومستقلين .
- إن الشروط التى ينبغى توافرها فى الأطراف المشاركة فى الحوار هى : ضرورة القبول بمبادئ وقواعد النظام الدستورى ، ورفض العنف كوسيلة للتغيير ، والنزاهة ، والحيدة ، وفهم مشكلات المجتمع والصالح العام ، والاعتناع بجذوى الحوار ونتائجه ، والقدرة على صياغة قرارات ، والشغل الشعبى ، وقبول الديمقراطية والتعددية ، واحترام الأديان السماوية والشريعة الإسلامية .
- إن الشكل الأكثر ملاءمة لتنظيم الجوانب الإجرائية للحوار هو لجنة تضم ممثلين للأحزاب والقوى السياسية والنقابات والشخصيات العامة .
- ضرورة وجود ضمانات مسبقة لجدية الحوار ، وذلك أرجعه أفراد عينة الاستطلاع لعدة أسباب ، منها : لعدم إضاعة الوقت ، ولانعدام الثقة ، ولإرضاء النفوس ، ولتدعيم الأمن داخل الحوار .
- إن أكثر الضمانات ورودا هى : العلانية ، وضمن التزام حكومى بتنفيذ نتائج الحوار ، وضرورة التمثيل المتوازن لكافة القوى السياسية ، والحياد الحكومى والأمنى ، وغيرها من الضمانات قليلة الذكر فى إجابات العينة الكلية .
- تبين أن قضية الإصلاح الدستورى والسياسى ، تليها قضية الإصلاح الاقتصادى ، ثم قضية الأمن القومى ، ثم القضية السكانية ، هى القضايا الأكثر ورودا فى حالة إذا اقتصر الحوار على قضية رئيسية واحدة . فى الوقت الذى رفضت فيه الغالبية من أفراد العينة أن تكون هناك قضية واحدة

يقتصر عليها الحوار .

- أهمية أن تكون المشكلات الاجتماعية ضمن قضايا الحوار ، وبخاصة البطالة ،
ثم العنف ، ثم التعليم ، ثم الإسكان ، ثم المشكلة السكانية .

- توقع غالبية أفراد عينة النخبة أن يسفر الحوار الوطنى عن نتائج إيجابية
لملموسة ، وليس مجرد إصدار توصيات .

- كانت أبرز توقعات عينة النخبة إصدار وثيقة تتضمن الدعوة للبدء بالإصلاح
السياسى ، والدعوة لإجراء انتخابات عامة بعد تعديل القوانين المنظمة للعملية
السياسية .

٤ - كيفية إتاحة المعلومات العلمية لوضع السياسات ومتخذى القرار

قدم المشرف على الاستطلاع تقريراً موجزاً يتضمن النتائج الرئيسية التى أسفر
عنها الاستطلاع لرئيس لجنة الإعداد للحوار الوطنى ، حتى يكون تحت بصر
اللجنة قبل انعقاد الجلسات . وبخاصة أن فريق البحث قام برصد مناخ رأى
المطروح فى الصحافة القومية والحزبية عن قضية الحوار الوطنى فى الفترة من
أكتوبر ١٩٩٣ إلى مايو ١٩٩٤ ، وبخاصة فى الفترة التى تتضمن المرحلة التى
تسبق جمع بيانات الاستطلاع من الميدان ، وإعلان رئيس الجمهورية عن دعوته
لإجراء الحوار الوطنى ، ومرحلة التطبيق الميدانى الفعلية للاستطلاع ، إلى أن
أعلن عن تشكيل لجنة الإعداد للحوار الوطنى ، وقد استغرق العمل الميدانى فترة
زمنية من فبراير إلى مايو ١٩٩٤ . ثم نشر مقالا موجزا للاستطلاع فى المجلة
الاجتماعية القومية ، فى عددها الثالث الصادر فى سبتمبر ١٩٩٤ .

ونستطيع القول إن هذا الاستطلاع أتاح لفئات النخبة المتنوعة الاتجاهات
السياسية أن تصل آراؤهم إلى السلطة السياسية حول قضية محورية ساخنة ،

هى قضية الحوار الوطنى ، وذلك قبل بدء الحوار الوطنى ، بدون أية عوائق من
تنظيمات سياسية أو جماعات ضغط . كما أن الاستطلاع استخلص آراء النخبة
بفئاتها المتعددة بعيدا عن التهويل أو التهوين .
وقد نتج بالفعل عن الحوار الوطنى إصدار وثيقة ، تضمنت عرضا كاملا
لأهم القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

رابعاً : استطلاع للرأى حول مشروع قانون بتعديل العلاقة الإيجارية بين الملاك والمستأجرين فى الأراضى الزراعية "

شهد عقد التسمعينيات من القرن العشرين اهتماماً متصاعداً بتغيير بعض السياسات الاجتماعية والاقتصادية فى مصر ، ومواكبة مشاريع القوانين لهذه التغيرات بما يحقق العدالة بين فئات المجتمع .

أسهم فريق بحثى من قسم بحوث وقياسات الرأى العام باستخدام منهجيات استطلاع الرأى فى ترشيد صانعى القرار ، وذلك بالتعاون مع خبراء لهم مكاناتهم وخبراتهم فى مجال موضوع الاستطلاع .

وجاءت أهمية هذا الاستطلاع فى الإسراع بإجرائه قبل صدور القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ ، وهو ما نتناوله فيما يلى :

١ - اختيار موضوع الاستطلاع وأهميته والهدف منه

إن قضية العلاقة بين الملاك والمستأجرين فى الأراضى الزراعية قد بدأ إثارتها بشدة فى عام ١٩٨٦ ، حين طرح الحزب الوطنى مقترحاته الأولى لتعديل العلاقة الإيجارية ، ثم أعيد طرحها - بعد تجميدها عدة سنوات - فى عامى ١٩٩١ و ١٩٩٢ .

جاءت هذه القضية لتقدم نموذجاً متميزاً لتفاعلات العملية السياسية مع الرأى العام ، وصناعة القرار وإعادة صياغة قانون لتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين فى الأراضى الزراعية ؛ وذلك بهدف مواجهة قضية شائكة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية .

• قنديل ، أمانى ، ومغاوى ، منصور (١٩٩٩) ، استطلاع للرأى حول مقترحات تعديل قانون العلاقة الإيجارية فى الأراضى الزراعية . يناير - مارس ١٩٩٢ ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناثية .

وقد أسهم المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية من بداية إثارة هذه القضية إسهامات علمية لترشيد صناعة القرار بهذا الخصوص . فقام باستطلاع آراء عينة من ملاك ومستأجرى الأراضى الزراعية فى المحاور المستهدفة بالتعديل فى عام ١٩٨٦ . ثم أجرى مرة أخرى استطلاعاً للرأى حول القضية نفسها ، ولكن بعد إعادة طرحها واتساع دائرة النقاش حول مقترحات التعديل ، واتجاه صانعى القرار نحو حسم القضية حسماً نهائياً فى عام ١٩٩٢ ، بإصدار قانون يحقق العدالة بين الملاك والمستأجرين للأراضى الزراعية والعقارية .

يهدف هذا الاستطلاع إلى التعرف على آراء عينة من الملاك (المؤجرين وغير المؤجرين) ، والمستأجرين (نقداً أو مشاركة) ، والملاك المستأجرين فى المقترحات المطروحة من الحزب الوطنى والمجالس القومية المتخصصة ، بشأن إعادة تنظيم العلاقة الإيجارية بين الملاك والمستأجرين فى الأراضى الزراعية ، حيث أجرى التطبيق الميدانى للاستطلاع (يناير - مارس ١٩٩٢) قبل أن تعلن الحكومة عن مشروع القانون الذى طرحه فى هذا الصدد .

وتمثل الهدف الثانى فى التعرف على آراء عينة من الخبراء والمتخصصين والسياسيين وقيادات الرأى بشأن إعادة تنظيم العلاقة الإيجارية فى الأراضى الزراعية .

٢ - العينة (حجمها وفئاتها واسلوب إختيارها)

يضم هذا الاستطلاع الذى نقوم له عينتين رئيسيتين :
- عينة حجمها ١٨٥٦ فرداً من الملاك المؤجرين وغير المؤجرين ، والمستأجرين نقداً ومزارعة ، والملاك المستأجرين فى الوقت نفسه ، فى ثمانى عشرة قرية من قرى ست محافظات بالوجهين البحرى والقبلى .

- عينة نخبية بالقاهرة والاقاليم تضم ٥٠٢ فرد من الخبراء والمتخصصين والمسؤولين السياسيين ، الذين يسمح تخصصهم أو تفاعلهم المباشر مع القضية بإبداء الرأى فى المحاور المستهقة من تعديل العلاقة الإجبارية . وقد تم التطبيق الميدانى للاستطلاع على العينة الأولى من أصحاب المصلحة من الملاك والمستأجرين والملاك المستأجرين فى شهرى فبراير ومارس من عام ١٩٩٢ ، والتطبيق الميدانى على العينة الثانية من النخبة فى الفترة الزمنية نفسها موزعة على القاهرة والمحافظات الست التى شملها الاستطلاع فى جانبه الأول ، وأجريت مقارنات بين آراء العينة الأولى من أصحاب المصلحة والعينة الثانية من الخبراء والمتخصصين والمسؤولين .

وقد شمل رأى الجمهور العام محافظات : الغربية ، والمنوفية ، والدقهلية فى الوجه البحرى ، ومحافظات : المنيا ، وسوهاج ، وبنى سويف فى الوجه القبلى . وتم اختيار ثلاثة مراكز فى كل محافظة ، حسب حجم الظاهرة موضوع الاستطلاع . أما على مستوى اختيار القرى المثلة لكل مركز ، فقد تم الاعتماد على المعيار نفسه من واقع البيانات المتاحة ، واختيرت مفردات العينة اختيارا عشوائيا من واقع بيانات سجل الحيازة بالجمعية التعاونية بالقرية ، وبخاصة فيما يتعلق بالحائزين لحيازات مستأجرة (نقدا أو مزارعة بالكامل) ، والحائزين لحيازات مختلطة ، والحائزين لحيازات مملوكة بالكامل (اتفق على تمثيلهم بنسبة ١٠٪ فقط من مجموع عدد مفردات العينة فى كل محافظة ومركز من المراكز المختارة) .

بلغ عدد القرى التى تم تطبيق الاستطلاع بها ٢٢ قرية . وبلغ توزيع مفردات العينة على الفئات كما يلى : مالك مؤجر (٢٩٨ فردا) ، مالك غير مؤجر (٣٠٤ فردا) ، مستأجر (٤٨٤ فردا) ، ومالك مستأجر (٧٧٠ فردا) .

أما فيما يتعلق باختيار عينة استطلاع رأى النخبة ، فقد وقع الاختيار على خمسمائة واثنين من الخبراء والمتخصصين والمسؤولين ، وأعضاء الأحزاب السياسية ، ومجلسي الشعب والشورى ، وبعض النقابات المهنية التى تهتم بالقضية ، وجاءت موزعة على القاهرة والمحافظات الست التى شملها استطلاع الملك والمستأجرين .

ونظرا لغياب إطار إحصائى لاختيار العينة ، فقد حدد فريق الاستطلاع الجهات المعنية بموضوع الاستطلاع ، ثم المناصب التى يشغلونها وخبراتهم التى تؤهلهم لإبداء آراء حول القضية . ثم عدد مفردات العينة المطلوبة ، موزعة على الفئات المحددة .

٣- نتائج الاستطلاع

طرح فريق الاستطلاع ملاحظات مهمة تتعلق بأبرز النتائج التى ألقى الاستطلاع الضوء عليها :

- هناك قدر كبير من الاتساق بين النتائج التى توصل إليها الاستطلاع . فعينة الملك والمستأجرين والملك المستأجرين قد حددت مواقفها وأراها طوال مراحل الاستطلاع ، فالقضية تمس مصالحهم وحياتهم اليومية . كما أن فئات عينة النخبة اتسمت إجاباتهم بالاتساق والموضوعية ، وانطلاقا من رغبة فى تحقيق التوازن بين مصالح طرفى العلاقة الإيجارية .

- ظهر الاقتراب الكبير بين آراء فئة الملك المستأجرين وآراء المستأجرين ، وقد يرجع ذلك إلى ميل هذه الفئة للدفاع عن مصالحها فى المساحة المستأجرة ، والتى قد يهددها إجراء تعديل بقانون العلاقة الإيجارية . وقد لوحظ أن موقف هذه الفئة فى استطلاع ١٩٩٢ هو نفس الموقف الذى اتخذته فى استطلاع ١٩٨٦ والذى أجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناينة حول مشروع

القانون الذى طرح فى ذلك الوقت .

- تمثلت زيادة القيمة الإيجارية كموضوع من أكثر الموضوعات التى حصلت على اتفاق فئات العينة ، سواء على مستوى الجمهور العام أو على مستوى النخبة ، باعتبارها هدفا رئيسيا لتعديل القانون . فقد أدرك أصحاب المصلحة والنخبة فى الوقت نفسه ضرورة إجراء تعديل بهذا الخصوص ، ولكن حدث خلاف بينهم حول تقدير قيمة الزيادة .

كذلك حدث اتفاق بين كافة الأطراف على ضرورة التدرج فى تطبيق القانون ، والالتزام بفترة انتقالية مناسبة ، ولكن صعب الاتفاق حول هذه الفترة .

- ظهر فى استجابات المستطلع رأيهم أن أكثر القضايا حساسية هى ما تعلق بامتداد عقد الإيجار إلى ورثة المستأجر الأصلى بعد وفاته . وتكرر هذا الصراع بين اعتبارات المصلحة الشخصية واعتبارات العدالة الاجتماعية ، حين ناقش الاستطلاع حق المالك فى التصرف فى أرضه ، وبخاصة ما تعلق بحق الإخلاء بعد انتهاء السنة الزراعية . فى مثل هذه المواضع انخفضت نسبة تأييد الملاك المؤجرين للاقتراحات المطروحة .

- وجود علاقة بين حجم الحيازة واتجاهات الآراء ، فكلما اتجهت حيازة الملاك المؤجرين إلى التزايد ارتفعت نسبة الموافقة على اقتراح التعديل الفورى لقانون العلاقة الإيجارية ، والعكس صحيح . وكلما ارتفع حجم حيازة المستأجر ارتفعت نسبة معارضة رفع قيم الإيجار النقدى إلى ١٥ مثل الضريبة . وقد انعكس ذلك على استجابات فئات العينة طوال مراحل الاستطلاع ، وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين تعاضد مصالح كل فئة وموقفها المتشدد دافعا عن هذه المصالح المهددة .

- أهمية الآراء الموضوعية التى أبدتها عينة النخبة إزاء بعض القضايا المتعلقة بموضوع استطلاع الرأى . مثل : تفضيل الإيجار النقدى أو الإيجار بالمشراكة . فقد عارض غالبية المستأجرين نظام الإيجار بالمشراكة ، واعتبروا أنه يحقق مصالح الملاك فقط على حساب المستأجرين . كما أن عينة النخبة - خاصة فى الأقاليم - قد اتجهت إلى تفضيل الإيجار النقدى وأيدت فئة المستأجرين فى ذلك . ولعل مراجعة اتجاهات قيادات الحكم المحلى ، وبنك التنمية والائتمان الزراعى ، والعمد والمشايخ ، والعاملين بالجمعيات الزراعية ، تفيدنا فى الاستدلال على مصداقية آراء فئة المستأجرين بهذا الخصوص . كذلك فقد رجح الخبراء والمتخصصون - فى عينة النخبة فى القاهرة - أن يترك نظام الإيجار للاتفاق الحر بين الطرفين .

٤- كيفية إتاحة المعلومات العلمية لواقعي السياسات وتمتذي القرار

يعكس هذا الاستطلاع إدراك الفريق البحثى لقيمة استطلاعات الرأى فى ترشيد السياسات الاجتماعية والاقتصادية ، خاصة فى فترات حدوث تغيير اجتماعى والتصدى بمشاريع قوانين لإحداث هذا التغيير . وأن من شأن استطلاع الرأى للجمهور العام والنخبة التعرف - بشكل علمى - على آراء أكبر قطاع ممكن أن يتأثر من هذا التغيير .

فقد سابت هيئة الاستطلاع الزمن - منذ أكتوبر ١٩٩١ وحتى مايو ١٩٩٢ حين صدر التقرير الأول والثانى - لإخراج نتائج الاستطلاع وتوفيرها أمام صانعى القرار ؛ بهدف ترشيد عملية صنع القرار . وقد أشارت المشرفة على كافة مراحل الاستطلاع إلى حرص فريق العمل على تقديم تقرير نتائج الاستطلاع إلى المسئولين والمشرعين وينعكس ذلك فى الإسراع بنشر مقال لها بعنوان استطلاع الرأى حول مشروع قانون بتعديل العلاقة الإيجارية بين الملاك

والمستأجرين فى الأراضى الزراعية ، فى المجلة الاجتماعية القومية الصادرة من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناثية فى مايو عام ١٩٩٢ .

وقد قدم المشرف على هذا الاستطلاع نسخة من التقرير الفرعى متضمنا أبرز النتائج فى مقابلتها لوزير العدل بهذا الخصوص . كما تم توزيعه على أعضاء مجلس الشعب المهتمين بموضوع الاستطلاع .

خامساً: استطلاع رأى الجمهور فى مشروع قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى المساكن*

جاء هذا الاستطلاع ضمن الاستطلاعات التى يقوم بها قسم بحوث وقياسات رأى العام ، بهدف تقديم نوع من أنواع الترشيد العلمى لصناع القرار ومتخديه فى القضايا التى تهم وتشغل بال قطاعات كبيرة من المجتمع . وبخاصة فى فترة شهدت الكثير من التغير فى سياسات الدولة ، بعد تبنيها الانفتاح الاقتصادى وتخليها فى مجال الإسكان عن سياسة إنشاء المساكن وتأجيرها ، وتحولها كلية إلى نمط التملك . وقد تأكد هذا التوجه مع تطبيق سياسة الخصخصة والتحرير الاقتصادى على نطاق واسع منذ نهاية الثمانينيات .

١- اختيار موضوع الاستطلاع وأهميته والهدف منه

انصب اهتمام فريق الاستطلاع على موضوع العلاقة بين المالك والمستأجر فى المساكن ، باعتبار أن هذه العلاقة هى من أبرز جوانب مشكلة الإسكان ، والتى يدور حولها الكثير من الجدل الفكرى الاجتماعى والسياسى منذ منتصف الثمانينيات . وفى هذه الفترة حدث أكثر من إعادة نظر فى القوانين المعمول بها منذ فترات طويلة ، ومن بينها القوانين المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجرين لتحقيق نوع من التوافق التشريعى مع التحولات الاقتصادية والسياسية التى بدأت تشهدها مصر منذ منتصف السبعينيات . ولم يحظ مشروع قانون بمثل الاهتمام الذى حظى به مشروع قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى المساكن ، فقد تداول الحوار حوله فى قاعات الأحزاب المصرية ، والمجالس القومية المتخصصة ، والصحف والمجلات ، على مدى سنوات بدأت منذ أوائل

* العامرى ، سلى (١٩٩٧) ، استطلاع رأى الجمهور فى مشروع قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى المساكن ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناحية .

الثمانينيات . ومع بداية عام ١٩٩٥ عرضت مواد هذا القانون فى الصحف ، كما أجازته مجلس الوزراء . ومع مطلع عام ١٩٩٦ وافق مجلس الشعب على القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ بشأن سريان أحكام القانون المدنى على الأماكن التى لم يسبق تأجيرها والأماكن التى انتهت أو تنتهى عقود إيجارها دون أن يكون لأحد حق البقاء فيها ، والذى جاءت مواده مغايرة لمواد مشروع القانون السابق الذى يشكل جزءاً من هذا الاستطلاع .

وقد حرص فريق الاستطلاع على تطبيق وجمع بياناته فى الفترة من أبريل إلى يوليو عام ١٩٩٥ ، حين تبلور الجدل الفكرى الاجتماعى والسياسى فى صورة مشروع قانون جديد لضبط وتنظيم العلاقة بين الطرفين قبل طرحه أمام مجلس الشعب .

٢ - العينة (حجمها وفئاتها) (أسلوب اختيارها)

تم سحب عينة الاستطلاع من إطار العينة الدائمة لقسم بحوث وقياسات الرأى العام ، والتى سحبت من عينة المسح الديموجرافى والصحى لمصر (DHS) ، وذلك باستخدام الأسلوب العشوائى المنتظم . وقد بلغ الحجم الفعلى لعينة الاستطلاع ١٣٣٧ فرداً ، وهو ما يزيد على ضعف الحد الأدنى للحجم الأمثل للعينة . وتمثلت الأعداد النهائية للاستطلاع فيما يلى : ملاك شقق ، سواء بالتقسيط أو غيره ، عددهم ٣٤٧ فرداً ، وملاك عقارات عددهم ٤٠٤ ، ومستأجرون شقق عددهم ٥٧٧ ، ثم ملاك ومستأجرون فى نفس الوقت عددهم ٩ من إجمالى العينة . وقد روعى فى العينة أن تمثل كافة المحافظات وعددها ٢١ محافظة ، موزعة وفقاً للتقسيمات الفرعية للعينة ، ولتغيرات أخرى كالسن ، والنوع ، ومستوى التعليم ، والمهنة .

٣- نتائج الاستطلاع

- اهتم فريق الاستطلاع بإبراز أن ٦٣٫٦٪ من أفراد العينة لم تكن لديهم أدنى معرفة بمشروع قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى المساكن رغم التكتيف الإعلامى النسبى الذى تناول المشروع بالحوار والمناقشة . وأنه تجدر الإشارة إلى أن القانون الذى صدر برقم ٤ لسنة ١٩٩٦ بشأن سرىان أحكام القانون المدنى على الأماكن التى لم يسبق تأجيرها والأماكن التى انتهت أو تنتهى عقود إيجارها دون أن يكون لأحد حق البقاء فيها - قد صدر مختلفا عن المشروع الذى قدم ونوقش على مدى عام كامل وعلى كافة المستويات ، ولم يتضمن أهم مادة خلافية مقترحة ، وهى الخاصة بتحديد مدة لسرىان عقد الإيجار يتفق عليها بين المالك والمستأجر على ألا تقل هذه المدة عن خمس سنوات كحد أدنى ، والتى كانت مقترحة فى مشروع القانون محل استطلاع الرأى ، والتى تبين من الاستطلاع أن ٨٢٪ من المستأجرين يرفضون هذه المادة ، كما رفضها بعض ملل العقارات والشقق .

- أبرزت نتائج الاستطلاع أن أهم أسباب الموافقة على تحديد مدة لسرىان عقد الإيجار لدى فئة الملاك هى أن خمس سنوات فى تقديرهم فترة مناسبة ، كما أنها تتيح للمالك أن يرفع من قيمة الإيجار بحيث تتمشى مع ارتفاع الأسعار ، وأن الاتفاق المسبق على مدة محددة يؤدى إلى نوع من التفاهم بين المالك والمستأجر . هذا وتوجد المبررات نفسها لدى ملاك الشقق ولكن بنسبة أقل .

- وأبرزت نتائج الاستطلاع أيضا أهم أسباب رفض تحديد مدة للعقد . فقد ورد فى تقدير الجمهور على اختلاف فئاته أن هذا التحديد يضر بالساكين ، كما أنه يعطيه إحساسا بعدم الأمان ، لذلك ترى النسبة الغالبة من المستأجرين

- (٦٨٨٪) استمرار سريان القانون المعمول به ، بينما يرى (٤١٩٪) من ملاك العقارات تحديد مدة لسريان العقد تتراوح بين خمس وعشر سنوات .
- بالنسبة للوضع الخاص بالوحدات السكنية المؤجرة بالفعل وموقف الجمهور من الوضع القانوني بشأنها ، يرى (٤٢٩٪) من ملاك الشقق ، و(٣١٢٪) من ملاك العقارات و(٦٨٪) من المستأجرين استمرار سريان القانون المعمول به والمطبق .
- ورد أن أهم مبرر لدى المستأجرين في تفضيلهم لاستمرار الوضع القائم هو أنه مريح للسكان ، وقد جاء بنسبة ٧٦٦٪ . ويتفق في ذلك أيضا ملاك العقارات والشقق ، ولكن بنسب أقل كثيرا .
- وفي المقابل ، أظهرت النتائج أن أهم مبرر لدى ملاك العقارات في تغيير القانون هو ضعف الإيجارات وعدم تناسبها مع مستوى المعيشة ، وقد جاء بنسبة ٨٠٪ ، كما جاء بنسبة ٧٩٣٪ لدى ملاك الشقق .
- أبرزت نتائج الاستطلاع أن موقف الجمهور من مبدأ زيادة الإيجار على الوحدات السكنية القديمة تمثل في موافقة ٧٣٢٪ من ملاك الشقق ، و(٧٩٪) من ملاك العقارات ، و(٥٢٩٪) من المستأجرين . وقد فسر هذا الارتفاع النسبي في موافقة المستأجرين على مبدأ زيادة القيمة الإيجارية اختيارا من جانبهم قد يفضل احتمال إجراء تعديلات أخرى في القانون مازالت مجهولة بالنسبة لهم ، وقد تمثل ضررا عليهم يفوق مجرد زيادة القيمة الإيجارية . وينسحب هذا الأمر أيضا على الأماكن المؤجرة لغير أغراض السكن ، مع ملاحظة ارتفاع نسبة الموافقة لدى الملاك عن المستأجرين .
- ازدادت نسبة الملاك المؤيدين لدور القانون في حل الإشكالية على نسبة المستأجرين .

- ورد أيضا أن أهم العوامل المؤدية للمشاكل بين طرفي العلاقة هي المسائل المتعلقة بالصيانة وتكلفتها ، ويؤكد ذلك المالك والمستأجر على حد سواء .
ويزيد الوزن النسبي للسبب الخاص بعدم حرية المالك في زيادة القيمة الإيجارية لدى المالك عن المستأجرين .

- تراوحت الحلول الأساسية لمواجهة المشكلة بين المالك والمستأجر بين تدخل الحكومة لضبط العلاقة ، والنقيض الذي يرى ترك العلاقة حرة بين الطرفين .
كما أكد الجمهور على أهمية دور الدولة في حل إشكالية العلاقة ، سواء عن طريق التشريع ، أو إيجاد حلول أخرى لمشكلة الإسكان ومشكلة العلاقة بين المالك والمستأجر .

٤ - كيفية إتاحة المعلومات العلمية لوضع السياسات ومتخذي القرار

حرص فريق الاستطلاع على الإسراع بنشر نتائج الاستطلاع كي يستفاد من نتائجه عند وضع القانون في شكله النهائي . وتم نشر ملخص لأبرز النتائج في المجلة الاجتماعية القومية ، في عددها الصادر في يناير / مايو ١٩٩٦ . كما نشر التقرير النهائي للاستطلاع في عام ١٩٩٧ . وتم توزيع التقرير الموجز والتقرير النهائي على الجهات المعنية بالتشريع وبموضوع الاستطلاع .

سادسا : استطلاع رأى عينة من النخبة فى مشروع قانون العمل الموحد *

بادر قسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناثية بإجراء استطلاع الرأى فى مشروع قانون العمل الموحد ، إدراكا لأهمية وضع نتائجه أمام صانعى السياسات ومنتخضى القرارات فى الدولة .

١ - إختيار موضوع الاستطلاع وأهميته

يعد مشروع قانون العمل الموحد فى مصر من بين مشروعات القوانين التى لمس فريق الاستطلاع أهمية إجراء استطلاع لرأى النخبة بشأن موادها المتعددة ، وبخاصة المواد القانونية التى تثير العديد من القضايا الأيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية فى مصر . وهو مشروع قانون تم إعداده ليحل محل قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ وسائر التعديلات التى طرأت عليه .

وأجرى هذا الاستطلاع فى إطار الاهتمام بترشيد التعديلات التشريعية لبعض أحكام قانون العمل . وذلك بهدف تحديد رأى نخبة من المتخصصين فى مجال قضايا العمالة المصرية ، وأوضاع الحركة العمالية ، والتشريعات المنظمة لحقوق العمال والتزاماتهم ، من حيث موافقتهم أو عدم موافقتهم على نصوص مشروع القانون المقترح ، وأسباب الموافقة أو الرفض ، وتصوراتهم المقترحة .

واعتمد الاستطلاع على آخر صورة لمشروع القانون المنشورة فى كتاب العمل فى مارس ١٩٩٥ بعنوان النص الكامل لمشروع قانون العمل ، والمودعة فى المجالس القومية المتخصصة فى أبريل سنة ١٩٩٤ ، وعرضت على اللجنة الفنية بوزارة القوى العاملة والتشغيل فى ديسمبر سنة ١٩٩٤ .

* خليل ، نجوى ، وحافظ ، سحر ، وجمال الدين ، هبة (١٩٩٧) ، استطلاع رأى عينة من النخبة فى مشروع قانون العمل الموحد ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناثية .

٢ - العينة (حجمها وفئاتها) وأسلوب اختيارها

أختيرت العينة من النخبة المهمة بقضايا القانون ودوره في المجتمع ، الذين لديهم معرفة أو خبرة عملية وتطبيقية بقانون العمل السارى والتعديلات المقترحة في بعض أحكامه والقرارات المنفذة له . وقد بلغ حجم العينة الكلية المستطلع رأيها ٢٣٨ فردا ، تتضمن الفئات التالية : أعضاء الهيئة القضائية لدوائر العمال ، المحامون ، ممثلو وزارة القوى العاملة والتشغيل ، القيادات النقابية العمالية والمهنية ، واتحاد عمال مصر ، وأعضاء النقابات العامة ، وممثلو اتحاد الصناعات ، وبخاصة المختصون منهم الذين حضروا جلسات الاستماع لمناقشة مشروع تعديل القانون ، والخبراء المتخصصون من أساتذة الجامعات والذين لهم دراسات قانونية في مجال تشريعات قوانين العمل ، وأعضاء مجلسي الشعب والشورى ، وقيادات الأحزاب السياسية ، ورجال الصحافة القومية والحزبية ، وممثلو جمعيات رجال الأعمال . وطبق أسلوب الحصر على الفئات قليلة العدد . أما بخصوص أسلوب اختيار أفراد عينة أعضاء مجلسي الشعب والشورى ، فقد تم سحب عينة عشوائية منتظمة من قائمة أعضاء المجلسين عام ١٩٩٥ .

٢ - نتائج الاستطلاع

في ضوء نتائج استطلاع رأى عينة من النخبة في مشروع قانون العمل الموحد ، نكتفي باستعراض أبرز النتائج التي رأينا أنها يمكن أن تسهم في مجال ملاءمة الصياغة القانونية للمجتمع ، وأن تفيد المشرع عند سن القانون المقترح .

- اتفقت الآراء بين فريق مؤيد بالقبول بتمرير هذا المشروع واعتماده في صورته النهائية ، وفريق رافض يرى ضرورة الإبقاء على القانون الحالي .

وحرصا على مساعدة المشرع أبرزنا الآراء التي ينبغي وضعها في الحسبان

والإفادة منها قبل وضع الشكل النهائي للصياغة القانونية للقانون المقترح .

- إن مشروع القانون يتضمن تعديلات لم يوافق عليها عدد غير قليل من أفراد العينة : ففي مجال علاقات العمل الفردية ارتفعت نسبة عدم الموافقة على القاعدة القانونية المتعلقة بتعريف الأجر ومكوناته (البذل) ، وتقرير الحد الأدنى للأجور كل ثلاث سنوات ، والاستقطاع أو الحجز أو النزول عن الأجر ، والقاعدة التي تنظم الحصول على الإجازات وتحديد مدتها . وكذلك الحال بالنسبة لبعض المواد المضافة لتنظيم قواعد الحظر ، وللجزاءات المستحدثة الخاصة بالخصم من الأجر ، وتأجيل موعد استحقاق العلاوة السنوية لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ، وتأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة لا تزيد على سنتين ، وخفض الأجر في حدود علاوتين على الأكثر ، والنص بالخفض إلى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة ، والنص على إجازة فصل العامل في حالة عدم قيامه بتأدية التزاماته الجوهرية ، وفي حالة قيامه بمنافسة صاحب العمل ، والنص على أن يحقق صاحب العمل مع العامل بنفسه ، أو يعهد بذلك إلى إدارة الشؤون القانونية بالمنشأة أو أى شخص آخر ، وتعديل أحقية العاملة في إجازة الوضع ومدتها ، وشروط إنهاء عقود العمل غير محددة المدة وتقييدها بشروط الإخطار لكل من صاحب العمل والعامل ، واعتبار عقد العمل قائما طوال مدة الإخطار ، ويحق للعامل في الغياب يوما كاملا في الأسبوع مع الأجر في حالة توجيه الإخطار بالإنتهاء من قبل صاحب العمل ، وبخصوص الإعفاء من العمل أثناء مهلة الإخطار مع احتساب مدة الخدمة مستمرة لحين الانتهاء من تلك المهلة ، وبخصوص قاعدة التزام صاحب العمل بمبلغ يعادل أجر العامل عن مدة المهلة في حالة إنهاء أحد الطرفين لعقد العمل .

وفي مجال علاقات العمل الجماعية ارتفعت نسبة عدم الموافقة على القاعدة

القانونية المتعلقة بضرورة إخطار صاحب العمل والجهة الإدارية بموعد الإضراب وقبل القيام به ، والضوابط والأحكام الخاصة بالمحظورات الواردة على حق الإضراب ، والحظر الوارد على حق الإضراب في منشآت الخدمات الحيوية للجمهور ، وكون الإضراب يوقف عقد العمل ولا ينهيه ، إلا في حالة الخطأ الجسيم الذي يرتكبه العامل المضرب خلال فترة الإضراب ، واعتبار الإغلاق إجراء "جائزا" قانونا يلجأ إليه صاحب العمل لضرورات اقتصادية تبرر ذلك ، وتنظيم إجراءات الفصل في طلب الإغلاق الكلي أو الجزئي من صاحب العمل .

- كشف استطلاع الرأي عن سلبيات تكمن في نصوص مشروع القانون المقترح، ومشكلات في تطبيقها . ومن ذلك : طول الفترة الزمنية لإعادة النظر في الأجور ، وعدم تحديد آلية لتحقيق التوازن بين الأجور والأسعار ، وأن الخصم أو الاستقطاع من الأجر يجعل المبلغ المتبقى غير كاف لالتزامات العامل وأسرته ويؤثر على سير إنتاجه ، وتناقض النص بالخصم أو الاستقطاع من الأجر مع قانون العاملين بالدولة ، وأن النص الخاص بالعقوبات التأديبية وقواعدها وإجراءاتها غير واضح ، وأن هذه العقوبات حادة ، هذا إلى جانب عدم التدرج في العقوبة ، وأن العالوة تعد حقا للعامل لا يجوز المساس به ، وأن النص بحق صاحب العمل في أن يحقق مع العامل بنفسه يؤدي إلى انتهاك الحيطة والموضوعية وإهدار الضمانات الدستورية ، وأن النص بتعديل حق العاملة في إجازة الوضع ومدتها وتحديد عدد مرات الإجازة غير كافية لرعاية الطفل ، وأن الشرط بضرورة مضي عشرة شهور على التحاق الأم بالعمل غير ملائم ، لأن من شأنه تحديد النسل إجباريا وإضعاف العمالة النسائية في القطاع الخاص .

ويخصّص إنهاء عقود العمل غير المحددة بشرط الإخطار الكتابي ، فإن من شأن هذا النص إطلاق يد صاحب العمل ، وعدم تحديد مبررات الفصل بوضوح ، وقصر المدة المتأجلة للإخطار ، وأن النص بأن يظل عقد العمل قائماً طوال مهلة الإخطار يهدر حقوق العمال ، والنص بأحقية العامل في البحث عن عمل آخر يضر بمصلحة العمل والعامل . أما القاعدة الخاصة بتنظيم إجراءات الإخطار بحق الإضراب فإنها تنفي الهدف من الإضراب ، وتجعل من المتعذر حدوث الإضراب بالنص على شرط موافقة ثلثي أعضاء مجلس إدارة النقابة العامة ، كما أنها تلغي دور اللجنة النقابية .

وهذه كلها أسباب تعكس قيوداً يفرضها مشروع القانون ، حيث يتضمن إخلالاً بنصوص دستورية تكفل حقوقاً يلغيها النص المستحدث أو يقيدّها . كما أنها تعكس تضيق دائرة حرية العامل ، ولا تحسن أوضاعه .

- أبرزت نتائج الاستطلاع تصورات واقتراحات النخبة المتخصصة ، منها : أن يكون الأجر نقداً فقط ، مع إضافة كافة العلوات إلى الأجر الثابت والمتغير ، واستحقاق الأجر المتغير في حالة المرض أو الإصابة ، وضرورة النص على أنواع البدلات ، وإضافة بدل متطلبات الوظيفة وظروفها ، والنص على أن الأجور المتغيرة من الثوابت ، وربط الإعانة الاجتماعية بمعدلات الأجور والنظر فيها سنوياً . ويخصّص العقوبات التأديبية ، اقترح الإبقاء على المادة الحالية وإلغاء البند المستحدث ، وتطبيق عقوبات متدرجة ، ووضع ضوابط لتوقيع العقوبة ، وتخفيف عقوبة الفصل ، وعدم الفصل إلا إذا تكرّر الخطأ أو أفضى سراً ، وأن يكون الفصل بعد التحقيق ، وضرورة الحفاظ على حقوق العامل .

وفيما يتعلق بعلاقات العمل الجماعية ، أكدت الاقتراحات على أن حق الإضراب حق مطلق كفله الدستور ، وضرورة إضافة حق المنظمات النقابية

فى إنشاء صناديق لتمويل الإضراب ، وأن يكون الإخطار من اللجنة النقابية لا من النقابة العامة ، وعدم اشتراط إخطار صاحب العمل بموعد الإضراب .
و ضرورة تحديد المنشآت الحيوية صراحة ، والسماح بالإضراب الجزئى فى المنشآت الحيوية ، وأن الإضراب لا يوقف ولا ينتهى عقد العمل إلا فى الخطأ الجسيم ، و ضرورة تحديد هذا الخطأ الجسيم ، ووضع ضوابط محددة للإغلاق .

٤ - كيفية تقديم المعلومات العلمية لوضع السياسات ومتخذى القرار

حرصنا على وضع توصية بوضع نتائج هذا الاستطلاع فى الحساب عند صياغة التشريع لما له من أهمية تطبيقية ، وبخاصة أنها آراء نخبة من المتخصصين فى مجال قضايا العمالة المصرية ، وأوضاع الحركة العمالية ، والتشريعات المنظمة لحقوق العمال والتزاماتهم .

وقد طرحنا التقرير النهائى لهذا الاستطلاع عام ١٩٩٧ على قيادات الدولة التنفيذية والتشريعية والنيابية والقضائية . حيث يتم توزيع المطبوعات العلمية للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية على كافة جهات الاختصاص المعنية بموضوعات البحوث والاستطلاعات التى يقوم بها المركز . كما أنه يتم عرض هذا التقرير النهائى للاستطلاع ضمن البحوث التى يمكن شراؤها عند عقد المؤتمرات والندوات فى المركز .

وبالفعل ، استعانت جهة التشريع المختصة بوزارة العدل بنتائج استطلاع الرأى الذى قام به القسم فى مشروع قانون العمل الموحد ، وذلك فى سياق الصياغة النهائية لمشروع القانون المقدم من إدارة التشريع بوزارة العدل .

سابعاً : استطلاع للرأى بشأن تعديل قانون مكافحة المخدرات *

نظرا لأهمية هذا الاستطلاع من حيث الدور الذى قام به فى المساهمة فى وضع السياسة التشريعية بشأن مكافحة المخدرات ومواجهة مشكلة التعاطى والإدمان فى مصر ، فسنتناوله بشئ من التفصيل ، مقدمين بذلك نمونجا يحتذى به لتحقيق التفاعل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية من جهة ، والمؤسسة البحثية من جهة أخرى ، وملقن الضوء - فى الوقت ذاته - على الدور الإيجابى للباحث العلمى ، بدما من إقناع المسؤولين بأهمية استطلاعات الرأى وحتميتها فى ترشيد السياسات وصنع القرار ، ومرورا بالمشاركة العلمية الفاعلة فى مرحلة صنع السياسات ، وانتهاء بإبداء الرأى العلمى فى السياسات بعد وضعها موضع التنفيذ .

شهد عام ١٩٨٨ اهتماما بالغا بمشكلة انتشار المخدرات تهريبا واتجارا وإدمانا، تجسد هذا الاهتمام فى تناول وسائل الاتصال الجماهيرى لهذه المشكلة بشكل مكثف ، وبنغمة انفعالية عالية ، وفى استجابة من الدولة كان من أهم معالمها اللجوء إلى القانون كخطوة أساسية لمجابهة مشكلة المخدرات ، مكافحة ووقاية وعلاجاً ، انطلاقاً من إدراك واع بوظيفة القانون فى تحقيق الضبط الاجتماعى وحماية المجتمع ، عن طريق ماينص عليه من عقوبات أو إجراءات أو تدابير احترازية ، ومايحققه من ردع عام وخاص .

ولكى نوضح كيف مهد اهتمام وسائل الاتصال الجماهيرى ، واهتمام الدولة بسلطاتها الثلاث : التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية ، لتقبل استطلاع

* صالح ، ناهد (١٩٩١) استطلاع للرأى فى مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الرأى كأحد المخصلات الرئيسية لوضع السياسة التشريعية ، وكمركز من المرتكزات الأساسية لعملية صنع القرار ، سنتناول هذه النقاط بشئ من التفصيل .

اولاً : دور وسائل الاتصال الجماهيرى فى إثارة الاهتمام بقضية المخدرات

عندما ناقشنا فى الفصل الأول من هذا التقرير علاقة استطلاعات الرأى العام بوضع السياسات واتخاذ القرار ، أكدنا على الدور الذى تلعبه وسائل الاتصال الجماهيرى فى دعم هذه العلاقة ، بحيث اعتبرناها الطرف الثالث فيها . وحددنا دورها هذا فى إثارة الاهتمام بالقضية أو المشكلة ، وطرح الجدل العام الذى يتناول كافة أبعادها ، فضلاً عن طرح نتائج استطلاعات الرأى العام لتكون أحد المداخل الهامة التى تغذى هذا الجدل .

وبناء على رصد ملامح مناخ الرأى Climate of Opinion الذى حددت ملامحه الصحافة المصرية الحزبية والمعارضة خلال عام ١٩٨٨ ، وتحليل المضمون الكيفى لما نشرته جرائد الأهرام ، والأخبار ، وأخبار اليوم ، خلال الفترة من أول يناير إلى آخر مارس ١٩٨٩ ، يمكننا القول إن وسائل الاتصال الجماهيرى ، أو الصحافة على وجه التحديد ، نجحت فى إثارة الاهتمام بالمسألة ، وإن كانت قد بالغت فى دورها هذا بحيث تجاوزت مرحلة إيجاد الاهتمام بمسألة المخدرات ، إلى خلق مناخ يسيطر عليه الذعر من خطر المخدرات ، فهو خطر داهم يهدد مصر فى أمنها واقتصادها ، فى حاضرها ومستقبلها ، ويحطم شبابها بدنياً ونفسياً واجتماعياً ، وهو خطر ليس بقاصر على فئات أو شرائح بعينها ، وإنما هو خطر يهدد كافة قطاعات المجتمع وفئاته ، ويتسلل إلى الشرائح العليا فى المجتمع ، إلى شريحة المتعلمين والمثقفين . وهو خطر ليس فقط مصدره مهربى ومنتجى وتجار المخدرات ، أو مافيا المخدرات ،

وإنما خطر مصدره أيضا متعاطو المخدرات ومدمنوها ، فهم المسؤولون عن غالبية مايقع فى المجتمع من جرائم ، وعموما فهو خطر يتطلب من الدولة ومن المسؤولين اتخاذ إجراءات لمواجهة^(١) .

وفى إطار هذا المناخ الذى أوجبته وسائل الاتصال الجماهيرى ، بالإضافة إلى ماتوافر لدى المسؤولين عن صنع السياسات من إحصاءات وبيانات ومعلومات عن ظاهرة المخدرات بكافة أبعادها ، كان لابد وأن تواجه الدولة بسياساتها هذه الظاهرة ، وأن تتصدى لمواجهة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية معا .

ثانيا ، اهتمام الحكومة بتعيين قانون المخدرات

كما هو الوضع دائما عند التفكير فى وضع سياسة ، أو تعديل سياسة قائمة ، لمواجهة مشكلة ما ، نجد القانون يفرض أولويته كأداة لهذه المواجهة . ومن هنا كانت أول خطوة فى طريق مواجهة قضية المخدرات - من جانب الحكومة - هى تشكيل لجنة برئاسة وزير العدل ؛ بهدف إعداد مشروع لتعديل القانون السارى آنذاك بشأن مكافحة المخدرات (وهو القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها) ، وكان أحد أعضاء هذه اللجنة هو مديرة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وهى فى الوقت ذاته مقررة المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان .

وقد طرحت على هذه اللجنة العديد من القضايا الخلافية - التى نجحت وسائل الاتصال الجماهيرى فى خلق مناخ للرأى معبأ بها - ولعل من أهمها الخلاف حول ما إذا كان المدمن مجرما يستحق العقاب أم مريضا يستلزم العلاج ، وبجانب مسألة جعل عقوبة الإعدام وجوبية أو اختيارية فى حالة تهريب المخدرات أو الاتجار بها ، ومسألة وضع قيد على المحكمة فى استعمال المادة ١٧

من قانون العقوبات أم لا ... وغير ذلك من القضايا الخلافية التي يحتاج البت فيها إلى الاستناد إلى معارف علمية وخبرات متنوعة ، من ثم كان السياق مهيأ تماماً لطرح فكرة إجراء استطلاع للرأي للحصول على هذه المعارف والخبرات .

ثالثاً، الموقف الإيجابي من إجراء استطلاع الرأي من جانب المسؤولين عن وضع السياسات جاءت المبادرة بإجراء استطلاع للرأي من جانب المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية آنذاك ؛ بهدف الاسترشاد بنتائجه في تعديل القانون ، حيث يضع أمام المشرع وأمام متخذ القرار وأمام الجمهور العام خلاصة آراء نخبة من المختصين والمتخصصين في مجال المخدرات والمهتمين بكافة أبعادها - سواء نبع اهتمامهم هذا من طبيعة عملهم وتفاعلهم المباشر مع هذه الظاهرة ، أم صدر عن تخصصهم العلمي - في التعديلات المقترحة والمطروحة بشأن تعديل قانون المخدرات .

وقد لقي هذا الاقتراح ترحيباً ، بل واهتماماً بالغاً ، من جانب كل من رئيس الوزراء ، وهو في الوقت ذاته رئيس المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان، ووزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية ، وهي في الوقت ذاته رئيسة مجلس إدارة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ورئيسة اللجنة الوزارية للسياسات ، ووزير العدل ، وهو أيضاً رئيس اللجنة المشكلة لإعداد مشروع القانون الخاص بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .

وكانت هذه الخطوة هي أولى الخطوات في طريق الربط بين السياسات واستطلاعات الرأي ، والتي تمكّنت في ترحيب واضعي السياسات - في أعلى مستويات السلطة - بالاستفادة من استطلاعات الرأي في وضع سياساتهم ،

وهو ترحيب مبنى عن اقتناع بأهمية هذا الاستطلاع بل وضرورته ، هنا نسجل أهمية الدور الذى يقوم به المتخصصون فى قياس الرأى العام فى إقناع واضعى السياسات ومتخذى القرار بجسوى استطلاعات الرأى فى عملية وضع السياسات ، فعلمية الإقناع والاقتران كانت الخطوة الأساسية التى بنيت عليها كافة الخطوات التى نجحت فى النهاية فى تحقيق التفاعل المثمر بين صنع السياسات واستطلاعات الرأى .

ساعد هذا الاهتمام ، بل الاقتناع بأهمية إجراء استطلاع للرأى من جانب السلطة المستولة عن صنع السياسات ، بل لمن هم فى قمة هذه السلطة ، على تحقيق معادلة طالما فشل الكثير من استطلاعات الرأى فى تحقيقها ، وهى الخاصة بحاجة واضعى السياسات أو متخذى القرار إلى الحصول - فوراً ، أو فى أقصر وقت ممكن - على المعلومات السليمة التى يستندون إليها فى وضع سياساتهم أو اتخاذ قراراتهم من جهة ، وحرص الباحث وتمسكه بتوخى الموضوعية والدقة والشمول فى هذه المعلومات من جهة أخرى . وهى معادلة صعبة ، طالما وقفت عقبة كئود أمام استفادة السياسات من نتائج البحث العلمى الاجتماعى بعمامة ، وتزاد صعوبتها فى مجال حساس وله خصوصيته ، مثل مجال استطلاعات الرأى بخاصة ، حيث تبرز تماماً- تحت ضغط عامل الوقت- خطورة تقديم نتائج تفتقر إلى الدقة والموضوعية ، أو نتائج مبتسرة ، باسم استطلاعات الرأى أو استطلاعات الرأى العام ، يستند إليها أو يسترشد بها صانعو السياسات أو متخذو القرار^(٣).

(ربما ، التفاعل بين واضح السياسات وبين القائمين باستطلاع الرأى

تمثلت أول خطوة نحو تحقيق التفاعل بين السياسات واستطلاعات الرأى فى إقناع القائمين بوضع السياسات ، واقتناعهم بأهمية استطلاع الرأى ، وبأهمية

حصولهم على معلومات تتسم بالموضوعية والدقة ، والشمول والثراء ، وتعبير عن خبرة علمية وخبرة عملية ، أو تجمع بين الخبرتين معا ، من جانب نخبة متخصصة ومختصة و مهتمة وواعية بمشكلة انتشار المخدرات : اتجارا ، وتعاطيا ، وإدمانا .

وإذا كانت الخطوة الأولى هي اقتناع واضعى السياسات بأهمية استطلاع الرأى ، والتي تمثلت فى رغبتهم فى سرعة الحصول على نتائجه ، وبالتالي إرجاء تقديم المشروع الخاص بتعديل قانون المخدرات لمجلس الشعب حتى الانتهاء من إجراء الاستطلاع والحصول على النتائج للاستفادة منها فى التعديلات التى يتضمنها المشروع ، فإن الخطوة التالية لم تكن أقل أهمية من الخطوة الأولى ، وهى إشراك المسئولين عن وضع السياسات فى كافة المراحل الأساسية لاستطلاع الرأى ، قد تحقق ذلك من خلال عضوية مديرة المركز - وهى فى الوقت ذاته التى قامت بالإشراف على استطلاع الرأى بحكم تخصصها فى الرأى العام - فى اللجنة المشكلة برئاسة وزير العدل لإعداد مشروع تعديل قانون المخدرات . وقد ضمت هذه اللجنة فى عضويتها ممثلين لوزارات : العدل ، والداخلية ، والصحة ، والشئون الاجتماعية ، كما مثل فيها أيضا القضاء والنيابة والمجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية . ومن خلال عمل هذه اللجنة تحقق التفاعل بين واضعى السياسات وبين القائمين باستطلاعات الرأى ، وتحققت استفادة كلا الطرفين بشكل إيجابى من هذا التفاعل . كان لمشاركة المسئول عن استطلاع الرأى فى عضوية هذه اللجنة أكبر الأثر فى الاستفادة من أعمالها ومناقشاتها فى تصميم أداة استطلاع الرأى ، سواء من حيث الخلفية والأسباب التى استند إليها فى إدخال التعديلات على قانون المخدرات ، أو من حيث مدى تأثير مناخ الرأى على عمل اللجنة ، وأهم من

ذلك كله الآليات التي كان يتم وفقا لها التغيير أو التعديل في آراء أعضاء اللجنة ، الأمر الذي كان له الفضل الكبير في تحديد محتوى أداة استطلاع الرأي وفي الأسلوب الذي أعدت به ، بل وترتيب أسئلتها وتسلسلها ، وتحديد متى توضع بدائل يحدد المستطلع رأيه موقفه منها أو يضيف إليها ، ومتى تترك له الإجابة حرة تماما دون تحديد أى بدائل للاختيار من بينها .

وفي الوقت نفسه فإن وجود تنوع في التخصصات العلمية ، وتنوع في وجهات النظر والآراء بين أعضاء اللجنة ، بالنسبة لمشكلة المخدرات تهريبا واتجارا وتعاطيا وإيمانا ، وكيفية التعامل معها بالنصوص القانونية ، وأيضا التعدد في آراء الأشخاص والجهات التي كانت اللجنة تستطلع رأيها بالنسبة لبعض التعديلات المقترحة ، انعكس على تصميم أداة الاستطلاع ، حيث أكد أهمية ألا تقتصر الأداة على التعديلات القانونية التي أقرتها اللجنة بأغلبية الآراء ، بل ضرورة أن تشمل أيضا أهم الاقتراحات التي رفضتها اللجنة لأسباب قانونية ، مثل وجوبية عقوبة الإعدام ، ومصادرة الأموال المنقولة أو العقارية لمهرب المخدرات ... إلخ ، هنا لابد أن نشير إلى أن تشكيل اللجنة الذي ضم ممثلين من كافة الهيئات المهمة بمشكلة المخدرات ، ومن ثم جمع بين متخصصين في القانون الجنائي من رجال القضاء والتشريع ، ومتخصصين في شئون التشريع وفي العلوم الاجتماعية والطبية والدوائية والشرطية ، عكس وعبر عن رؤى متنوعة ، بل ومختلفة ، بالنسبة للتعامل مع مشكلة المخدرات بعامة ، ومع متعاطي المخدرات ومدمنيها بخاصة ، وفي الوقت ذاته فإن ما تميز به عمل اللجنة من جدية ومثابرة واستمرارية ، وحرص على الإحاطة بالمشكلة من كافة أبعادها ، كان له تأثيره - بلا شك - على نوعية الأسئلة التي طرحها هذا الاستطلاع .

ولم يقتصر دور المسئول عن استطلاع الرأي في هذه اللجنة على المساهمة

فى المناقشات أو الاستفادة مما يثار فيها من آراء ووجهات نظر ، وإنما جاءت الخطوة التالية من جانبها بعرض مشروع استطلاع الرأى بتفاصيله على اللجنة ، وتمت مناقشتها خاصة فيما يتعلق بالفئات التى سيتم استطلاع رأبها والمبررات التى استند إليها فى اختيارها ، وأهم من ذلك تم عرض أداة استطلاع الرأى على أعضاء اللجنة لإبداء ملاحظاتهم عليها ، وقد تمت الاستفادة من خبرات وآراء أعضاء اللجنة فى وضع أداة الاستطلاع فى صورتها النهائية .

هذه الخطوة ، وهى إشراك واضعى السياسات بإبداء الرأى فى عملية استطلاع الرأى أو فى بعض جوانبها ، على جانب عظيم من الأهمية ، إذ إن مساهمتهم - بشكل أو بآخر - فى استطلاع الرأى تجعلهم أكثر اهتماما واقتناعا بالاستفادة من نتائجها .

وقد تمثل رد فعل اللجنة ، إزاء إشراكها بالرأى فى عملية استطلاع الرأى، فى حرصها على متابعة مايسفر عنه استطلاع الرأى من نتائج أولا بأول ، الأمر الذى أدى بدوره إلى الاهتمام بتزويدها بمؤشرات لنتائج الاستطلاع قبل التوصل إلى نتائجها النهائية ، وقد حرص وزير العدل ورئيس اللجنة إلى الإشارة إلى الاستطلاع ونتائجها المبثية فى تصريحاته للصحافة ، مما عبر - بشكل صريح - عن الاقتناع التام بدور استطلاع الرأى فى عملية وضع السياسات التشريعية لمواجهة ظاهرة المخدرات ^(١).

خامسا : سورة تقرير استطلاع الرأى الذى قدم لواضعى السياسات

من المسلم به أن تقارير استطلاعات الرأى تختلف فى تفاصيل إعدادها واللغة المستخدمة فيها وفقا للجمهور الموجه له التقرير ، فالتقرير الذى يوجه للأكاديميين المتخصصين يختلف عن التقرير الموجه للجمهور العام ، والتقرير الذى تنشره

مؤسسة علمية يختلف عن النشر الإعلامي له ، وبالتالي فإن التقرير الذى يوجه لوضع السياسات يختلف بالضرورة عن التقرير العلمى فى عدة نواح .

فالتقرير الذى يقدم لوضع السياسات ومتخذى القرار لابد أن يكون تقريراً موجزاً ، فهم بحكم مسؤولياتهم المتعددة لا يمكنهم الاستفادة من التقارير العلمية التى تكتب بها عادة تقارير استطلاعات الرأى ، ولا يعينهم فى قليل أو كثير التفاصيل المنهجية التى تتضمنها هذه التقارير ، أو الكم الهائل من الجداول التى فى متنها أو الملحق بها . فواضع السياسات أو متخذ القرار يحتاج إلى تقرير موجز وواضح وبلغة بعيدة تمام عن "الرباطة" العلمية ، ومزود بأهم نتائج الاستطلاع ، موضوعة فى صورة إحصائية مبسطة ومباشرة ودقيقة وواضحة فى الوقت ذاته . وأن ينتهى التقرير بأهم التوصيات التى تم استخلاصها من نتائج استطلاع الرأى ، مع توضيح ما قد يترتب على عدم الأخذ بها ، وهذه النقطة الأخيرة على جانب كبير من الأهمية .

وانطلاقاً من هذه الرؤية ، تم إعداد تقرير موجز لاستطلاع الرأى متضمناً بجانب الهدف من الاستطلاع وفئات العينة التى طبق عليها أهم نتائج استطلاع الرأى ، ومزوداً بثلاثة جداول تفصيلية : أولها عن تهريب المخدرات ، وثانيها عن الاتجار فيها ، وثالثها عن تعاطيها أو إدمانها ، يتضمن كل جدول منها أهم التعديلات القانونية المقترحة ونسبة الموافقة على كل اقتراح بين كل فئة من الفئات التى شملها استطلاع الرأى ، بشكل يسمح بالمقارنة بين موقف الفئة بالنسبة لكافة التعديلات المطروحة ، وأيضاً المقارنة بين موقف كافة الفئات من كل تعديل مطروح من هذه التعديلات ، وتضمن التقرير الموجز فى نهايته - بناءً على نتائج الاستطلاع - توصيات بشأن التعديلات المقترحة ، وما يترتب على عدم الأخذ بها^(٥) (يقع هذا التقرير فى ٣٠ صفحة فقط بما فى ذلك الجداول) .

وبجانب هذا التقرير العام الموجز أعدت تقارير فرعية موجزة أيضا ، يقتصر كل تقرير منها على إحدى الفئات التي شملها استطلاع الرأي - فتقرير خاص برجال الشرطة ، وآخر خاص برجال القضاء وأساتذة القانون الجنائي ، وآخر خاص بالمتخصصين في علاج المدمنين بالمستشفيات والمصحات ...إلخ - موضحا موقفها من التعديلات المقترحة . وبهذا الأسلوب في إعداد التقارير كان من السهولة بمكان أن يدرك المسؤولون عن صنع السياسات موقف كافة الفئات التي شملها استطلاع الرأي من كل تعديل من التعديلات المقترحة بالنسبة لقانون مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها ، وأن يدرك كل مسئول منهم موقف الفئة التي تعنيه وأسباب موقفها هذا ، وبهذا نجح أسلوب إعداد تقرير موجز للبحث - مع مسبقه من تكثيف الجهود في كافة مراحل إجراء استطلاع الرأي - في تحقيق المعادلة الصعبة التي سبق أن أشرنا إليها ، وهي حاجة واضعي السياسات إلى الحصول على المعلومات العلمية في أقصر وقت ممكن من جهة ، حاجة الباحث العلمي إلى وقت كاف لإنجاز بحثه أو دراسته .

وبهذا قدم استطلاع الرأي هذا للمسؤولين نتائج علمية في أسرع وقت ممكن - أقل من ثلاثة أشهر - وفي الوقت نفسه لم تكن السرعة النسبية في الإنجاز على حساب الدقة والموضوعية أو شمول النتائج وراثتها ، وهو أمر فشل العديد من استطلاعات الرأي في تحقيقه ، فغالبا ما تكون السرعة على حساب الموضوعية والدقة أو شمولية النتائج وراثتها ، وبالتالي يصبح ضرر مثل هذه الاستطلاعات أكثر من نفعها ، إذ تصبح مضللة تماما لمتخذ القرار ، أو قد تأتي الموضوعية والدقة على حساب الوقت الملائم لاتخاذ القرار ، وبالتالي تنعدم جدواها بالنسبة لمتخذ القرار ، الذي يكون قد اتخذ قراره - عادة - قبل التوصل إلى نتائج استطلاع الرأي^(١) .

سادسا : الاستشهاد بنتائج استطلاع الرأى عند مناقشة مشروع القانون فى مجلس الشعب
نجد إعداد التقارير الموجزة لاستطلاع الرأى فى استفادة المسئولين عن وضع
السياسات من نتائجها ، وقد تجسدت هذه الاستفادة فى استشهاد وزير العدل
باستطلاع الرأى وبناتجيه عند عرضه لمشروع القانون (مشروع قانون بتعديل
بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات
وتنظيم استعمالها والاتجار فيها) على مجلس الشعب ، وأيضا عند مناقشة بنوده
فى المجلس من جانب رئيسة اللجنة العليا للسياسات ووزيرة التأمينات والشئون
الاجتماعية.

وتعد هذه هى المرة الأولى فى تاريخ مجلس الشعب ، وفى تاريخ
استطلاعات الرأى العام فى مصر ، التى يتم فيها الاستشهاد بنتائج استطلاع
للرأى من جانب المسئولين عن وضع السياسات عند طرح مشروع قانون على
السلطة التشريعية .

واللافت للنظر هنا حرص وزير العدل عند استشهاده باستطلاع الرأى فى
مجلس الشعب على بيان أن جهة علمية - وهى المركز القومى للبحوث الاجتماعية
والجنائية - هى التى قامت بإجراء هذا الاستطلاع ، تأكيدا من جانبه لموضوعية
الاستطلاع ومصداقيته ، وقد دعم ذلك إبراز بعض الجوانب المنهجية الخاصة
باستطلاع الرأى ، سواء بالنسبة لعدد الأسئلة التى تضمنتها إستمارة استطلاع
الرأى ، أو فئات العينة التى تم استطلاع رأيها ، وحجم كل فئة وتكوينها .
وقد جاء استشهاد وزير العدل باستطلاع الرأى على النحو الآتى :

"... كما قام المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - باعتباره أمانة
المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان - بعمل إستمارات استطلاع رأى عن هذا
المشروع ، فى كراسة من ١٩ صفحة تضمنت ٤٨ سؤالاً ، بالنسبة لقطاعات

الشرطة ، والقضاء ، والنيابة ، وأساتذة القانون الجنائي ، ورجال الصحافة ، والدفاع الاجتماعى ، والمستشفيات ، وأساتذة العلوم الاجتماعية ، وأساتذة الشريعة وأصول الدين - فشملت - مثلا - عينة رجال الشرطة جميع العاملين فى الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، وجميع العاملين فى مصلحة السجون فى حدود مدينة القاهرة الكبرى ، بلغ حجم العينة ٨٣ ضابطا ، منهم ٤٣ بإدارة مكافحة المخدرات و ٤٠ بمصلحة السجون ، وشملت العينة رجال القضاء والنيابة العامة ، ١٤٨ من أعضاء الهيئات القضائية ، منهم ٨٤ من القضاء و٦٤ من النيابة العامة ، وشملت عينة المتخصصين فى القانون الجنائى ٤٢ متخصصا ، منهم ١٩ أستاذا و٢ أساتذة مساعدين و٢٠ مدرسا ، وشملت عينة الصحافة القومية والحزبية جميع الكتاب والصحفيين الذين تناولوا موضوع المخدرات فى كتاباتهم ، أيا كان أسلوب تناولهم من خلال المقال أو التحقيق الصحفى أو الكاريكاتير خلال عام ١٩٨٨ ، كما شمل جميع الكتاب والصحفيين الذين لهم أعمدة ثابتة ، وبلغ حجم العينة ١٣٤ كاتباً وصحفيًا ، وشكل كتاب الأعمدة والأبواب الثابتة ٤٩ كاتباً وصحفيًا ، هذا وقد خلص استطلاع الرأى عن المشروع إلى الأخذ بغالبية نصوصه مع اقتراح إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليه^(٧) .

وعند عرض وزير العدل - فى مجلس الشعب - للتعديلات التى تتضمن وضع تنظيم متكامل لعلاج المدمنين ذكر الآتى :

"... وهو اتجاه أيده استطلاع الرأى أيضا فى مصر ، الذى قام به المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بمناسبة وضع هذا المشروع ، إذ وافقت على هذا النظام نسبة بلغت ٨٠٪ من رجال الشرطة ، و٩٥٪ من أساتذة القانون ، و٨٤٪ من رجال الصحافة ، إن هذا النظام فيه نظرة علمية تقوم على معالجة ظاهرة الإدمان طبيًا ، ثم التعمق فى أسبابها نفسيا وتتبعها اجتماعيا ..."^(٨) .

وفي مجلس الشعب استشهدت أيضا وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية ورئيسة اللجنة الوزارية للسياسات باستطلاع الرأي وبناتجيه عند مناقشة موضوع التدابير الاحترازية بالنسبة للمدمن فذكرت :

"... لأن المدمن مريض - كما ثبت من أراء الخبراء - هو مريض وهذا ثابت في استطلاع الرأي أيضا ، الذي أجرى حول مشروع القانون هذا ، أعتقد أن سيادة الوزير أشار إلى استطلاع الرأي الذي أجرى حول مشروع القانون هذا ، وطرح على مجموعة من الخبراء الاجتماعيين والخبراء النفسيين وأساتذة القانون ، ومستشارين وضباط شرطة وخلافه ، وكل هذه الأمور نوقشت بدقة ..." (٩).

ومما لا شك فيه أن الاستشهاد بنتائج استطلاع الرأي عند طرح مشروع القانون على مجلس الشعب من جانب السلطة السياسية المسئولة عن وضع السياسات ، وأن تصبح نتائج استطلاع الرأي أحد المرتكزات الأساسية في عرض واضعي السياسات لمشروع القانون على السلطة التشريعية ، هو دليل واضح على فاعليته في عملية وضع السياسات ، هذه الفاعلية التي أكدتها موافقة مجلس الشعب على المشروع الذي اعتمد في جل مواده على نتائج هذا الاستطلاع ، وصدوره بعد مضي أقل من ثلاثة أشهر على تقديم نتائج استطلاع الرأي لواضعي السياسات .

سابعاً : استمرار اهتمام واضعي السياسات باستطلاع الرأي

هنا يهتما أن نشير إلى أن نجاح العلاقة والتفاعل بين عملية وضع السياسات واتخاذ القرار من جهة ، واستطلاع الرأي من جهة أخرى ، ترك بصماته لدى المسؤولين عن وضع السياسات ، فبعد مضي أكثر من خمس سنوات على إجراء استطلاع الرأي ، نجد وزير العدل يشيد بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية

والجنائية يدل على ذلك بقوله "... وليس أدل على ذلك من استطلاع الرأى الذى أجزاء المركز عام ١٩٨٩ عن التعديلات المقترحة لقانون المخدرات ، والذى أوضح كيف يمكن لقياس الرأى العام أن يخدم العملية التشريعية ، وعملية اتخاذ القرار"^(١٠).

كما أكدت وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية ، ورئيس اللجنة الوزارية للسياسات ، الاهتمام الذى حظى به استطلاع الرأى "... والذى أوضح بشكل لا لبس فيه ، كيف يمكن لقياس الرأى العام أن يخدم العملية التشريعية وعملية اتخاذ القرار ، وأكد .. استفادة صانعي القرار مع العمل العلمى الجاد"^(١١) .

ويعد مضى ثلاث عشرة سنة على هذا التعاون المثمر بين واضعى السياسات والقائمين بالبحث العلمى الاجتماعى ، تأتى الخطوة هذه المرة من جانب واضعى السياسات ليطالبوا من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية إجراء استطلاع للرأى ثان يتناول تعديلات مقترح إدخالها على قانون المخدرات ، الذى سبق تعديله بناء على استطلاع الرأى السابق ، حيث أظهر التطبيق الحاجة إلى هذا التعديل ، ، ويلاحظ أن غالبية هذه التعديلات كان استطلاع الرأى الأول قد أوصى بالأخذ بها ، سواء فى التقرير الموجز الذى قدم لواضعى السياسات ، أو فى أعمال الندوة القومية لمكافحة المخدرات وعلاج الإدمان التى عقدت فى الفترة من ٢٩ - ٣٠ أكتوبر ١٩٩٤ ، والتى خصصت أساسا لطرح الاستراتيجية القومية لمكافحة المخدرات ومعالجة التعاطى والإدمان . وهنا نجد إلزاما علينا أن نشير إلى أن الخبرة الناجحة التى حققها استطلاع الرأى لعبت دورا أساسيا فى تبنى واضعى السياسات هذه الاستراتيجية ، ولا أدل على ذلك من ربط هؤلاء فى كلماتهم بين إقرارهم للاستراتيجية وبين الإشادة باستطلاع الرأى .

ويأتى طلب وزير العدل لقيام المركز القومى للبحوث الاجتماعية بهذا

الاستطلاع الثانى للرأى ، وبعد مضى مدة طويلة على إجراء الاستطلاع السابق ، أكبر دليل على أن واضعى السياسات يرحبون بل ويسعون إلى الاستفادة من العمل العلمى الجاد ، وهذا يؤكد فى الوقت ذاته مسئولية المؤسسة البحثية ، والباحثين العلميين ، عن أن يصبح البحث العلمى الاجتماعى بعمامة ، واستطلاعات الرأى بخاصة ، مدخلا أساسيا لوضع السياسات واتخاذ القرار .

ثامنا ، مسئوليات الباحث العلمى فى تطبيق التفاعل بين السياسات واستطلاعات الرأى

يمكننا فى النهاية أن نوجز أهم مانتخلصه من هذه الخبرة العملية ، التى نجحت فى تقريب الفجوة بين عملية وضع السياسات واتخاذ القرار ، واستطلاعات الرأى ، بل وأيضا فى إيجاد نموذج للتفاعل المتثر بينهما ، المبني على اقتناع من جانب متخذ القرار بجذوى الاستفادة من نتائج العمل العلمى ، وعن وعى من جانب الباحث العلمى بأن دوره لاينتهى بإنجاز العمل العلمى ، ولكنه يتوج بالاستفادة من نتائج هذ العمل ، خاصة فى وضع السياسات واتخاذ القرارات لمواجهة مشكلاتنا الاجتماعية .

١ - إذا كانت هناك فجوة بين البحث العلمى الاجتماعى وبين الاستفادة من نتائجه على مستوى وضع السياسات واتخاذ القرار ، فإن هذا لايرجع إلى عزوف من جانب المسئولين عن وضع السياسات واتخاذ القرار أو رفض لهذه الاستفادة ، بقدر مايعكس قصورا من جانب الباحث العلمى فى اتخاذ خطوات إيجابية لتحقيق هذه الاستفادة ، وتتضح صورة هذا القصور - بشكل واضح - فى ميدان استطلاعات الرأى ، حيث إنه أحد ميادين البحث العلمى المرتبطة - بشكل مباشر - بعملية وضع السياسات واتخاذ القرار .

٢ - إن الباحث تقع عليه مسئولية إثارة الاهتمام بموضوع الاستطلاع الذي يجريه أو سيجريه ، وبيان أهميته بالنسبة لعملية اتخاذ القرار ، بحيث يتحول هذا الاهتمام إلى اقتناع به ويجدواه من جانب واضعي السياسات ومتخذي القرار . وفي حالة استطلاعات الرأي التي تقتصر على استطلاع آراء عينة من النخبة أو الجمهور الخاص أو المتخصصين ، فمن المتوقع أن يرحب المسئول عن وضع السياسة أن تقدم له آراء مثأت الخبراء والمتخصصين ، بدلا من أن يقتصر على استشارة قلة منهم فقط ، وأن يتم ذلك بأسلوب علمي يساعده على الاستفادة من الخبرات المتنوعة والاستناد إليها في وضع سياسته أو اتخاذ قراره . وهو ما أكدته استطلاع الرأي هذا في كافة مراحلها .

٣ - تتوقف على الباحث تحقيق المعادلة الصعبة التي تتمثل في حرص متخذ القرار على الحصول على المعلومات العلمية في أسرع وأقرب وقت ممكن ، والتزام الباحث العلمي بمتطلبات المنهج العلمي وأخلاقيات العمل العلمي ، بحيث لا تكون السرعة في تقديم المعلومات العلمية على حساب موضوعية وبنقة وثراء وشمول هذه المعلومات ، الأمر الذي يستلزم من الباحث - منذ البداية - أن يقدّر تقديرا سليما المدة التي يستلزمها إنجاز استطلاع الرأي ، بحيث يصبح واضح السياسة على علم بذلك مسبقا ، وعليه في الوقت نفسه ألا يقبل أي ضغط لهذه المدة يأتي على حساب المستوى العلمي لاستطلاع الرأي .

٤ - على الباحث تقع مسئولية تحقيق الاتصال المستمر بينه وبين واضعي السياسة أو متخذي القرار ، وأن يتم ذلك بشكل مباشر ، في كافة مراحل العمل العلمي الخاصة باستطلاع الرأي . فمنذ البداية لابد أن يكون واضح

السياسة على علم بأن هناك استطلاعاً للرأى سيتم إجراؤه ، ويمكن الاستفادة من نتائجه فى وضع السياسة ، وأن يحاط علماً- كلما أمكن ذلك - بكافة مراحل تقدم العمل العلمى ، بحيث يدرك ما يستنفذه من جهد وما يستغرقه من وقت ، ومن ثم قيمة وجدية هذا العمل .

هـ - على الباحث أن يدرك أن التقرير الذى يخاطب متخذ القرار يجب أن يوضع بأسلوب علمى ، خال من الرطانة العلمية ، وأن يكون تقريراً موجزاً ، وفى الوقت نفسه موضحاً الجهد الذى بذل فيه من خلال بيان حجم العينة وفئاتها وعدد الأسئلة المطروحة ونموذج لاستمارة استطلاع الرأى ، مع مراعاة ألا يكون إيجاز التقرير على حساب الوضوح والموضوعية التامة فى عرض نتائج استطلاع الرأى .

وفى استطلاعات الرأى التى تهتم بنتائجها أكثر من مسئول ، لابد أن توضع النتائج بحيث يسهل على كل مسئول الاستفادة مباشرة من النتائج التى يهيمه الاطلاع عليها ، بحيث يلحق بالتقرير الموجز تقارير فرعية ، يتناول كل تقرير فئة من الفئات التى شملها استطلاع الرأى ، مثلاً تقرير عن آراء رجال القضاء ، وتقرير عن آراء رجال الشرطة ، وتقرير عن آراء الأطباء النفسيين ، وهكذا .

كذلك لابد أن يتضمن التقرير توصيات محددة ومبنية على نتائج استطلاع الرأى التى تم التوصل إليها ، بحيث توضح النتائج التى تم الاستناد إليها فى الوصول إلى هذه التوصيات ، مع الإشارة - بوضوح - إلى ما قد يترتب على عدم الأخذ بها من نتائج^(١١).

وفى نهاية عرضنا لهذه الخبرات فى تحقيق التفاعل بين واضعى السياسات وبين المشتغلين بالبحث العلمى ، لابد أن نؤكد حقيقة على جانب عظيم من الأهمية وهى أن الاقتناع الحقيقى للباحث العلمى بأهمية الاستفادة من

استطلاعات الرأي في وضع السياسات واتخاذ القرار ، بجانب تمسكه في كافة مراحل إجراء استطلاع الرأي - منذ طرح فكرته حتى نشر نتائجه - بقيم وبيمبائى ويمنهجية العمل العلمى ، وحرصه تماما على الالتزام بالأخلاقيات المنظمة لممارسة استطلاعات الرأي بما فى ذلك نشر نتائجها ، له مردود إيجابى لدى واضع السياسات ومنتخذ القرار ، يتمثل فى تقدير العمل العلمى ، وبالتالي فى الاعتماد على نتائجه كأحد المداخل الأساسية فى وضع السياسات وفى اتخاذ القرار .

المراجع والمواش

- ١ - صالح ، ناهد (١٩٩١) . استطلاع للرأى فى مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة ، ص ص : ٢٣-٢٧ ، ٥٢-٥٩ .
- ٢ - بلغ حجم عينة استطلاع الرأى ٧١٣ شخصا من رجال القضاء والنيابة العامة ، وأسائدة القانون الجنائى . ورجال الشرطة من العاملين فى الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وفى مصلحة السجن ، ومن المتخصصين فى علاج المدمتين بالمصحات والمستشفيات ، والإخصائيين العاملين فى نواى النفاق الاجتماعى ، وأسائدة علم النفس وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا ، وأسائدة الشريعة وأصول الدين ، ومن الكتاب والصحفيين فى الجرائد القومية والعربية .
- لزيد من التفصيل عن العينة ومبررات اختيار كل فئة انظر المرجع السابق ، ص ص : ٢٩-٤٠ .
- ٣ - بدأ العمل فى استطلاع الرأى فى أواخر يناير ١٩٨٩ ، وقدمت التقارير الموجزة والتي تضمنت أهم نتائج الاستطلاع لأوضى السياسات فى أواخر أبريل ١٩٨٩ ، وتمت مناقشة مشروع القانون فى مجلس الشعب فى عشر جلسات ، فى دور الاتعقاد الثانى لعام ١٩٨٩ ، وصدر القرار الجمهورى بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، ونشر فى الجريدة الرسمية فى ١٩٨٩/٧/٤ .
- ٤ - لمزيد من التفصيل عن هذه المرحلة انظر صالح ، ناهد (١٩٩١) المرجع السابق ، ص ص : ٤٠-٤٧ .

٥ - تعد هذه النقطة على جانب عظيم من الأهمية ، حيث يجب توضيح الآثار المترتبة على عدم الأخذ بالتوصيات المستندة إلى نتائج استطلاع الرأى المبني على علم وخبرة من يتم استطلاع رأيهم . وقد اهتم القائمون بهذا الاستطلاع بهذه النقطة ، سواء عند عرض نتائجه على اللجنة الوزارية المشكلة برئاسة وزير العدل لوضع مشروع القانون ، أو فى التقارير الموجزة المقدمة لرئيس الوزراء وللوزراء من أعضاء المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، بل وحتى بعد صدور القانون وبمناسبة طرح الاستراتيجية القومية لمكافحة المخدرات ومعالجة التعاطى والإدمان ، انظر :

صالح ، ناهد (١٩٩٤) "استطلاع للرأى فى مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، فى المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان . الندوة القومية لمكافحة المخدرات وعلاج الإدمان ، ٢٩-٣٠ أكتوبر ١٩٩٤ ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . ص : ١٧١-١٨٧ .

وقد أكد من أهمية هذه النقطة ، أن إعادة النظر مرة ثانية عام ٢٠٠٣ فى تعديل قانون المخدرات ، جاءت بسبب أن بعض التوصيات الهامة التى أشارت إليها تقارير استطلاع الرأى - مثل ما يتعلق بالمادة ١٧ من قانون العقوبات أو بالإفراج الشرطى ... إلخ - لم يتم الأخذ بها عند تعديل القانون .

٦ - صالح ، ناهد (١٩٩١) . مرجع سبق ذكره ، ص : ٤٧-٤٩ .

٧ - جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب (١٩٨٩) . قانون مكافحة المخدرات : الأعمال /التحضيرية . القاهرة : مجلس الشعب . ص : ١٣٧-١٣٨ .

٨ - المرجع السابق . ص : ١٤٦-١٤٧ .

٩ - المرجع السابق ، ص : ٦٩٩ .

١٠- المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان . (١٩٩٤) . الندوة القومية لمكافحة المخدرات وعلاج الإدمان : ٢٩-٣٠ أكتوبر ١٩٩٤ ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . ص : ٥ .

١١ - المرجع السابق . ص : ١١ .

الخلاصة

انتهينا فى القسم الأول من هذه الدراسة إلى أن تحقيق التفاعل بين استطلاعات الرأى العام والسياسات الاجتماعية بما يؤدى إلى ترشيد هذه السياسات أو دعمها يتوقف على ثلاثة محددات أساسية هى : ديمقراطية النظام السياسى ، وإيجابية مؤسسات قياس الرأى العام ، ومسئولية وسائل الاتصال الجماهيرى .

وقدما فى القسم الثانى من الدراسة نماذج من استطلاعات الرأى التى أجراها قسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية نجحت فى قيامها بدور فى عملية صنع القرار ، سواء اقتصر هذا الدور على تقديم المعلومات التى أسفر عنها استطلاع الرأى إلى المسئولين المنوط بهم وضع السياسات وصنع القرارات ، أو امتد هذا الدور ليحقق التفاعل الكامل بين طرفى هذه العلاقة ، أى بين استطلاعات الرأى وعملية صنع القرار .

وقد ختمنا ذلك القسم بتناول أحد استطلاعات الرأى التى قام بها قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، قدم نمونجا رائدا للتفاعل المثمر بين واضعى السياسات والقائمين باستطلاعات الرأى ، واستخلصنا من تحليلنا لهذا النموذج الآليات التى أدت إلى تحقيق هذا التفاعل ، وأكدنا على المسئولية الملقاة على القائمين باستطلاعات الرأى لتحقيق هذا التفاعل . ونضيف هنا إلى هذه المسئولية بعض الاعتبارات الأخرى التى أكدت الأدبيات أهميتها فى تحقيق هذا التفاعل ، تأتى فى مقميتها أهمية المناخ السياسى السائد ، ووعى المسئولين عن وضع السياسات وصنع القرار بأهمية وجدوى استطلاعات الرأى العام ، وهو

أمر يرتبط ارتباطا إيجابيا بالديمقراطية وبالوعى العلمى ، فكما اتجه النظام نحو المزيد من الديمقراطية ازداد اقتناعا بأهمية التعرف على مواقف الرأى العام واتجاهاته ، واحتياجات الجمهور العام ومشكلاته ومطالبه ، كذلك فإنه كلما ازداد الوعى والاقتناع بأهمية العلم والبحث العلمى فى ترشيد السياسات ازداد الاعتماد على الأساليب العلمية فى تحقيق ذلك ، وفى مقدمتها استطلاعات الرأى العام .

وبالنسبة لهذه النقطة الأخيرة والخاصة بالوعى بأهمية الأساليب العلمية لقياس الرأى العام ، نشير إلى عدة إجراءات تساعد على تحقيق ذلك ، فبجانب النشر العلمى والإعلامى لاستطلاعات الرأى العام ، وإثارة الجدل والنقاش حولها ، بما يخلق وعيا عاما بأهمية استطلاعات الرأى العام ، فإن التفاعل المباشر بين القائمين باستطلاعات الرأى العام والمسؤولين عن وضع السياسات واتخاذ القرار يعد أمرا لا بد منه - وقد أوضحنا ذلك عند تحليلنا لاستطلاع الرأى الخاص بتعديل قانون المخدرات - ويتحقق هذا التفاعل أيضا عن طريق البرامج التدريبية . ونشير فى هذا الصدد إلى الخطوة الإيجابية التى قام بها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، والتى تمثلت فى قيام قسم بحوث وقياسات الرأى العام بعقد دورة تدريبية خاصة باستطلاعات الرأى العام للباحثين العاملين بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، وذلك فى إطار البرامج التدريبية للمؤسسات والهيئات التى يرتبط عملها بقياس الرأى العام ، وهى برامج من شأنها المساهمة فى إيجاد الوعى بأهمية و دور استطلاعات الرأى العام فى ترشيد السياسات وصنع القرار .

وفى النهاية نود أن نؤكد أنه متى توافر المناخ السياسى والثقافى الذى يتيح إجراء استطلاعات للرأى تتناول القضايا التى تهم الجمهور العام وتتناول

أوضاعه ومصالحه ، ومتى تزايد الوعي من جانب القائمين بوضع السياسات بأهمية استطلاعات الرأي العام ، فإنه سوف تتزايد مسؤولية القائمين باستطلاعات الرأي العام تجاه تحقيق أهم الأهداف التطبيقية لعملهم ، وهو ترشيد عملية وضع السياسات وصنع القرار .

استطلاع ومسوح الرأي العام وترشييد القرار
إزاء القضايا المجتمعية
الدكتورة ناهد صالح والدكتورة نجوى خليل
رقم الإيداع ٢٠٠٤/٢٥٥٦

I.S.B.N

977-309-096-6

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

مطبعة العلم للنيلة للأدوية

٤ شارع يوسف عثمان البحرية. ت. ٧٧٩٧٥٥٠١

٢٢ شارع مصنع العسكرية . المنيب

3

Bibliotheca Alexandrina



0516034